الهيئة العامة للسياحة والآثار

Saudi Commision for Tourism & Antiquities

لماذا الاهتمام بالتراث العمراني؟

مبادرات الهيئة العامة للسياحة والآثار تجاه التراث العمراني

المؤتمر الدولي الأول للتراث العمراني في الدول الإسلامية

First International Conference For Urban Heritage In The Islamic Countries

قطاع الآثار والمتاحف

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة العامة للسياحة والآثار
Saudi Commision for Tourism & Antiquities

صدر هذا الكتاب بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي الأول للتراث العمراني في الدول الإسلامية
الرياض ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م

المؤتمر الدولي الأول للتراث العمراني في الدول الإسلامية
First International Conference For Urban Heritage in The Islamic Countries

شارك في إعداد الكتاب

د. علي بن ابراهيم الغبان	نائب رئيس الهيئة للآثار والمتاحف
م. محسن بن فرحان القرني	مدير عام المشاريع والتنمية
د. حسن محمد نور عبد النور	مستشار \ قطاع الآثار والمتاحف
م. عائض بن علي أبو درمان	مدير إدارة التراث العمراني
م. عبدالله بن محمد الراشد	مدير قسم حماية التراث العمراني
م. خالد بن حسن العكرش	مهندس معماري \ قطاع الآثار والمتاحف
سلطان بن محمد الرشيد	باحث آثار ومتاحف
موسى بن عائض القرني	باحث آثار ومتاحف

ⓗ الهيئة العامة للسياحة والآثار، ١٤٣١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الهيئة العامة للسياحة والآثار
مبادرات الهيئة العامة للسياحة والآثار تجاه التراث العمراني. /
الهيئة العامة للسياحة والآثار.- الرياض، ١٤٣١ هـ
٢١٠ ص، ٢١ سم x ٢٨,٥ سم

ردمك: ٦ -٤٣ -٨٠٢٢ -٦٠٣ -٩٧٨

١- العمارة السعودية ٢- العمارة الإسلامية - السعودية ٣- العمارة الحديثة - السعودية ا. العنوان
ديوي ٧٢٠,٩٥٣١ ١٤٣١/٤١٤٠

رقم الإيداع: ١٤٣١/٤١٤٠
ردمك: ٦ -٤٣ -٨٠٢٢ -٦٠٣ -٩٧٨

المحتويات

تصدير ٩
تقديم ١١
الفصل الأول: أهمية التراث العمراني ١٠
تعريف بالتراث العمراني ١٤
أولاً: القيمة الاقتصادية ١٦
ثانياً: القيمة الثقافية والعمرانية ٢٤
ثالثاً: القيمة الاجتماعية ٣٢
الأنشطة الاستثمارية الممكن إقامتها في مواقع التراث ٣٢
الأنشطة الاستثمارية الممكن إقامتها داخل مباني التراث ٣٦
الأنشطة الاستثمارية الممكن إقامتها في الساحات المحيطة بمباني التراث ٣٦
الحواشي ٤٦
الفصل الثاني: مبادرات الهيئة العامة للسياحة والآثار تجاه التراث العمراني ٤٨
أولاً: مبادرات الهيئة الخاصة بحماية التراث العمراني والمحافظة عليه ٥٠
إيقاف الإزالة العشوائية لمباني التراث العمراني ٥٤
إعداد نظم لحماية التراث العمراني والمحافظة عليه وتنميته ٥٨
حصر مواقع التراث العمراني القابلة للتنمية السياحية ٦٠
تصنيف وتسجيل التراث العمراني الوطني ٦٨
تنظيم برنامج استطلاع التجارب العالمية المميزة في مجال المحافظة على التراث العمراني ٧٠
عقد الندوات والمؤتمرات واتفاقيات التعاون في مجال حماية التراث ٧٢
إعداد المواثيق مع الدول العربية والإسلامية حول التراث العمراني ٧٨
ثانياً: مبادرات الهيئة في مجال التأهيل والتنمية ٨٢
برنامج القرى التراثية ٨٢
برنامج تحسين مراكز المدن التاريخية ٩٦
برنامج تأهيل وتطوير الأسواق الشعبية ١٠٢
برنامج تأهيل المباني التاريخية للدولة في عهد الملك عبدالعزيز ١١٠
برنامج تأهيل التراث العمراني في موانئ البحر الأحمر ١١٦
برنامج تأهيل واستثمار مباني التراث العمراني المميزة والمملوكة للمواطنين ١٢٨
تأسيس شركة لاستثمار مباني التراث العمراني المملوكة للدولة ١٤٠
الفصل الثالث: مشاريع رائدة ١٤٦
مشروع الدرعية التاريخية ١٤٩
مشروع جدة التاريخية ١٥٦
مشروع وسط الهفوف التاريخي ١٦٤
مشروع وسط مدينة الطائف التاريخي ١٦٨
مشروع بلدة الغاط التراثية ١٧٩
مشروع قرية رجال ألمع التراثية ١٨٦
مشروع قرية ذي عين التراثية ١٩٠
مشروع البلدة التراثية في جبة ١٩٤
مشروع تطوير بلدة العلا التراثية ٢٠٠
مشروع سوق القيصرية في الهفوف ٢٠٢
المراجع ٢٠٥

الهيئة العامة للسياحة والآثار
Saudi Commision for Tourism & Antiquities

تصدير

التراث العمراني وعاء للحضارة، فهو يحفظ الخصائص الجوهرية لكل أمة، بما يميزها عن سواها، فيجسد عراقتها، ويسجل تاريخها، ويحفظ هويتها، والتراث العمراني يحوي العديد من القيم والفوائد الاقتصادية كأحد الموارد المستدامة، ووسيلة لتوفير المزيد من فرص العمل، وإحياء المهن والحرف التقليدية، فضلاً عن القيم الثقافية والعمرانية بما حوت من مضامين تاريخية وفنية، وكذلك القيم الاجتماعية بما فيها من توطين واستقرار وتكافل اجتماعي.

ويلاحظ في هذا العصر توجه عالمي متزايد نحو توظيف التراث العمراني المحلي والمحافظة عليه والاهتمام به بكافة الصور، من قبل الجهات الرسمية وغير الرسمية، ولما كانت المملكة العربية السعودية غنية بتراثها العمراني الأصيل الذي ينتشر في كافة مناطق المملكة ومحافظاتها، فقد حرصت الهيئة العامة للسياحة والآثار على الحفاظ على هذا التراث بكافة السبل والوسائل، فحصرت مواقع التراث العمراني، وأوقفت إزالته العشوائية، وأعدت نظاماً لحمايته، وعقدت من أجله الاتفاقيات المحلية والدولية مع الجهات الحكومية وغير الحكومية، وسجلت ذلك التراث وعملت على تصنيفه، كما استطلعت التجارب العالمية المميزة في ذلك المجال، ونفذت العديد من البرامج والمشاريع، وكل هذه المبادرات تمت لكي تحافظ المملكة على تراثها العمراني، وتسلمه للأجيال القادمة شاهداً على حقبة زاهرة من تاريخنا الوطني.

سلطان بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود
رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار

تقديم

أصبحت العناية بالتراث العمراني سمة من سمات الدول المتقدمة، فكلما تقدمت الدول ثقافيا واقتصاديا، وارتفع مستوى التحضر بين مجتمعاتها، كلما زادت عنايتها بتراثها العمراني، وعملت على المحافظة عليه، وحمايته، وتأهيله، وتنميته، ثم استثماره اقتصادياً.

ونظرا لما احتوت عليه مناطق المملكة العربية السعودية من مبان ومواقع تراثية مهمة، فقد بادرت الهيئة العامة للسياحة والآثار بالحفاظ على هذه الثروة الوطنية، وترميمها وصيانتها، وتأهيلها واستثمارها، فوضعت الخطط، وسارعت في تنفيذ المشاريع وفق مراحل زمنية محددة.

وفي هذا الكتاب نعرف القارئ الكريم بمبادرات الهيئة العامة للسياحة والآثار تجاه التراث العمراني، سواء في المشروعات الرائدة في شتى أنحاء المملكة، أو في مجالات الحماية، وتصنيف التراث وحصره وتسجيله، ووقف إزالته العشوائية، وعقد الندوات والمؤتمرات واتفاقيات التعاون العلمي مع الجامعات.

أ.د/علي بن إبراهيم الغبان
نائب الرئيس لقطاع المتاحف والآثار

الهيئة العامة للسياحة والآثار
Saudi Commision for Tourism & Antiquities

الفصل الأول
أهمية التراث العمراني

تعريف التراث العمراني

التراث العمراني هو كل ما شيّده الإنسان من مدن وقرى وأحياء ومبانٍ مع ما تتضمنه من فراغات ومنشآت لها قيمة عمرانية أو تاريخية أو علميةً أو ثقافية أو وطنية، وإن امتد تاريخها إلى فترة متأخرة. وتشمل مباني التراث العمراني القصور والمباني التاريخية والقرى والأحياء التراثية، ومراكز المدن القديمة، ويدخل في ذلك القلاع والأبراج الدفاعية، والمساجد والأسبلة، والمدارس والحمامات، وما في حكمها أو ما يشبهها من مبان كان تأسيسها مرتبطاً بأحداث تاريخية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو أمنية أو سياسية أو ثقافية أو كان إنشاؤها يعكس نمطاً أو أنماطاً وطرزاً فنية في العمارة أو الفنون الزخرفية المتصلة بها، بحيث تكون ذات دلالة على مدرسة فنية أو حضارة تاريخية لها جغرافية معينة أو فترة زمنية محددة.

والتراث وعاء الحضارة وماعون الثقافة؛ فهو يحفظ الخصائص الجوهرية للأمة التي تميزها عن سواها؛ فتتجسد عراقتها، وتسجل تاريخها، والتاريخ هو دالة الأمة ومصدر إلهامها، خصوصاً إذا كان هذا التاريخ يستند إلى منظومة حضارية لها تجاربها التي تراكمت عبر العصور؛ فشكلت هويتها ورؤيتها الخاصة، وحددت آفاقها المستقبلية، وفي هذا يقول القائل: حينما تتداعى علينا المشاكل، وترمي بثقلها على صدورنا، وتحبس أنفاسنا، نتجه إلى ذواتنا؛ فننفض الغبار عن تجاربنا الخاصة، وقد نجد خيط الأمل.(١)

أهمية التراث العمراني

المملكة العربية السعودية غنية بتراث عمراني أصيل يعكس جوانب حضارية من تاريخ الأمة، وينتشر هذا التراث في مختلف مناطق ومحافظات المملكة، ويعكس في الوقت ذاته شخصية كل إقليم أو منطقة في ظل وحدة العمران الإسلامي.

ويلاحظ في هذا العصر أن هناك توجهاً عالمياً متزايداً نحو توطين التراث المحلي والمحافظة عليه والاهتمام به بكل الصور، سواء من قبل الجهات الرسمية أو غير الرسمية، من هيئات وجامعات وأكاديميات ومؤسسات إدارية وغير ذلك.(٢)

وتكمن أهمية التراث العمراني بصفة عامة، وفي المملكة العربية السعودية بصفة خاصة، في مجموعة من القيم والجوانب التي أهمها ما يلي:

صور لتنوع التراث العمراني

أولاً: القيمة الاقتصادية:

١- التراث العمراني أحد الموارد المستديمة

يحق للمملكة العربية السعودية أن تفخر بذلك العدد الضخم من المواقع الزاخرة بتراثها العمراني؛ فقد قامت الهيئة العامة للسياحة والآثار، بالاشتراك مع الجهات المهتمة بالتراث العمراني، بحصر بعض تلك المواقع عام ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م، وسجلت أكثر من ألفي موقع. وتشير الدراسات الأولية إلى أن حوالي ٨٠٠ من تلك المواقع قابلة للاستثمار في الوقت الراهن.(٣) كما تؤكد الدراسات اللاحقة أن الثروة التراثية المبنية في المملكة تزيد على عشرة آلاف موقع موثق تعود إلى ما قبل التاريخ حتى نهاية العصور الإسلامية.

ويتيح هذا العدد الضخم من المواقع الموزعة على كل مناطق المملكة، الفرصة لتنويع موارد الاستثمار ودوامها، كما يتيح تعدد المواقع الفرص أمام المستثمر لاختيار الموقع من حيث درجة أهميته (الدرجة الأولى، الثانية، الثالثة). ومن الخصائص المميزة لمباني التراث العمراني القائمة أنها تمثل موارد يمكن استثمارها بدلاً من إنشاء مبانٍ جديدة؛ لتعود بالفائدة على المستثمر بتوفير قيمة الإنشاءات؛ وبالتالي تحقيق زيادة في الدخل الحقيقي لعائد استثماراتهم تتمثل في تلك القيمة التي لم تصرف على إنشاء مبانٍ جديدة، وفي الوقت ذاته حافظت على التراث العمراني في الموقع، وأعادت توظيفه بما يحقق فرصاً استثمارية أخرى مساندة للاستثمار الرئيس، وهذه الفرص متاحة للمجتمعات والمؤسسات المحلية، وتتحقق منها عوائد مالية واقتصادية بصورة متوازنة ومستديمة.(٤)

قرية تراثية في المنطقة الجنوبية

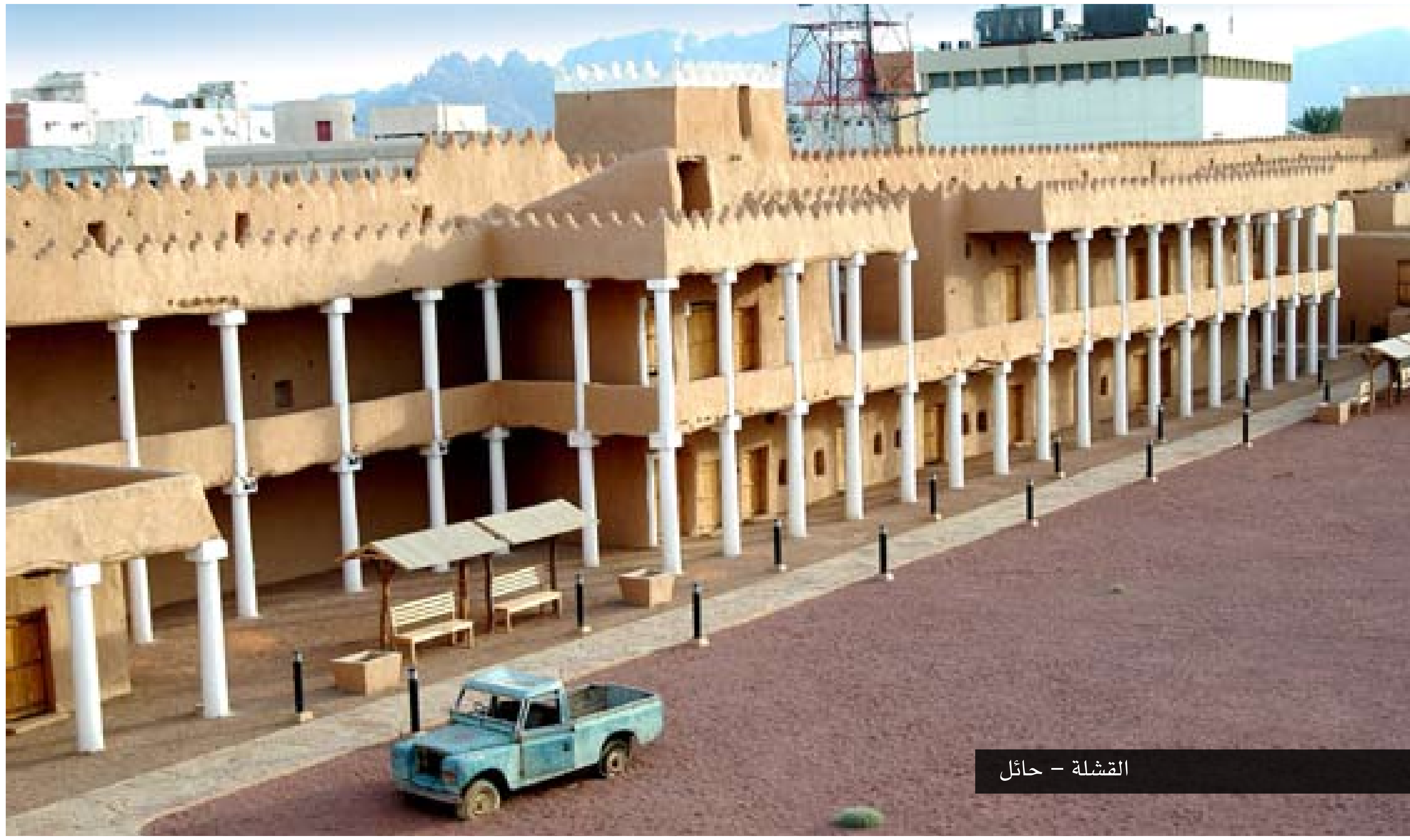

القشلة – حائل

أعمال الترميم بقصر الإمارة بالغاط – المنطقة الوسطى

وتولي في الوقت الراهن غالبية دول العالم اهتماماً كبيراً ومتزايداً بالسياحة؛ إذ تشير دراسات المنظمات الدولية إلى أن السياحة أصبحت من أكبر الصناعات المنتجة للدخل في العالم؛ ففي عام ٢٠٠٧م بلغ عدد السياح في العالم ٩٠٠ مليون سائح بشكل فاق توقعات منظمة السياحة العالمية، وينفق هؤلاء مئات المليارات من الدولارات. ولا شك أن السياحة نشطت في منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة؛ حتى أنها أضحت تشكل المحرك الأساسي لاقتصاديات معظم دول الشرق الأوسط. ولا شك أيضاً أن الدول التي تتوافر فيها الآثار تتمتع بميزة نسبية إضافية تمكنها من استقطاب المزيد من الاستثمارات السياحية؛ فالتراث العمراني يعد وعاءً لمعظم أنشطة السياحة الثقافية التي تشكل ما نسبته نحو ٣٧٪ من موارد السياحة العالمية. كما تشير التوقعات المستقبلية العالمية إلى ارتفاع العائدات السنوية للسياحة في دول الشرق الأوسط بنسبة ٨٩٪ خلال السنوات العشر المقبلة.(٥)

٢- التراث العمراني وسيلة لتوفير المزيد من فرص العمل

من المؤكد أن الاستثمار في مواقع التراث العمراني يؤدي إلى الكثير من المنافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناتجة من مشاريع إعادة تأهيل وتوظيف العديد من القرى التراثية ومراكز المدن التاريخية والأسواق الشعبية والقلاع والقصور التاريخية المنتشرة في مناطق المملكة، والتي لا يزال معظمها بحالة جيدة يمكن إعادة تأهيلها واستثمارها؛ وبالتالي إتاحة فرص العمل للمجتمعات المحلية في تلك المناطق، والحد من ظاهرة الهجرة السكانية؛ وبالتالي استقرار السكان؛ نتيجة ارتباطهم بوظائفهم التي أتاحتها لهم مشاريع استثمار مواقع التراث العمراني.

الغاط – المنطقة الوسطى

قرية رجال ألمع - منطقة عسير

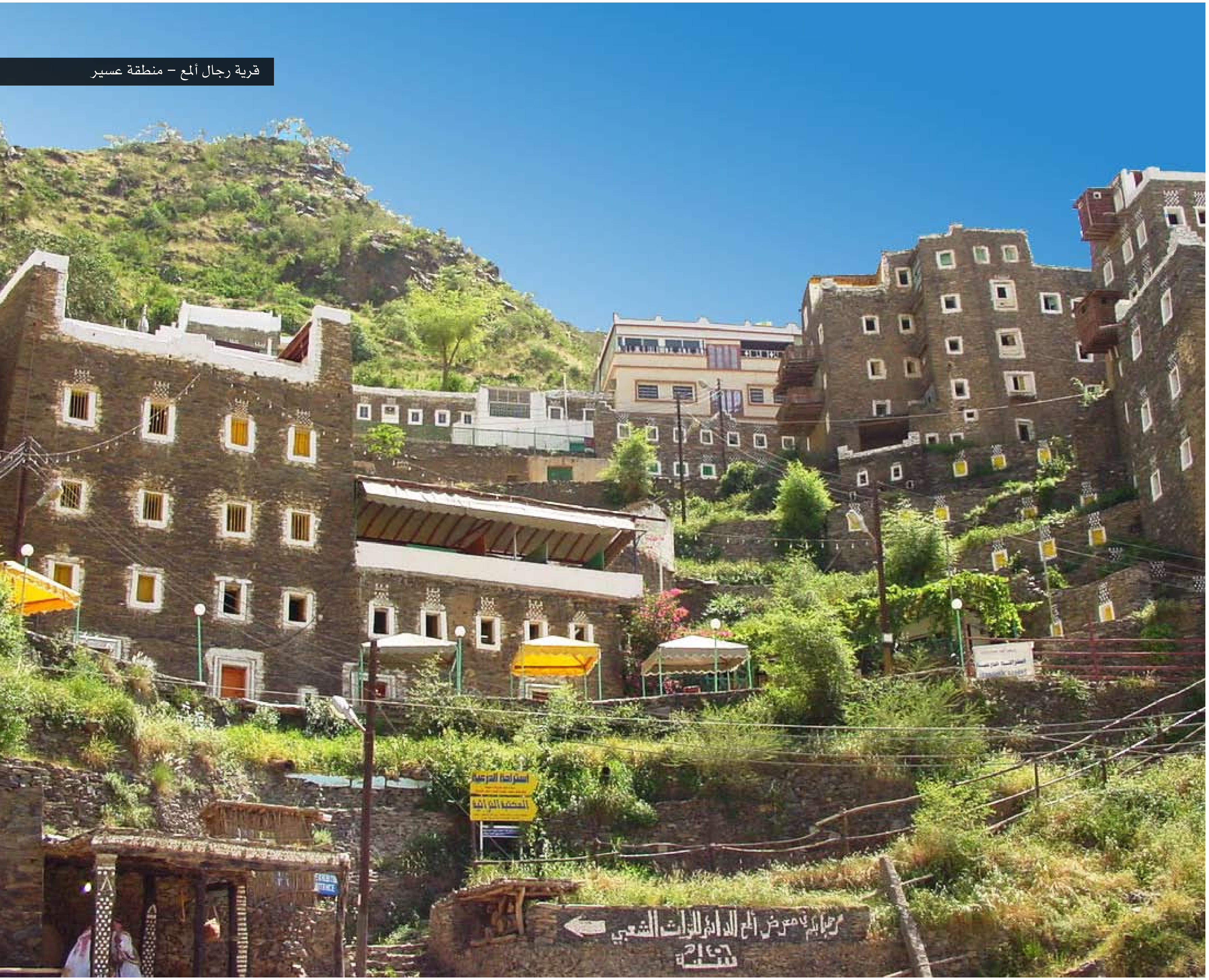

ويعتبر استثمار القطاع الخاص لمباني التراث العمراني القائمة أحد المجالات الاستثمارية المطبقة على المستوى العالمي، وسواءً أكانت مباني التراث العمراني مأهولة بالسكان كلياً أو جزئياً أو غير مأهولة، فإن هناك العديد من الحوافز والمنافع التي تشجع على الاستثمار في مواقع التراث العمراني، وذلك بما يتوافق مع واقع وعناصر كل موقع على حدة، ومن ذلك تحقيق عوائد مالية للمستثمر وللمجتمع المحلي، وزيادة توظيف الأهالي في مواقعهم؛ للمشاركة في مزاولة الأنشطة والفعاليات والخدمات الاستثمارية في مشاريع تطوير مواقع التراث العمراني.

وتعد فرص العمل الناتجة من الاستثمار في مشاريع إعادة تأهيل وتوظيف مواقع التراث العمراني كبيرة جداً؛ فأي مشروع في هذا المجال يوفر - على سبيل المثال - فرص عمل للمكاتب الاستشارية الهندسية التي تعمل على إعداد الدراسات ومخططات المشاريع، والإشراف على تنفيذها. كما يوفر فرص عمل لمؤسسات وشركات المقاولات التي تعمل في مجال التراث العمراني، وتشجع المجتمع المحلي على الاستثمار في ترميم مباني التراث العمراني، وهذا ما يُلاحظ الآن في كثير من القرى والبلدات الجاري تطويرها في المملكة، ومع اكتمال تنفيذ المشروع ستتحقق للمجتمع فرص عمل لتشغيله، سواء كان مشروع نزل / فندق تراثي أو مطعم أو مقهى.. إلخ.

هذا بالإضافة إلى أن مشاريع تطوير مواقع التراث العمراني توفر فرص عمل ومجالات استثمار أخرى مساندة لهذه المشاريع مثل: خدمات النقل، والحرف والصناعات اليدوية، وبيع المنتجات المحلية، والإيواء، والترفيه كتهيئة وتشغيل الساحات المجاورة كمتنزهات ترفيهية أو مواقف للسيارات، وإقامة بعض المراكز التجارية أو الثقافية التي تتحقق نتيجة إقامتها جوار مباني التراث العمراني قيمة إضافية أكثر من إقامتها في أي مكان آخر.

ولا تقل أهمية المنافع الاجتماعية التي يتم تحقيقها من الاستثمار في مواقع التراث العمراني عن أهمية المنافع الاقتصادية؛ إذ إن المنافع الاجتماعية تكون محصلتها منافع اقتصادية، ويتمثل ذلك في توفير فرص العمل للمجتمع المحلي؛ مما يزيد من ارتباطهم الدائم به؛ وبالتالي زيادة مساهمتهم في تنمية المشروع. وفي هذا الاتجاه يتم الحرص على

استثمار التراث العمراني من خلال الفعاليات الثقافية

إعطاء أهمية كبيرة للاستثمار في المشاريع التنموية في المناطق الأقل نمواً، وذلك لزيادة توفير فرص العمل التي تؤدي إلى خفض معدلات البطالة، فضلاً عن مساهمتها في الحد من الهجرة إلى المدن الكبيرة.

٣- التراث العمراني وسيلة لإحياء المهن والحرف التقليدية

تعتبر مواقع التراث العمراني وعاءً لممارسة وعرض منتجات الحرف اليدوية؛ إذ يعمل الموقع المستثمر على تشجيع وإحياء مهن وحرف تقليدية توشك أن تندثر أمام الزحف التكنولوجي الحديث في كل مناحي الحياة، لكن النفس البشرية تحن دائماً إلى مشاهدة وصناعة واقتناء كل ما صنعه واستخدمه الأجداد؛ للتعرف على أحوالهم المعيشية، وإبداعاتهم في التكيف مع البيئة التي عاشوا فيها؛ من هنا تنشأ في الموقع التراثي المستثمر أو إلى جواره ورش ومصانع صغيره لصناعة الحصر، والسجاد والكليم، والسلال، والأزياء التراثية الشعبية، وصناعة ما يتطابق أو حتى يتشابه مع ما هو قديم وتراثي مثل: الأسلحة والتحف المعدنية والفخارية والزجاجية والحلي وأدوات الزينة، فضلاً عن المشغولات الجلدية وأشغال الخشب والعاج والبردي وغيرها، كما أن الحرفيين عملوا على تطوير صناعة المنتجات اليدوية التي تستخدم في الوقت الحالي وتدر عليهم وعلى أسرهم مكاسب جيدة، وتُوجد فرص عمل للمجتمع المحلي. ولا شك أن الاستثمار في مواقع التراث العمراني وتشغيلها من قبل الحرفيين وغيرهم يحقق منافع اجتماعية على كل المستويات من خلال تشغيل وتوظيف العمالة والقضاء على البطالة من جهة، وتحقيق منافع اجتماعية شاملة تسعى الدولة إلى تحقيقها من جهة أخرى.

بيت المال – الدرعية التاريخية

ثانياً: القيمة الثقافية والعمرانية:

ا- المضامين التاريخية والحضارية

يعتبر التراث العمراني شاهداً لما كان يعيشه الآباء والأجداد من حضارة؛ فهو يعكس حضارة وثقافة الأمم ومدى تكيفها مع البيئة، وهو رمز لتطور الإنسان عبر التاريخ، ومعبر عن القدرات التي وصل إليها في تكيفه مع بيئته المحيطة. كما أنه شاهد محسوس على تجربة عمرانية مر بها الإنسان تبرز المعاني والقيم والهوية العمرانية المرتبطة به؛ لذلك يعد التراث العمراني النموذج المرجعي لكل أمة تريد أن تحافظ على هويتها الحضارية بين الأمم.

وتتحكم الشعوب الحريصة على هويتها الحضارية في حجم التغيير المادي لتراثها، ويُقصد بالتغيير المادي ذلك التغيير الذي يمس الخواص المحسوسة والظاهرة في البيئة العمرانية، أما التغيير غير المادي فيشمل كل ما يتعلق بأنشطة الناس، وبأسلوب تعاملهم مع البيئة.

ويشكل الاستقراء والقياس أحد الأساليب العلمية في مجال علوم العمران؛ فالنماذج التاريخية أحد مصادر المعرفة والقياس، ولا يمكن لأمة تبحث عن الاستمرارية الحضارية أن تستند كليةً إلى أمثلة مستعارة دخيلة، وتهمل نماذج أصيلة لديها أنتجتها عبر السنين، وعايشتها أجيال واعية نبذت في مسيرتها الخطأ، وطورت الصواب؛ ليصل إلينا الأصلح والأجود.

إن التراث العمراني يضم بين ثناياه كثيراً من الأسس والمبادئ والدروس والعبر التي لا بدَّ من الوقوف عندها، واستقرائها، والقياس عليها؛ للمساعدة في تطوير بيئاتنا العمرانية على

قلعة تاروت – القطيف / منزل تراثي – جبال فيفا / أعمال الترميم – الدرعية التاريخية

نموذج للعشة – جيزان / الرواشين – جدة التاريخية

مستوى المدن والتخطيط العمراني، وعلى مستوى القرى ومفردات العمران من مساجد ومنازل وشوارع وأسواق... إلخ.

ويعتبر التراث العمراني مرآة تعكس جانباً من جوانب الهوية الوطنية للدولة؛ لعرض بعدها التاريخي، وأصالة شعبها وحضاراتها، خصوصاً مع انتشار العولمة التي تبث في ثناياها ثقافةً وعمارةً غريبةً أثرت سلباً في بيئتنا وهويتنا المحلية من ثقافة وعمارة؛ لذلك أصبح من الضروري المحافظة على تراثنا وهويتنا المحلية وتطويرها مع ما يتناسب من حياة عصرية بما يثبت أصالة ثقافتنا على خريطة الثقافة العالمية.

٢- المضامين العمرانية والفنية

لا شك أن التراث العمراني في المملكة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتراث الإسلامي الأصيل منذ فجر الإسلام حتى يومنا هذا، كيف لا وهو الأقرب مكاناً إلى منبع هذا التراث والمتصل به عبر سلسلة من الحلقات الطويلة دون انقطاع، ولا نبالغ إذا قلنا إن تراثنا المحلي هو إرث لذلك التراث الأصيل، وهو حلقة الوصل في انتشاره واستمراريته، ولو أمعنا النظر في خصائص ومميزات تراثنا الوطني السعودي لوجدناها تتفق تماماً وأسس التعاليم الإسلامية التي بني عليها ذلك التراث، سواء أكان ذلك في مجال العناصر الثابتة من قبيل العمارة بأنواعها الدينية والمدنية والدفاعية، أو ما يتبع ذلك من مصنوعات نسيجية من أزياء وملابس وسجاد وحصير، وأشغال خشبية ومعدنية وجلدية،

القشلة – حائل

منظر عام للدرعية التاريخية

وتحف فخارية وخزفية وزجاجية وبللورية وعاجية وغيرها؛ إذ تتجلى البساطة في شكل وتصميم المواد المشيدة والمصنوعة من دون إضرار بوظائفها واستخداماتها المنوطة بها. كما يتم اختيار المواد الخام في البناء أو الصناعة مما هو متوافر في البيئة المحلية مع محاولة تكييف هذه المواد بحسب إمكانات ورغبة مستخدميها؛ تجنباً لتلك المواد التي قد تثقل كاهل البعض عند طلبها.

ولقد كانت الجوامع والمساجد صورة صادقة لهذه البساطة، وانتقل ذلك إلى الدور والمنازل؛ فكل من المسجد والمنزل يتشابهان في مسقطهما الأفقي؛ إذ يحوي كل منهما فراغاً داخلياً وآخر خارجياً مفتوحاً يتمثل في الساحات والأفنية والأحواش.

كما ينطبق هذا الأمر على أنماط وطرز العناصر الزخرفية النباتية كالأرابيسك والأزهار واللفائف والأغصان بأنماطها اللونية المتنوعة، والزخارف الهندسية كالأطباق النجمية ومكوناتها، والحشوات المصاحبة لها، والوحدات والمفردات الهندسية كالمربع والمستطيل والمثلث والمعين والدائرة وغيرها، والعناصر الكتابية الزخرفية والفنون التطبيقية مثل الخط الكوفي ومشتقاته العديدة من كوفي بسيط ومورق ومزهر ومضفر ومعماري وغير ذلك.

واستناداً إلى هذه المحاور الأساسية الثلاثة، وهي: التصميم، والمواد الخام، والعناصر التجميلية، فإننا نجد الروابط وثيقة بين التراث الإسلامي وتراثنا الوطني في مختلف موارده وعناصره، وما دام الأمر كذلك؛ أي أن تراثنا التقليدي جزء لا يتجزأ من ذلك التراث الإسلامي الأصيل؛ فإنه ينبغي أن نتلمس أساليب وأسباب النهوض به؛ حتى يجد مكانه بين ثقافات الأمم التي سبقت في هذا الميدان.(٦)

رقصة شعبية في فعاليات مهرجان رجال ألمع

ثالثاً: القيمة الاجتماعية

تسهم تنمية التراث العمراني في زيادة الوعي لدى المجتمع المحلي من خلال البرامج والفعاليات التي تقام في مواقع التراث العمراني، والاحتكاك بالزوار، واكتساب معارف ومهن جديدة. هذا إضافة إلى أن الخدمات والمرافق والدورات التدريبية التي تنشأ لمساندة الاستثمار في مواقع التراث العمراني تسهم في تنمية المجتمع المحلي وتحسِّن من دخل أفراده. كما أن الاستثمار في مواقع التراث العمراني يسهم في تحقيق التوازن الإقليمي بين المناطق؛ إذ تضم معظم هذه المناطق الكثير من القرى التاريخية والمدن التراثية والأسواق والأبنية التي لا يزال معظمها بحالة جيدة بحيث يمكن إعادة تأهيلها واستثمارها؛ وبالتالي إتاحة فرص العمل للمجتمعات المحلية في تلك المناطق، والحد من ظاهرة الهجرة السكانية من الريف والقرى الصغيره إلى العاصمة والمدن الكبيرة، وما يترتب عليه من مشاكل خلخلة توازن التركيبة الديموغرافية؛ فاستقرار السكان نتيجة ارتباطهم بوظائفهم - المشار إليها من قبل - كان من ثمار مشاريع إعادة تأهيل واستثمار قرى ومباني التراث العمراني التاريخية.

الأنشطة الاستثمارية الممكن إقامتها في مواقع التراث العمراني

من المسلم به أن استثمار مواقع التراث العمراني ليس هدفاً في حد ذاته فحسب بل يتعدي ذلك إلى غرض تهيئتها؛ حتى تكون ملائمة لإقامة الكثير من الأنشطة والفعاليات الاستثمارية التي يزداد الطلب على منتجاتها والرغبة في مشاهدتها، خصوصاً عندما تكون مزاولتها في مواقع التراث العمراني

فعاليات السوق التراثي – بلدة المذنب القصيم

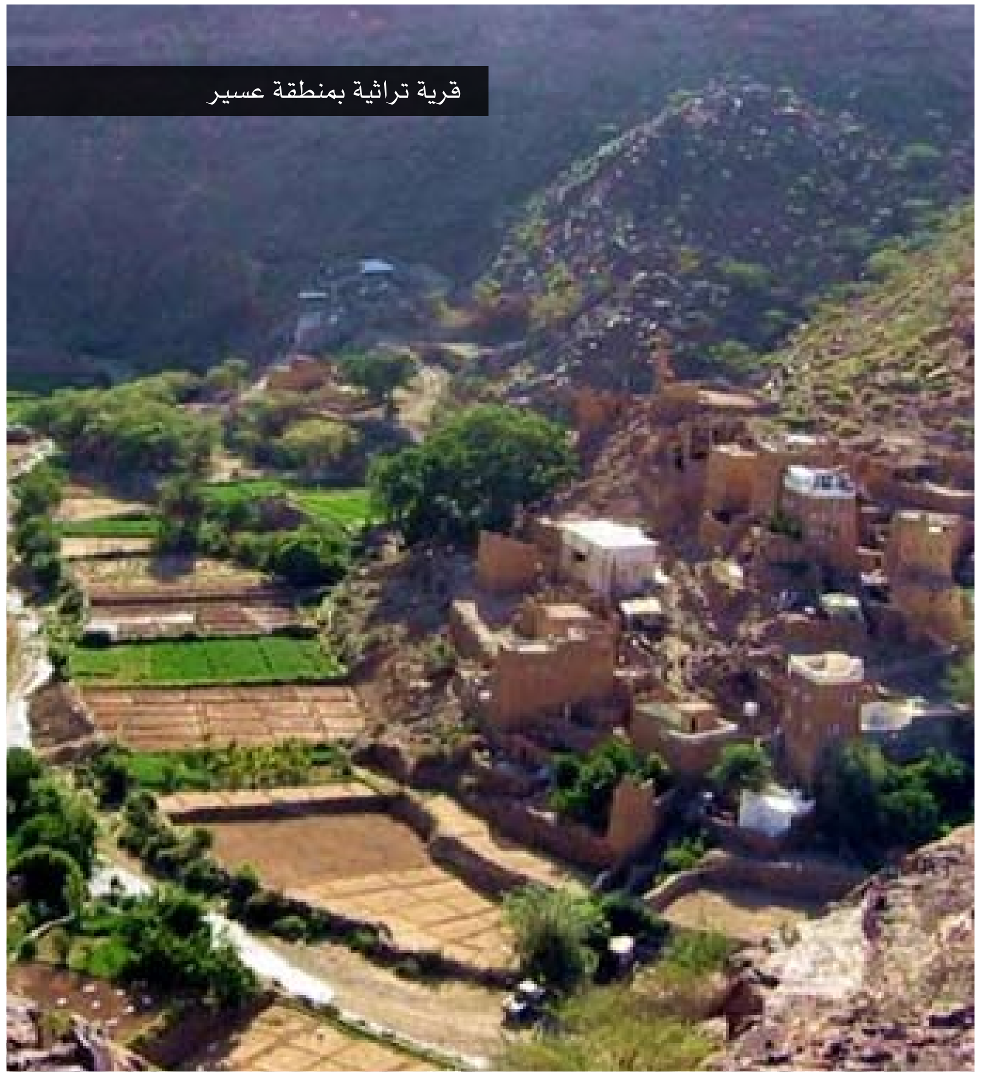
قرية تراثية بمنطقة عسير

القشلة من الداخل – حائل

التي تضفي، بأصالتها وزخارفها الجميلة، قيمة إضافية إلى القيمة الأساسية لتلك المنتجات التراثية أو غير التراثية من الأنشطة والفعاليات، ولا سيما تلك الفعاليات التي تقام بالتزامن مع المناسبات الوطنية مثل احتفالات الأعياد واليوم الوطني أو احتفالات المئوية وغيرها.

وعلى هذا الأساس فإن الأنشطة الاستثمارية وغير الاستثمارية التي يتم مزاولتها في مواقع التراث العمراني يتم تصنيفها إلى مجموعتين رئيستين هما:

– المجموعة الأولى: الأنشطة الاستثمارية والاستخدامات الممكن إقامتها داخل مباني التراث العمراني.

– المجموعة الثانية: الأنشطة الاستثمارية والاستخدامات الممكن إقامتها في الساحات المحيطة بمباني التراث العمراني(٧)

إن كل الأنشطة الاستثمارية والفعاليات الوطنية والاستخدامات المتعددة لمواقع التراث العمراني التي تضمها المجموعتان تعتبر في مجملها فرصاً استثمارية للقطاع الخاص يحقق من خلالها منافع ثقافية واقتصادية واجتماعية تنعكس على جميع الأفراد والمؤسسات، وذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وعلى الرغم من صعوبة حصر كل الأنشطة والاستخدامات الملائمة لمواقع التراث العمراني إلا أنه يمكن الإشارة إلى أهمها، وذلك للمجموعتين كلاً على حدة.

المجموعة الأولى: الأنشطة الاستثمارية والاستخدامات الممكن إقامتها داخل مباني التراث العمراني:

١- توظيف مباني التراث العمراني كمكان سكني

من أفضل الطرق للمحافظة على مباني التراث العمراني من الاندثار توظيفها كأماكن سكنية، سواء أكان ذلك بصورة دائمة لمالكيها أو استثمارها بواسطة القطاع الخاص كمكان سكني وفقاً لمعايير الإقامة السكنية في الفنادق وغيرها. ولا شك أن الاستخدام يتطلب تهيئة وترميم وصيانة بصورة تلقائية لهذه المباني؛ مما يعني المحافظة عليها في حالة جيدة بصورة دائمة.

٢- توظيف مباني التراث العمراني كمتاحف وطنية

تعتبر مباني التراث العمراني من أفضل المواقع للعرض المتحفي، سواء أكان ذلك على مستوى الأفراد الذين تتوافر لديهم هواية جمع المقتنيات الأثرية أو النادرة أو على مستوى الوزارات والهيئات الحكومية المسؤولة عن حفظ وصيانة التراث الشعبي بأنواعه من منتجات حرفية أثرية ومخطوطات وعملات وغير ذلك.

٣- توظيف مباني التراث العمراني كمطاعم لإعداد وتقديم الأكلات الشعبية

يقوم المستثمرون من القطاع الخاص في كثير من الأحوال بتهيئة وترميم وصيانة المباني التراثية القديمة لغرض تخصيصها كمطاعم يتم فيها تقديم الأكلات الشعبية، ويعمل المستثمرون على تهيئة المكان بصورة تراثية، ويشمل ذلك كل أجزاء المباني بحيث تتم تغطية

أعمال الترميم والصيانة - الدرعية

قصر الملك عبدالعزيز - الدوادمي

الواجهات بموارد بيئية تراثية، بما في ذلك المسارات وغرف الجلوس الداخلية وطريقة وأنواع الملابس التراثية الشعبية التي يرتديها مقدمو الأكلات الشعبية المصحوبة أحياناً ببعض العبارات الترحيبية الشعبية أثناء الاستقبال أو خلال تقديم الأكلات الشعبية أو عند مغادرة الضيوف للمطاعم الشعبية.

٤- توظيف مباني التراث العمراني كمعامل للرسم والفنون التشكيلية

يقوم غالبية الرسامين التشكيليين بمزاولة أعمالهم الفنية في مواقع التراث العمراني، وينعكس ذلك على اللوحات التي يرسمونها؛ إذ يلاحظ احتواؤها على الكثير من العناصر البيئية والتقليدية التي تتكون منها الواجهات والمجالس لمباني التراث العمراني. وفي كثير من الأحوال فإن اللوحات التشكيلية، وخصوصاً التي تحتوي على عناصر تراثية، يتم عرضها في الصالات والمسارات الرئيسة لمباني التراث العمراني التي يرتادها الزوار.

٥- توظيف مواقع التراث العمراني كأسواق شعبية

يوفر استخدام مباني التراث العمراني كمواقع لعرض المنتجات الشعبية وغير التراثية الكثير من السمات والخصائص الثقافية الكامنة في أعماق المتعاملين في الأسواق الشعبية، ويعزى ذلك إلى الكثير من الأسباب التي تنعكس على سلوك المتداولين للمنتجات في الأسواق الشعبية، والتي في كثير من الأحيان ترتبط قيمتها بقيمة مواقع التراث العمراني، وخصوصاً بعض المواقع التاريخية مثل القيصريات في مراكز بعض المدن القديمة، والتي يفد إليها المتسوقون من أماكن عدة.

صور متفرقة لأنشطة الحرفيين في المباني التراثية

٦- توظيف مواقع التراث العمراني كأماكن لمزاولة الأعمال الحرفية

يرتبط غالبية الحرفيين العاملين في صناعة المنتجات التقليدية والتراثية بأنواعها بمزاولة مهنهم في ورش ومعامل يكون مقرها أحياناً في المواقع التاريخية للتراث العمراني؛ مما يضيف إلى قيمة منتجاتهم عبقاً تراثياً مع رائحة المكان الذي يرتاده الزائرون؛ مما يشكل تكاملاً بين الحرفي والمكان الذي يتم فيه صناعة المنتجات الحرفية.

٧- توظيف مواقع التراث العمراني في أنشطة أخرى متنوعة

إضافة إلى ما تم ذكره في الفقرات السابقة فإن مواقع التراث العمراني تتميز بالإمكانات التي تؤهلها لتوظيف الكثير من الأنشطة المتنوعة مع بقاء المباني على حالتها وشكلها الأساسي كما هي، ومن تلك الأنشطة تخصيص بعض الغرف في مباني التراث العمراني كمراكز استقبال وإرشاد وتعريف بأقسام ووظائف مباني التراث العمراني أو تخصيص صالات للقراءة ومزاولة بعض الهوايات الخفيفة، سواء أكانت رياضية أو غيرها، كما يمكن تهيئة بعض مواقع التراث العمراني وتوظيفها مسارح مكشوفة أو مغلقة يتم فيها عرض الفعاليات المنبرية كالمحاضرات الدينية والثقافية والعلمية وما شابه ذلك.

مهرجان ثقافي بقصر إبراهيم

المجموعة الثانية: الأنشطة الاستثمارية والاستخدامات الممكن إقامتها في الساحات المحيطة بمواقع التراث العمراني

إن الاستثمار الأمثل لمواقع التراث العمراني يكون بالاستفادة من كل المساحات البيئية لمباني التراث العمراني، وذلك بإقامة بعض الأنشطة الاستثمارية أو عرض الفعاليات ذات الجذب الجماهيري في الساحات المفتوحة، على أن تكون تلك الاستثمارات بصورة منظمة لا تؤدي إلى تشوه بصري أو تسبب إزعاجاً أو غير ذلك من الجوانب السلبية كالمخالفات البيئية التي تبرز أحياناً بالتزامن مع ممارسة الأنشطة الاستثمارية.

ومن الأنشطة الاستثمارية الممكن إقامتها ما يلي:

١- توظيف الساحات كمواقع لمزاولة الفنون الشعبية الأدائية

تتميز الفنون الشعبية الأدائية بالإقبال الجماهيري الكثيف عليها، ويتطلب ذلك مساحات كافية تسمح بحركة الفرق الشعبية بسهولة أثناء تأديتها الحركات الفنية، وفي الوقت ذاته يؤدي تزاحم الجمهور من أجل المشاهدة إلى عدم مشاهدة الجميع لحركة وأداء الفرق الشعبية؛ لذلك يجب استثمار هذه المساحات بتطويرها وتهيئتها وإعادة تصميمها على شكل مسرح مفتوح له مدرجات جانبية يستطيع الجميع الجلوس عليها والمشاهدة بسهولة دون تزاحم؛ مما يزيد من الإقبال على متابعة كل الفعاليات التي تنظم.

٢- توظيف الساحات والممرات البينية في مواقع التراث العمراني لمزاولة الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية وغيرها

من مبدأ الرياضة للجميع فإن أمام القطاع الخاص الفرصة لتنظيم وتطوير الساحات والممرات بين نسيج

مهرجان السوق التراثي بالمذنب - القصيم

رسم تصوري لتطوير قرية رجال ألمع

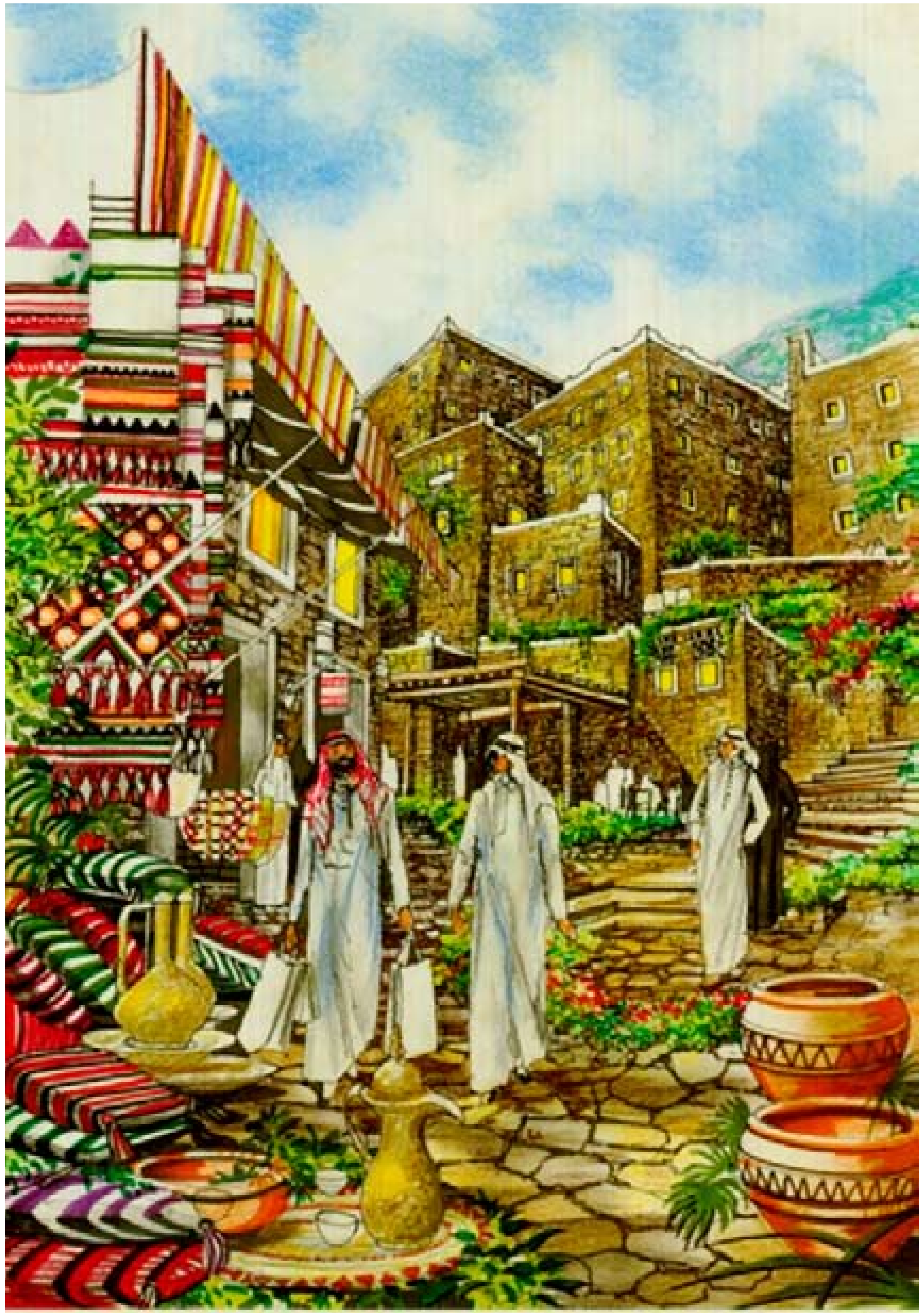

مباني التراث العمراني، وذلك بتخصيص مضمار للمشاة في مقابل رسوم رمزية تشجع الجميع على مزاولة رياضة السير، إضافة إلى الحصول على بعض الخدمات العامة في نقاط معينة من المضمار. كما يمكن إقامة بعض الأنشطة الثقافية والترفيهية في تلك الساحات مثل إقامة مراكز لتنمية المواهب الفردية كالقراءة أو مزاولة بعض الأعمال باستخدام تقنيات الحاسب الآلي أو غير ذلك من البرامج الترفيهية ذات الخصوصية للمجتمعات المحلية، والتي تتفق مع تعاليم الدين الإسلامي، إضافة إلى توافقها مع العادات والتقاليد الحميدة.

٣- الاستثمار في إقامة بعض المراكز الخدمية والتجارية في الساحات البينية لمواقع التراث العمراني

يعتبر الاستثمار بإقامة الكثير من المراكز الخدمية الترفيهية والتجارية في المساحات البينية مطلباً ملحاً من مرتادي تلك المواقع، وذلك كظاهرة طبيعية تتوافق مع رغبات وطلبات الإنسان بصورة دائمة؛ لاحتياجه إلى تلك السلع والخدمات التي تقدمها تلك المراكز، وذلك وفقاً لمعايير دقيقة ومواصفات فنية يحددها الخبراء والمختصون في الجهات ذات العلاقة بالاستثمار في مواقع التراث العمراني؛ لذلك فإن استثمارها يعتبر من أفضل الفرص المتاحة للقطاع الخاص، خصوصاً أن تكاليف إنشائها منخفضة نسبياً نتيجة تهيئة الساحات بصورة عامة، كما أن العائد الاستثماري المتوقع سيكون مرتفعاً نسبياً نتيجة الطلب الدائم من أفراد المجتمع، فضلاً عن أن الاستثمار في إقامة تلك المراكز ملائم جداً للمستثمرين الأفراد أو للمؤسسات الاستثمارية صغيرة الحجم.

ساحة الاحتفالات بقرية رجال ألمع

الحواشي:

١– فضل الله (د.علي فضل الله): تصميم البرامج التدريبية لحماية الآثار الإسلامية، ندوة (الآثار في المملكة العربية السعودية.. حمايتها والمحافظة عليها)، الرياض، المجلد الأول، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م، ص ١١٩.

٢– العمير (د.عبدالله بن ابراهيم): التراث التقليدي بين الاهتمام والاستنزاف، ندوة (الآثار في المملكة العربية السعودية..حمايتها والمحافظة عليها)، الرياض، المجلد الأول، ١٤٢٢ / ٢٠٠٢م، ص ٢٤٤.

٣ – "توجهات القطاع الخاص نحو الاستثمار في مواقع التراث العمراني"، ورقة عمل مقدمة من الغرفة التجارية الصناعية بالرياض في ندوة (التراث العمراني وسبل المحافظة عليه وتنميته واستثماره سياحياً) المنعقدة في مركز الملك عبدالعزيز التاريخي بالرياض، شعبان ١٤٢٤هـ / أكتوبر ٢٠٠٣م.

٤– فضل الله (د.علي فضل الله)، مرجع سابق، ص١١٩.

٥– "دراسة جدوى استثمار المباني التراثية والمواقع الأثرية في الإيواء والضيافة"، (مشروع الفنادق الأثرية)، ٢٠٠٨م.

٦ – الاستغلال الاقتصادي للآثار في المملكة العربية السعودية، المجلد الثاني، الرياض ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م، ص١٣٠–١٣١.

٧– "توجهات القطاع الخاص نحو الاستثمار في مواقع التراث العمراني"، ورقة عمل سبق ذكرها.

الفصل الثاني
مبادرات الهيئة العامة للسياحة والآثار تجاه التراث العمراني

نماذج للعمارة التقليدية بالمنطقة الغربية – جدة التاريخية

نظراً أهمية التراث العمراني؛ فقد تبنت الهيئة العامة للسياحة والآثار مجموعة من المبادرات المهمة بهدف حماية التراث العمراني الوطني والمحافظة عليه، ثم تأهيله وتنميته والاستفادة منه اقتصادياً، أو في مجال المشاريع الرائدة الخاصة به، وفيما يلي توضيح تفصيلي لهذه المبادرات.

أولاً: مبادرات الهيئة العامة للسياحة والآثار الخاصة بحماية التراث العمراني والمحافظة عليه.

اتجهت مبادرة الهيئة في هذا الجانب إلى الكثير من التوجهات، منها الآتي:

١- إيقاف الإزالة العشوائية لمباني التراث العمراني.

٢- إعداد نظام لحماية التراث العمراني والمحافظة عليه وتنميته.

٣- حصر مواقع التراث العمراني القابلة للتنمية السياحية.

٤- تصنيف وتسجيل التراث العمراني الوطني.

٥ - تنظيم برنامج استطلاع التجارب العالمية المميزة في مجال المحافظة على التراث العمراني.

٦- عقد الندوات والمؤتمرات واتفاقيات التعاون في مجال حماية التراث بين الهيئة والكثير من الجهات الحكومية وغير الحكومية في المملكة العربية السعودية.

٧- إعداد المواثيق مع الدول العربية والإسلامية حول التراث العمراني.

وفيما يلي شرح لهذه التوجهات:

مبان تراثية بالمنطقة الوسطى

المصمك – الرياض

١- إيقاف الإزالة العشوائية لمباني التراث العمراني

قامت الهيئة العامة للسياحة والآثار باستصدار عدد من التعاميم؛ للحد من إزالة المباني التراثية، ومن هذه التعاميم ما يلي:

- تعميم معالي وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٧٣٦٢٢ وتاريخ ٢٢٤١/٣٢هـ بتوجيه المختصين في الأمانات والبلديات والمجمعات القروية في كل أنحاء المملكة بإفادة الهيئة العامة للسياحة بقرار لجان المباني الآيلة للسقوط قبل الشروع في الإزالة بوقت كاف؛ للتأكد من أن المباني المطلوبة إزالتها ليست من قائمة المواقع المهمة من الناحيتين العمرانية والسياحية.
- تعميم صاحب السمو الملكي وزير الداخلية بالنيابة رقم ٦٥٠٨١/٩٥ وتاريخ ٣٢٤١/٤/٤هـ بخصوص أهمية المحافظة على التراث العمراني؛ لما يشكله من عنصر جذب سياحي، وأن إزالة ما تبقى من مباني التراث العمراني ستؤدي إلى تفريغ المناطق والمحافظات من التراث العمراني قبل أن تتاح للهيئة العامة للسياحة والآثار فرصة الوقوف على هذا التراث وتحديد المهم منه، سياحياً وعمرانياً، والتعميم على مَن يلزم بالتنسيق مع الهيئة العامة للسياحة قبل إزالة المباني الآيلة للسقوط.
- تعميم صاحب السمو الملكي وزير الداخلية بالنيابة الإلحاقي رقم ١٤٢٢٥/٩٢ وتاريخ ١٢/٦/٤٢٤١هـ المتضمن التنسيق مع أمانة الهيئة العامة للسياحة قبل تنفيذ أي إزالة لمباني التراث العمراني الآيلة للسقوط والعمل على تنفيذ برنامج للمحافظة على التراث العمراني وتنميته عمرانياً وسياحياً.

بيت السبيعي – شقراء

هذا وقد التزمت الجهات المعنية، بموجب هذه التعاميم، بالتنسيق مع الهيئة العامة للسياحة قبل تنفيذ أي إزالة لمباني التراث العمراني الآيلة للسقوط؛ مما أسهم في الحفاظ على كثير من مباني التراث العمراني، وحدَّ من عمليات الإزالة العشوائية لهذا التراث.

وحتى يتضح للقارئ أهمية هذه التعاميم في المحافظة على التراث العمراني نكتفي بذكر نموذج واحد في هذا الموضع، وهو مدينة جدة التاريخية التي شهدت هدم ٤٧ مبنى بين عامي ١٤٠٧هـ و١٤١٧هـ بناءً على قرارات لجان المباني الآيلة للسقوط، من دون مشاركة إدارة حماية المنطقة التاريخية.

وإذا أضفنا إلى ما سبق مجموعة أخرى من الكوارث الطبيعية التي يتعرض لها التراث العمراني كالحرائق والزلازل والسيول، تتضح الصورة كاملة عن مدى أهمية تعاميم إيقاف الإزالة العشوائية لمباني التراثي العمراني والتنسيق مع الهيئة بخصوص ذلك.

وقد قامت الهيئة بزيارات ميدانية لعدد من مناطق المملكة، وبمشاركة لجنة إزالة المباني الآيلة للسقوط، بتقييم المباني المدرجة على قوائم الإزالة؛ إذ تم التمكن من إبقاء النسبة العظمى بعد تطبيق المعايير المعدة للتصنيف، إضافة إلى الجهود المبذولة في توصية اللجان، وإيضاح التعريف بأهمية التراث العمراني والمحافظة عليه، إضافة إلى اقتراح إعادة تشكيل اللجان بإضافة مختصين في الآثار والتراث العمراني، وعمل لقاءات مع الأهالي والملاك وتوعيتهم. وقد أسفرت هذه الجهود عن برامج تبنتها المناطق في المحافظة على التراث العمراني، منها: نجران، عسير، المدينة المنورة، وغيرها.

٢- إعداد نظام حماية التراث العمراني

اشتمل مشروع نظام الآثار والمتاحف الجديد المقدم لمجلس الوزراء الموقر على الكثير من المواد لمعالجة كثير من قضايا التراث العمراني وحمايته، نذكر منها المواد التالية:

- المادة الثانية والخمسون: حددت منطقة حماية التراث العمراني والأثري الثابت بمسافة مئتي متر حول المبنى أو الموقع، ويمكن تمديدها أو تقليصها بقرار من الهيئة.
- المادة الخامسة والخمسون: صنفت مباني ومواقع التراث ضمن سجل الآثار بحسب فئات ثلاث، والتزمت الدولة بحمايتها وتطويرها، إن كانت ملكاً لها أو نزعت ملكيتها لصالح الدولة، وفق الأنظمة المعمول بها، في حال كانت ملكيتها للقطاع الخاص.
- المادة السادسة والخمسون: نصت على عدم إجراء أي عمل في الأثر إلا بموافقة الهيئة وبإشرافها.
- المادة السابعة والخمسون: تساهم الهيئة أو وزارة الشؤون البلدية أو الجهتان معاً في تكاليف ترميم مباني ومواقع التراث العمراني.
- المادة الحادية والستون: تقوم الهيئة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بتطوير مخطط التراث العمراني وتنميته وفق برنامج حماية وتطوير شامل بضوابط لأساليب التدخل.

وغير ذلك من المواد التفصيلية في هذا النظام، والتي سيسهم تطبيقها في حماية التراث العمراني وتنميته سياحياً واقتصادياً.

٣- حصر مواقع التراث العمراني القابلة للتنمية السياحية

نفذت الهيئة مسحاً ميدانياً أولياً على مستوى المملكة، بمشاركة الإدارات والمؤسسات المحلية في كل منطقة، وتم حصر (١٩٨٥) موقعاً للتراث العمراني ما بين قرى وأحياء ومراكز تاريخية ومبان ومعالم تراث عمراني. وتشير الدراسات الأولية إلى أن أكثر من (٨٠٦) مواقع من هذه المواقع قابلة للاستثمار السياحي، وأن (١٧٣) موقعاً قابلاً للاستثمار في الوقت الراهن، كما يبينها الجدول اللاحق. والحق أن مواقع التراث العمراني في المملكة تفوق هذا العدد بكثير، وتعمل الهيئة على تنفيذ مسح شامل ومفصل لها.

وذلك الجدول يوضح مواقع التراث العمراني التي تم حصرها حتى تاريخ ١٤٢٤/٧/٣٠هـ في مناطق المملكة.

القشلة - حائل

العدد	المنطقة	إجمالي مواقع التراث العمراني	عدد المواقع القابلة للاستثمار	عدد المواقع القابلة للاستثمار في الوقت الراهن
١	الرياض	٢٧٧	٩٥	٣٠
٢	مكة المكرمة	١٠٣	٥٧	١٦
٣	المدينة المنورة	١٤٥	٦١	٧
٤	القصيم	١٣٧	٦٩	٨
٥	المنطقة الشرقية	١٢٤	٥٦	٩
٦	عسير	٥٤٤	١٣٥	٢٠
٧	تبوك	١٩٩	٨٣	١٨
٨	حائل	٣٤	٢١	١٢
٩	الحدود الشمالية	١٠	١٠	٢
١٠	جازان	٦٧	٤٤	٦
١١	نجران	٥٦	٤٩	١٣
١٢	الباحة	٢٣١	٩٤	١٢
١٣	الجوف	٥٨	٣٢	٢٠
الاجمالي		١٩٨٥	٨٠٦	١٧٣

برج الشنانة – القصيم

مبنى في قرية ذي عين التراثية

٤-وضع معايير اختيار وتصنيف مواقع التراث العمراني

تم الاستفادة في إعداد هذه المعايير من المعايير العالمية والعربية وما ورد في الرسائل العلمية، وتقرير ودراسات المرحلة الأولى للمخرج ١٠,٩ حماية التراث الثقافي والمحافظة عليه وعرضه، وهو أحد مخرجات مشروع تنمية السياحة الوطنية. هذا وتتكون المعايير من مجموعة عناصر توضحها الجداول اللاحقة، وبهذه المعايير أمكن تصنيف قرى وأحياء ومباني التراث العمراني إلى ثلاث درجات (أولى وثانية وثالثة).

وفيما يلي حصر للعناصر التي احتوت عليها المعايير:

١- عمر القرية أو الحي أو المبنى.
٢- أهمية القرية أو الحي أو المبنى من الناحية التاريخية.
٣- الوظيفة الأساسية للقرية أو الحي أو المبنى.
٤- أهمية القرية أو الحي أو المبنى من الناحية العمرانية.
٥- ندرة القرية أو الحي أو المبنى.
٦- حالة القرية أو الحي أو المبنى (نسبة الهدم).
٧- النمط العمراني للقرية أو الحي أو المبنى (الطابع المعماري).
٨- التصميم المعماري لفراغات المبنى.
٩- التفاصيل والنقوش المعمارية للمبنى.
١٠- إمكانية استثمار القرية أو الحي أو المبنى سياحياً واقتصادياً وذلك بتوفير عدة مزايا كسهولة الوصول إليه، وتوفير الخدمات والمرافق فيه، وجدوى الاستثمار المتوقع، وتكامله مع المواقع السياحية والعمرانية الأخرى، ووجود فعاليات سياحية وثقافية قائمة في القرية أو الحي أو المبنى المستهدف، بحيث تستطيع أن تستوعب هذه الفعاليات، وأخيراً توجه الملاك إلى المحافظة على القرية أو الحي أو المبنى.

الرقم	المعيار	طريقة حساب النقاط	درجة تقييم القرية أو الحي «نقطة»
١	عمر القرية	× كل عشر سنوات = ٣ نقاط	( ) نقاط
٢	أهمية القرية / الحي من الناحية التاريخية (الحدث التاريخي)	× مهمة (لها علاقة بأحداث تاريخية قديمة) = ٣٠ نقطة × مهمة (لها ارتباط بتاريخ المملكة) = ٣٠ نقطة × مهمة (لها ارتباط بأحداث تاريخية محلية) = ١٥ نقطة × عادية (لا تختلف في الأهمية عن القرى / الأحياء الأخرى) = ٠ نقطة	( ) نقطة
٣	ندرة القرية / الحي	× فريدة من نوعها على المستوى الوطني = ٣٠ نقطة × فريدة من نوعها على مستوى المنطقة = ١٥ نقطة × قرية / حي عادية لا تختلف عن غيرها = ٠ نقطة	( ) نقطة
٤	حالة القرية / الحي (نسبة التهدم)	× جيدة، نسبة التهدم ٠٪ = ٤٠ نقطة × نسبة التهدم ١٠٪ = ٣٥ نقطة × نسبة التهدم ٢٠٪ = ٣٠ نقطة × نسبة التهدم ٣٠٪ = ٢٥ نقطة × نسبة التهدم ٤٠٪ = ٢٠ نقطة × نسبة التهدم ٥٠٪ = ١٥ نقطة	( ) نقطة
		لا يحافظ على القرية / الحي إذا قل عدد النقاط لحالة القرية / الحي عن ١٥ نقطة إلا في حالة حصول القرية / الحي على مجموع نقاط أكثر من ٦٠ نقطة في المعايير الأربعة السابقة بشرط أن تكون مباني القرية / الحي موثقة.	( ) نقطة
٥	النمط العمراني للقرية / الحي	× مميز على مستوى المملكة = ٢٠ نقطة × مميز على مستوى المنطقة = ١٠ نقاط × عادي مشابه لأي قرية / حي أخرى = ٠ نقطة	( ) نقطة
٦	التصميم المعماري والتفاصيل المعمارية لمباني القرية / الحي	× تصميم المباني وتفاصيلها المعمارية مميزة جداً = ٢٠ نقطة × تصميم المباني وتفاصيلها المعمارية مميزة = ١٠ نقاط × تصميم المباني وتفاصيلها المعمارية عادية = ٠ نقطة	( ) نقطة

جدول يوضح معايير تصنيف واختيار قرى وأحياء التراث العمراني بهدف المحافظة عليها وتطويرها

درجات تصنيف قرى / أحياء التراث العمراني:

أ- قرية / حي من الدرجة الأولى (أكثر من ٢٥٠ نقطة).
ب- قرية / حي من الدرجة الثانية (أكثر من ١٥٠-٢٥٠ نقطة).
ج- قرية / حي من الدرجة الثالثة (أكثر من ٥٠-١٥٠ نقطة).

الرقم	المعيار	طريقة حساب النقاط	درجة تقييم المبنى (نقطة)
١	عمر المبنى	× كل عشر سنوات = ٣ نقاط	( ) نقاط
٢	أهمية المبنى من الناحية التاريخية (الحدث التاريخي)	× مهم (له علاقة بأحداث تاريخية قديمة) = ٣٠ نقطة	( ) نقاط
		× مهم (له ارتباط بتاريخ المملكة) = ٣٠ نقطة	
		× مهم (له ارتباط بأحداث تاريخية محلية) = ١٥ نقطة	
		× عادي (لايختلف في الأهمية عن القرى / الأحياء الأخرى) = ٠ نقطة	
٣	وظيفة المبنى الأساسية	× استخدام مميز (إمارة، مكتبة) = ٠ نقطة	( ) نقاط
		× سكني مميز (سكن الحاكم، القاضي.. إلخ) = ١٥ نقطة	
		× سكني عادي (مثل أي سكن آخر) = ٠ نقطة	
٤	أهمية موقع المبنى من الناحية العمرانية	× موقع مهم على مستوى الإقليم أو المدينة = ٣٠ نقطة	( ) نقاط
		× وسط (على مستوى الحي) = ١٥ نقطة	
		× عادي (مشابه مثل أي موقع آخر) = ٠ نقطة	
٥	ندرة المبنى	× فريد من نوعه على المستوى الوطني = ٣٠ نقطة	( ) نقاط
		× فريد من نوعه على مستوى المنطقة = ١٥ نقطة	
		× مبنى عادي = ٠ نقطة	
٦	حالة المبنى (نسبة التهدم)	× جيدة، نسبة التهدم ٠٪ = ٤٠ نقطة	( ) نقاط
		× نسبة التهدم ١٠٪ = ٣٥ نقطة	
		× نسبة التهدم ٢٠٪ = ٣٠ نقطة	
		× نسبة التهدم ٣٠٪ = ٢٥ نقطة	
		× نسبة التهدم ٤٠٪ = ٢٠ نقطة	
		× نسبة التهدم ٥٠٪ = ١٥ نقطة	
		لا يحافظ على المبنى إذا قل عدد النقاط لحالة المبنى عن ١٥ نقطة إلا في حالة حصول المبنى على مجموع نقاط أكثر من ٦٠ نقطة في المعايير الأربعة السابقة بشرط أن يكون المبنى موثقاً.	
٧	الطابع المعماري للمبنى	× مميز على مستوى الإقليم أو المدينة = ٢٠ نقطة	( ) نقاط
		× مميز على مستوى الحي = ١٠ نقاط	
		× عادي مشابه لأي مبنى آخر = ٠ نقطة	
٨	التصميم المعماري لفراغات المبنى	× تصميم جيد يحتوي على فكرة أو عناصر معمارية مميزة على مستوى المنطقة أو المدينة = ٢٠ نقطة	( ) نقاط
		× تصميم متوسط يحتوي على فكرة أو عناصر معمارية مميزة على مستوى الحي = ١٠ نقاط	( ) نقاط
		× تصميم عادي مشابه لأي تصميم آخر = ٠ نقطة	
٩	التفاصيل والنقوش المعمارية للمبنى	× تفاصيل مميزة على مستوى المنطقة أو المدينة = ٢٠ نقطة	( ) نقاط
		× تفاصيل عادية مشابهة للمباني الأخرى = ١٠ نقاط	
		× لا يوجد = ٠ نقطة	

جدول يوضح تصنيف واختيار مباني التراث العمراني بهدف المحافظة عليها وتطويرها

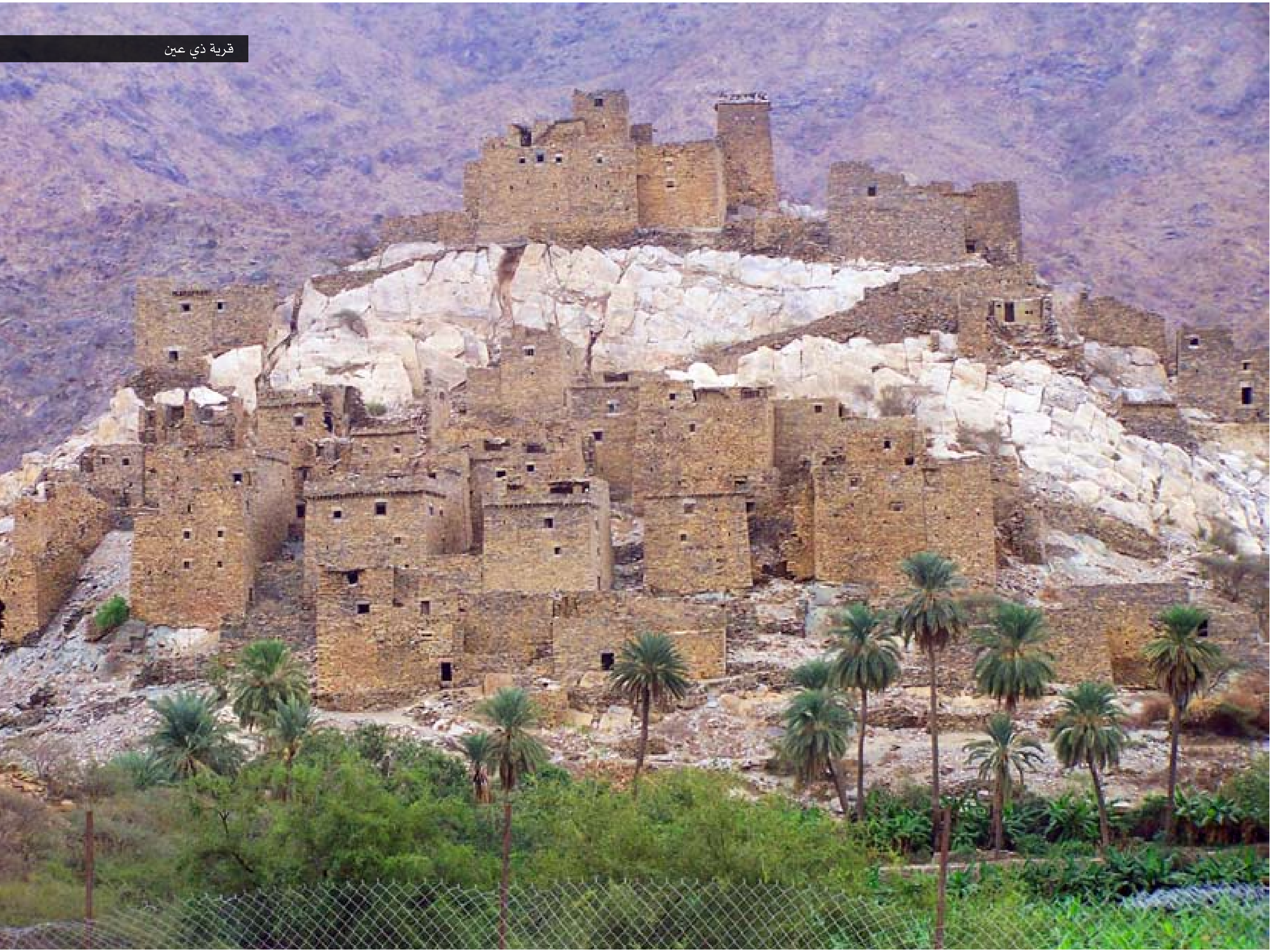

قرية ذي عين

درجات تصنيف قرى / أحياء التراث العمراني:

أ- قرية / حي من الدرجة الأولى (أكثر من ٢٥٠ نقطة).

ب- قرية / حي من الدرجة الثانية (أكثر من ١٥٠-٢٥٠ نقطة).

ج- قرية / حي من الدرجة الثالثة (أكثر من ٥٠-١٥٠ نقطة).

وعند تطبيق معايير تصنيف قرى وأحياء التراث العمراني نتج بشكل رئيس ثلاثة أنواع من القرى / الأحياء هي كالآتي:

أ- قرى / أحياء لا تزال بكاملها جيدة، وهذه تجب المحافظة عليها كما هي، مع إضافة بعض التحسينات التي لا تؤثر في تكوين أو نمط القرية / الحي العمراني.

ب- قرى / أحياء معظم مبانيها لا تزال بحالة جيدة، وهذه تجب إعادة تخطيطها لتوفير المرافق والخدمات اللازمة، مع مراعاة نمطها التخطيطي وحدود الملكيات ومعالجة الحالات التي تتعارض مع التنظيم وفق أحد الأساليب الموضحة في بند معالجة الملكيات.

ج- قرى / أحياء بها مبان متفرقة لا تزال بحالة جيدة، وهذه تجب إعادة تخطيطها لتوفير المرافق والخدمات اللازمة، مع المحافظة على التخطيط السائد ما أمكن، والمحافظة على المباني الجيدة، وإبرازها ضمن التكوين العمراني للقرية / الحي.

معالجة ملكيات مواقع التراث العمراني المملوكة للمواطنين:

لمعالجة ملكية مواقع التراث العمراني المملوكة للمواطنين تم تكوين لجنة من عدة جهات (الهيئة العامة للسياحة والآثار، وزارة الشؤون البلدية

والقروية، وزارة الزراعة، وزارة العدل)، وقد توصلت اللجنة إلى التوصيات الآتية لمعالجة الملكيات:

١- تشجيع الملاك على المحافظة على مبانيهم، وصيانتها، وإعادة تأهيلها، وذلك من خلال الآتي:

أ- أن تقوم الجهات الحكومية المختصة بإعطاء الأولوية لتحسين القرى والأحياء المختارة بشكل متكامل من خلال توفير الخدمات والمرافق المطلوبة مع مراعاة النمط التخطيطي الراهن وحدود الملكيات ما أمكن.

ب- منح مالك المبنى ترخيصاً بمزاولة أنشطة معينة تحقق فرصة الاستثمار، وتتلاءم مع طبيعة المبنى.

ج- منح مالك المبنى (أفراد أو مجموعة) قرضاً لترميم وصيانة المبنى وإعادة تأهيله.

د- تكوين شركة مساهمة يساهم الملاك فيها، بحسب رغباتهم، بحيث تمتلك الشركة القرية أو الحي أو تستأجرها بأكملها، وتعيد تأهيلها واستثمارها مع المحافظة على المباني المختارة وتوظيفها.

إذا تعذر تطبيق الحلول تنزع ملكية المواقع المطلوب نزع ملكيتها وفق نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة.

وقد صدر عن أمانة مجلس الوزراء الموافقة على تبني شركات مساهمة على مستوى المحافظات في المملكة للعناية بالأحياء القديمة، وتعمل وزارة الشؤون البلدية والقروية، بمشاركة عدد من الجهات، ومنها السياحة، على وضع تصور لقيام تلك الشركات.

٥- تنظيم برنامج استطلاع التجارب العالمية المميزة في مجال المحافظة على التراث العمراني والتنمية السياحية لأمناء ورؤساء البلديات والمحافظين

ركزت الهيئة على توقيع اتفاقيات شراكة وتعاون مع

قصر إبراهيم

الوفد اليوناني في زيارة للمتحف الوطني – الرياض

عدد من الجهات الحكومية؛ للنهوض بصناعة السياحة، وتعد وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة الداخلية من الشركاء الرئيسين للهيئة في تنمية السياحة، والتي تنبع من مبادرات المسؤولين فيها، ومن هذا المنطلق نظمت الهيئة برنامجاً لاستطلاع التجارب العالمية المميزة في مجال التراث العمراني والتنمية السياحية لأمناء ورؤساء البلديات والمحافظين في المناطق، بهدف دعم خبرات أمناء ورؤساء البلديات والمحافظين، وإطلاعهم على تجارب ونماذج تطبيقية رائدة في مجال المحافظة على التراث العمراني، واستخدامه في التنمية السياحية المستدامة، والتعرف على آليات التنسيق المتبعة بين البلديات وأجهزة السياحة لتنمية التراث العمراني والمحافظة عليه في المناطق التي شملتها الزيارة، وقد شملت هذه الزيارات حتى الآن خمس رحلات إلى مناطق في: إيطاليا (مرتين) وإسبانيا وفرنسا وتونس، وتأكد لدى الهيئة، نتيجة لهذه الزيارات، مبدأ أهمية مشاركة القطاع الخاص والمجتمعات المحلية في تطوير وتنمية التراث العمراني والمحافظة عليه بحسب ما يتوافر بها من مقومات واستثمارات تعود بالفائدة على المجتمع بأسره.

٦– عقد الندوات والمؤتمرات واتفاقيات التعاون في مجال حماية التراث بين الهيئة والكثير من الجهات الحكومية وغير الحكومية في المملكة العربية السعودية

ومن ذلك مجموعة من اتفاقيات التعاون بين الوزارات مثل: وزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة الزراعة، واتفاقيات التعاون بين الهيئة وبعض الجامعات السعودية مثل: جامعة الملك

المتحف الوطني بمركز الملك عبدالعزيز التاريخي

سعود، وجامعة الطائف، وجامعة المجمعة. ونكتفي في هذا الموضع بذكر نموذجين لمثل هذه الاتفاقيات: الأول مع وزارة الشؤون البلدية والقروية، والآخر مع جامعة الملك سعود.

في يوم الاثنين ٨ /٩/ ١٤٢٤هـ الموافق ٢٠٠٣/١١/٣م، تم الاتفاق بين الهيئة ووزارة الشؤون البلدية والقروية على الآتي:

- التعاون بشكل وثيق وفعال، وعلى أساس مستمر، وفق منهج الشراكة، وأصداف خطة العمل الخمسية، بما يحقق المصلحة الوطنية، ويتفق مع صلاحيات كل جهة.
- التنسيق في مجالات عمليات التخطيط المكاني للمناطق السياحية، وإعداد استراتيجية التنمية الوطنية والتخطيط المحلي والهيكلي.
- التعاون على مستوى الأمانات والبلديات؛ للمحافظة على الهوية العمرانية؛ لتكون عنصر تطوير وجذب سياحي في المدن السعودية والمحافظة على مراكز المدن التاريخية والقرى التراثية عمرانياً وسياحياً.
- وضع ضوابط تطوير الخدمات على جوانب الطرق، وذلك بالتعاون مع وزارة النقل.
- إيجاد الآليات التنظيمية بين الجهازين لتنفيذ سياسات التنمية السياحية.
- إيجاد الوسائل اللازمة لتنمية المواقع السياحية.
- تشجيع إقامة مجمعات للحرفيين وتنظيم عملهم داخل الأسواق الشعبية والمجمعات القروية، وغير ذلك الكثير من بنود الاتفاقية.

الدرعية التاريخية

أما النموذج الثاني فهو عبارة عن مذكرة تعاون وقعت بتاريخ ١٤٢٨/٩/١٣هـ الموافق ٢٠٠٧/٩/٢٥م، بين الهيئة العامة للسياحة والآثار وجامعة الملك سعود، وحددت دور الهيئة في عدة مجالات كالآتي:

- في المجال الأكاديمي: تقوم الهيئة بتزويد الجامعة بنسخ من الدراسات والمشاريع الخاصة بإعادة تأهيل وتطوير مواقع التراث العمراني، كما تشارك الهيئة في إلقاء المحاضرات والندوات عن المواد المتعلقة بمجالات التراث، وتنظم برامج تطبيقية لطلبة الكليات المتخصصة في الجامعة.
- في مجال البحث العلمي: تشارك الهيئة في دعم وتمويل الدراسات والأبحاث المتعلقة بالتراث العمراني التي يعدها أعضاء هيئة التدريس.
- في مجال المؤتمرات: والتدريب تسهم الهيئة في دعم وتمويل ورش العمل والدورات التدريبية، كما تقدم منحاً تدريبية للطلاب المبدعين في مجال مشاريع التراث العمراني.
- في مجال الأنشطة المهنية: والمشاريع تستعين الهيئة ببعض أعضاء هيئة التدريس المختصين للعمل في الهيئة كمستشارين غير متفرغين، كما تتيح لهم الفرصة للقيام برحلات استطلاعية لتنمية قدراتهم في هذا المجال.

٧ - إعداد المواثيق مع الدول العربية والإسلامية عن التراث العمراني:

بناءً على قرار مجلس وزراء السياحة العرب في دورته السادسة المنعقدة في جمهورية مصر العربية عام ١٤٢٤هـ، دعت المملكة العربية السعودية إلى إعداد مشروع ميثاق للتراث العمراني في الدول العربية؛ للنظر فيه من قبل المجلس، وتم تكليف الهيئة العامة للسياحة

قلعة أعيرف – حائل

والآثار بإعداد هذا الميثاق؛ فأنجزته بمشاركة مختصين من الدول العربية، ومنها الأردن والمغرب ومصر، وأعد الميثاق وأحيل من مجلس وزراء السياحة العرب إلى جامعة الدول العربية؛ لاستكمال الإجراءات اللازمة حياله.

وبناءً على قرار مجلس وزراء سياحة منظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الثالثة المنعقدة في الرياض خلال الفترة من ١-٣ شعبان ١٤٢٣هـ، دعت المملكة العربية السعودية إلى إعداد مشروع ميثاق للتراث العمراني في الدول الإسلامية؛ للنظر فيه من قبل المجلس، وقد أعدت أمانة الهيئة العامة للسياحة والآثار هذا الميثاق، وتم إقراره في الدورة الرابعة لوزراء السياحة في دول منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقدة في السنغال عام ٢٠٠٥م، ووزع على الدول الأعضاء؛ لتفعيله.

ثانياً: مبادرات الهيئة العامة للسياحة والآثار في مجال التأهيل والتنمية

وضعت الهيئة العامة للسياحة والآثار في مجال الخطط التنفيذية للمحافظة على التراث العمراني وتنميته، مجموعة من البرامج، وذلك على النحو التالي:

١- برنامج القرى التراثية.

٢- برنامج تحسين مراكز المدن التاريخية.

٣- برنامج تأهيل وتطوير الأسواق الشعبية.

٤- برنامج تأهيل المباني التاريخية للدولة في عهد الملك عبدالعزيز.

٥- برنامج تأهيل التراث العمراني في موانئ البحر الأحمر.

٦- برنامج تأهيل واستثمار مباني التراث العمراني المميزة والمملوكة للمواطنين.

٧- تأسيس شركة لاستثمار مباني التراث العمراني المملوكة للدولة.

وفيما يلي تفصيل لهذه البرامج ورؤيتها وأهدافها ومصادر تمويلها والجهات المشاركة في تنفيذها وآلية سير العمل فيها.

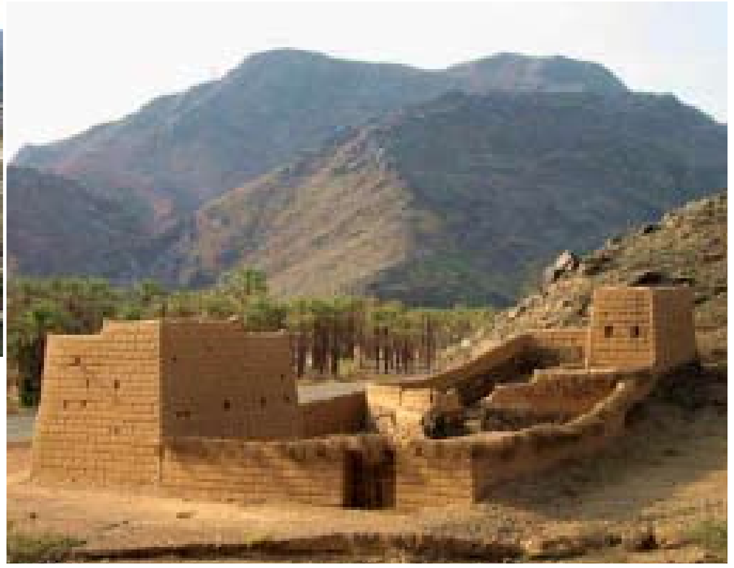

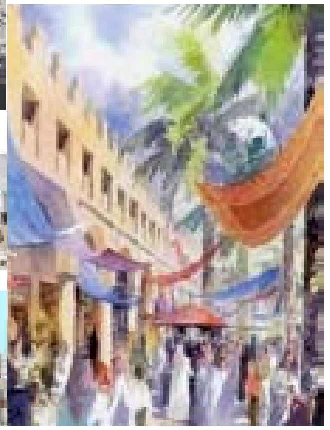

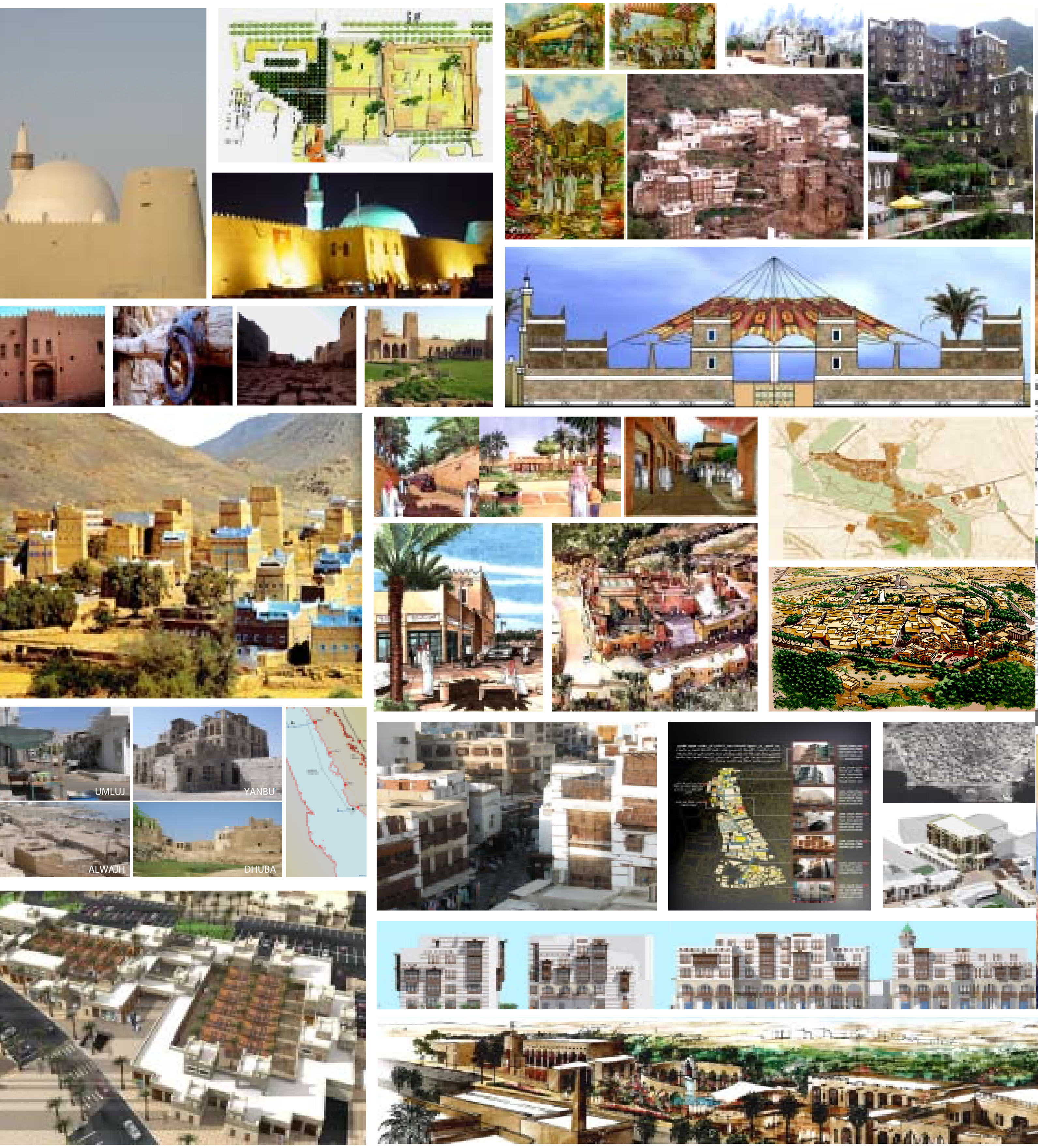

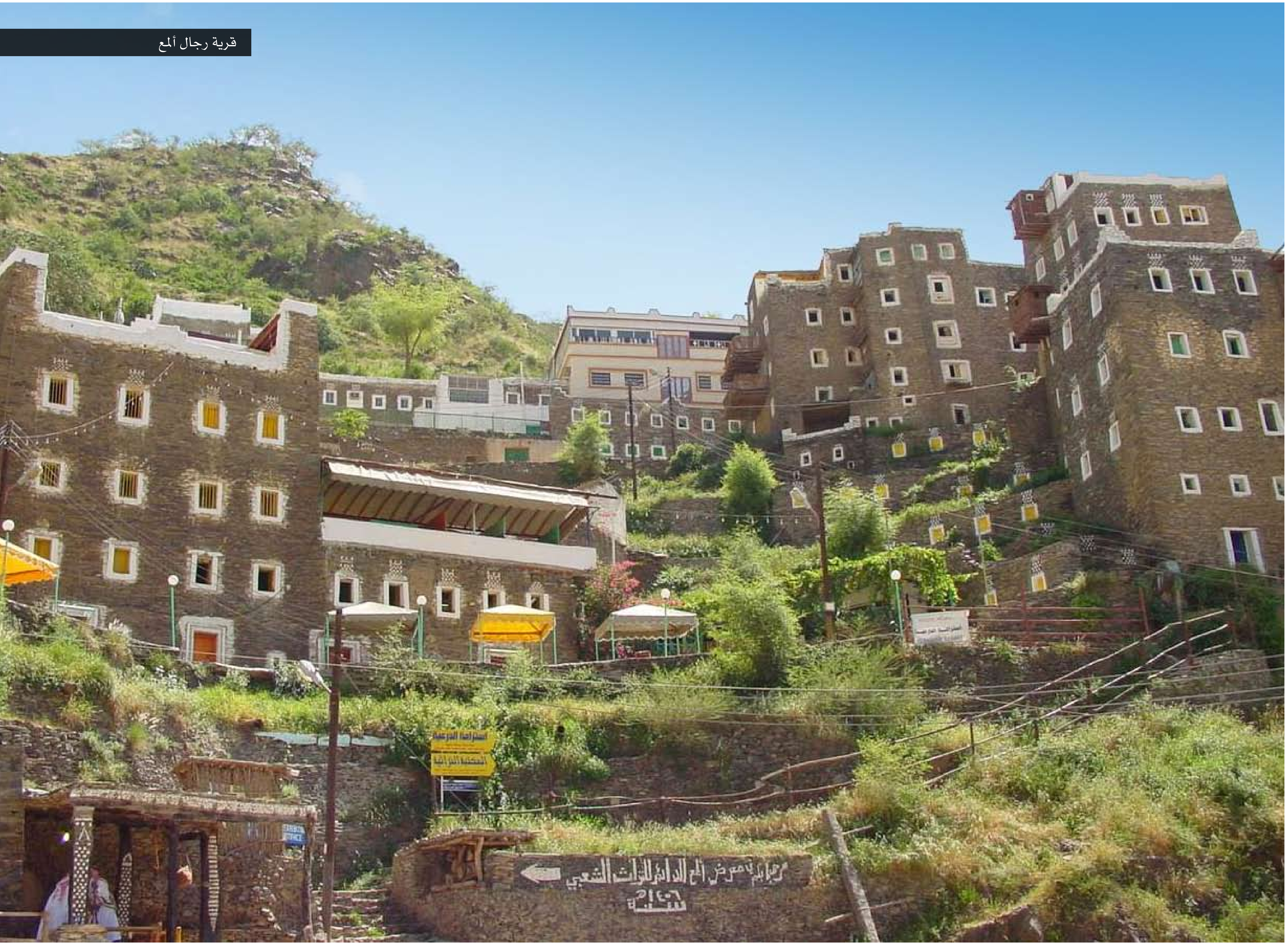

قرية رجال ألمع

١- برنامج القرى التراثية

مقدمة

تعد القرى التراثية أحد الموارد الرئيسة للسياحة الثقافية، وموردا اقتصاديا مهما تعتمد عليه المجتمعات المحلية. وعلى الرغم مما تملكه المملكة من قرى تراثية متميزة وقابلة للتنمية إلا أن ضعف الوعي بأهميتها وعدم التركيز على تنميتها أديا إلى عدم الاستفادة منها وفقدها في كثير من الأحيان. وتعد السياحة وسيلة مهمة لتفعيل النشاط الاقتصادي في القرى التراثية، خصوصاً تلك القريبة من مراكز تجمع السياح، وقد ثبت من استطلاع التجارب الدولية أهمية القرى التراثية كوعاء لإقامة الفعاليات الثقافية والتراثية، وكمكان مناسب لتشجيع سكان القرية والقرى المجاورة على مزاولة وإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية والمأكولات المحلية والصناعات الحرفية التي يطلبها زوار القرية من المتسوقين والسياح. ويعتبر الكثير من سكان القرى التراثية من ذوي الدخل المحدود وغير القادرين على إيجاد الخدمات التي تسهم في الاستثمار في قراهم، كما أن التمويل اللازم لبناء الخدمات الأساسية قليل، وهو أهم عوائق عدم الاستفادة من تلك القرى.

أهمية تنمية القرى التراثية

تسهم تنمية القرى التراثية بشكل إيجابي في استدامة إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة؛ مما يعود بالنفع على السكان والمستثمرين، ويعمل على إيجاد خدمات أساسية لازمة في القرى التراثية، منها: الطرق، والمواقف، ومراكز الزوار، وأماكن الجلوس، والمطاعم، والمقاهي، والتموينات، ودورات المياه، ومحال بيع المنتجات المحلية، إضافة إلى الإنارة

صور متنوعة للقرى التراثية

الخارجية للمباني التراثية. وسيشجع ذلك السياح على قضاء جزء من برنامجهم السياحي داخل هذه القرى التراثية؛ مما يعود على السكان المحليين بالفائدة الكبرى في تسويق منتجاتهم المحلية بكل أنواعها الزراعية والحيوانية والموسمية. كما سيشجع الحرفيين على العودة إلى ممارسة أعمالهم الحرفية؛ مما يحد من هجرة السكان المحليين إلى المدن الرئيسة، ويشغل الخدمات المساندة كالفنادق والشقق المفروشة والمطاعم والنقل. كما أن أصالة القرى التراثية وطابعها المعماري الفريد يشجعان على الاستثمار السياحي وإقامة فعاليات متنوعة، وفي الوقت ذاته يحمل بين طياته حماية التراث والهوية العمرانية المحلية، تلك هي أهداف برنامج تنمية القرى التراثية، وفيها الأهمية الكبرى التي تعود على المجتمع كله بالفائدة والنفع.

رؤية البرنامج

تأهيل القرى وتنميتها، اقتصادياً وعمرانياً وثقافياً، بأسلوب مستديم يحافظ على تراثها العمراني والثقافي، ويجعلها مورداً اقتصادياً للسكان المحليين، ومصدراً لفرص العمل، ووعاءً لنشاطات الحرف اليدوية والفعاليات التراثية.

توفير التمويل

من وسائل التمويل المتاحة لهذا البرنامج ما يلي:

١- تقوم الدولة بالاستثمار المباشر في تلك القرى لفترة زمنية محدودة، وذلك من خلال تنمية نماذج ناجحة من القرى واستثمارها اقتصادياً؛ مما

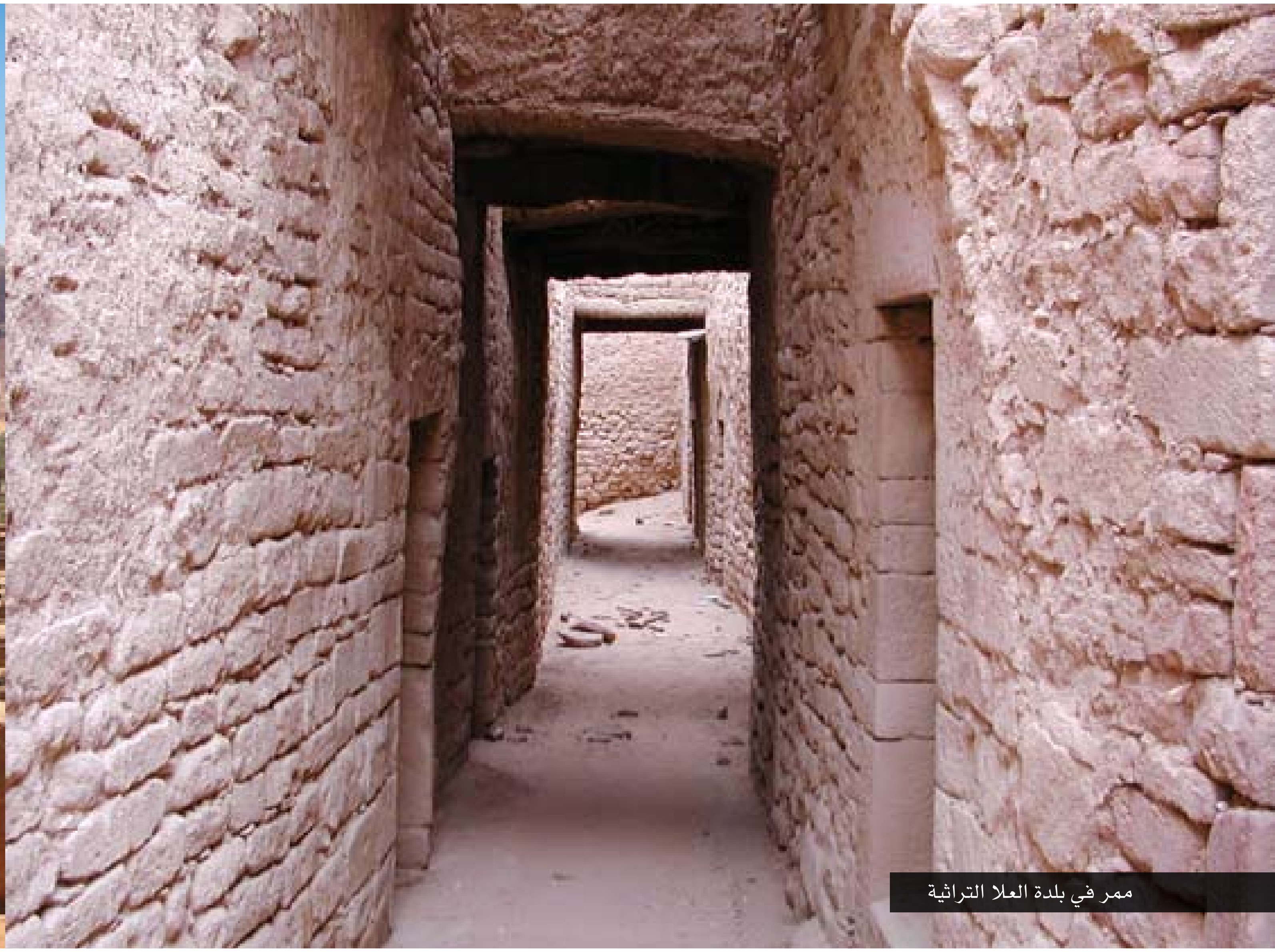

ممر في بلدة العلا التراثية

سيؤدي إلى إيجاد تجارب استثمارية ناجحة يقتدي بها الآخرون من السكان المحليين والمستثمرين.

٢- تأسيس شراكات استثمارية تتولى تطوير القرى التراثية.

٣- إيجاد صندوق لتنمية القرى التراثية تحت اسم صندوق تنمية القرى التراثية، ويهدف هذا الصندوق إلى إيجاد مورد مالي يسهم في تنمية المجتمع المحلي، وتقوية روح التكافل بين أفراده، من خلال إنشاء الخدمات التي تشجع على الاستثمار في القرى التراثية، على أن يقوم بتمويل الصندوق جهات عدة هي: مجموعة من المؤسسات، والهيئات، والقطاعات الحكومية، والإيرادات البلدية، والميسورين من أهالي القرية، فضلاً عن تبرعات قطاع الأعمال، ومؤسسات القطاع الخاص، والمستثمرين في المناطق القريبة من القرية، والجمعيات الخيرية بهباتها وصدقاتها.

وتوجه قنوات الصرف من الصندوق إلى مشاريع داخل القرية تأخذ طابع الوقف والصدقة الجارية، وتسهم في صيانة البنية التحتية للقرية ومبانيها التراثية، وتسويق القرية سياحياً وثقافياً، كما توجه إلى إقامة فعاليات مساندة لجذب الزوار والمستثمرين بما يعمل على استقرار السكان في قراهم.

البلدة التراثية بالعلا

الجهات المشاركة في البرنامج والمهام المقترحة لكل منها:

١- الهيئة العامة للسياحة والآثار:

- المشاركة في دراسات تنمية القرى.
- متابعة التنفيذ وتنسيق أدوار الجهات المشاركة.
- تنفيذ بعض الأنشطة والفعاليات السياحية.
- جلب الاستثمار.

قرى تراثية من منطقة عسير

• تدريب وتأهيل الكوادر البشرية في المجتمع المحلي.
• تسويق القرى التراثية.
• تنظيم العروض المتحفية واللوحات التعريفية داخل القرية.
• المشاركة في أعمال الترميم والصيانة والتأهيل.

٢- وزارة الشؤون البلدية والقروية:

• توفير الخدمات البلدية (تنسيق الموقع، السفلتة، الإنارة، والنظافة).
• الأعمال التخطيطية بمشاركة الهيئة العامة للسياحة.
• إصدار تراخيص البناء بالتنسيق مع الهيئة العامة للسياحة.

٣- وزارة الداخلية (إمارات المناطق):

• المشاركة في اختيار القرى التراثية المستهدفة بالتنمية في المناطق.
• دعم الجهود المبذولة لتوفير التمويل تحت مظلة صندوق تنمية القرى التراثية.
• المشاركة في متابعة سير العمل وتنسيق جهود كل الشركاء في البرنامج.

٤- وزارة الشؤون الاجتماعية:

• المساعدة في تأسيس لجان محلية أو جمعيات تعاونية لتنمية القرى التراثية.
• المساهمة في تنمية القرى التراثية من خلال البرامج المنتجة ومراكز التنمية الاجتماعية.
• المساهمة في تنفيذ البرامج التدريبية والتوعوية لسكان القرى بالتنسيق مع الهيئة العامة للسياحة.
• دعم تمويل صندوق تنمية القرى التراثية.

٥- وزارة النقل:

• إيصال وصيانة الطرق الخاصة بالقرى.
• تطوير وتحسين مداخل القرى.
• إدراج أسماء القرى التراثية ضمن اللوحات الإرشادية للطرق.

٦- وزارة الزراعة:

• استصلاح المزارع القريبة من القرى التراثية.
• دعم وتوعية المزارعين وتشجيعهم على إنتاج المحاصيل الزراعية التقليدية.

٧- وزارة المياه والكهرباء:

• إيصال الكهرباء والماء إلى القرى التراثية.
• تنفيذ شبكات المياه والصرف الصحي داخل القرى.

٨- هيئة الاتصالات:

• توفير الخدمات الخاصة بالاتصالات.

٩- وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد:

• العناية بتأهيل وصيانة مساجد القرى التراثية.
• تأهيل وتوظيف مواقع الأوقاف في القرى التراثية.

١٠- المجتمع المحلي، ومن مهامه:

• المشاركة في إدارة القرى.
• تنفيذ مشاريع صغيرة في مجال المنتجات المحلية وبيعها.
• تنفيذ برامج التنشيط والفعاليات السياحية.
• المشاركة في تمويل برامج التنمية والتأهيل.

١١- القطاع الخاص، ومن مهامه:

• دعم تمويل صندوق تنمية القرى التراثية.
• تنفيذ وإدارة المشاريع الاستثمارية في القرى التراثية (نزل، فنادق، محال تجارية، مطاعم... إلخ).

هذا وتوضح الجداول اللاحقة خطوات تنفيذ برنامج

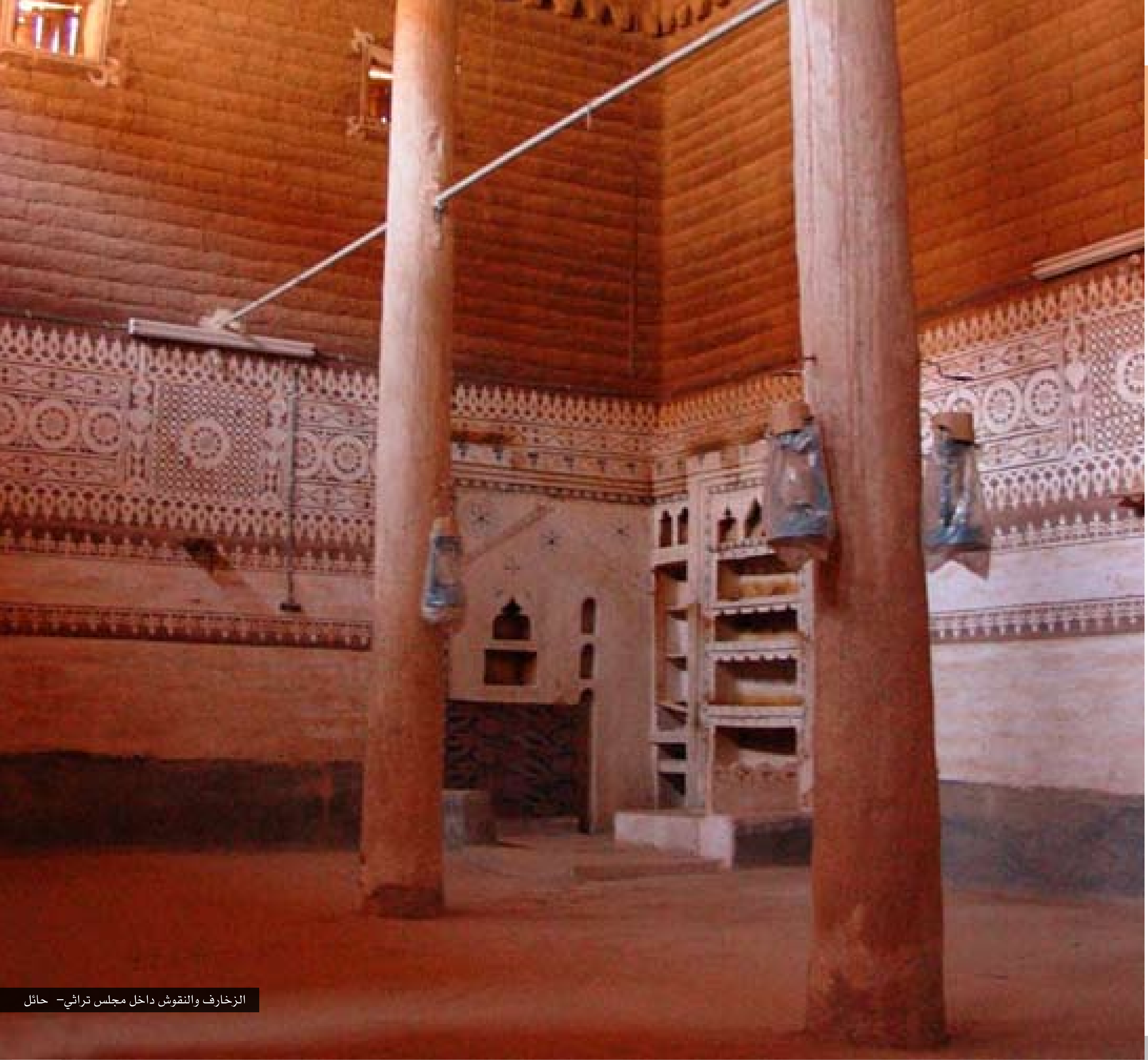

الزخارف والنقوش داخل مجلس تراثي- حائل

القرى التراثية وقوائم أولية بالقرى المستهدفة بالتنمية في مناطق المملكة، ثم قائمة بالقرى المختارة بواقع قرية واحدة من كل منطقة كالآتي:

خطوات تنفيذ برنامج تنمية القرى التراثية:

١- توقيع اتفاقية التعاون بين الهيئة العامة للسياحة ووزارة الشؤون الاجتماعية؛ لتسهيل إنشاء جمعيات تعاونية أو لجان محلية في القرى والبلديات المستهدفة.

٢- تحديد القائمة الأولية للقرى والبلدات المستهدفة بالتنمية.

٣- اختيار قرية أو بلدة واحدة من كل منطقة.

٤- تحديد خمس قرى ذات أولوية كمرحلة أولى لعمل المشروع.

٥- وضع قائمة أولية بأسماء الشخصيات التي يمكن أن تدعم الصندوق بحسب مشروع كل قرية.

٦- التنسيق مع أمراء وأمناء المناطق بخصوص برنامج عمل الصندوق وتفعيل دور المناطق فيما يخص دعوة الشخصيات والجهات التي يمكن أن تدعم الصندوق بحسب مشروع كل قرية.

٧- إعداد دراسات التصور العام لتنمية القرى الخمسة المختارة في المرحلة الأولى.

٨- إطلاق برنامج تنمية القرى التراثية عبر وسائل الإعلام.

٩- إطلاق مشروع بلدة الغاط.

١٠- إطلاق مشروع قرية ذي عين.

١١- إطلاق مشروع قرية رجال ألمع.

١٢- إطلاق مشروع بلدة العلا.

١٣- إطلاق مشروع بلدة جبة.

١٤- إطلاق مشروع بلدة المذنب.

١٥- جمع الدعم المالي لكل مشروع.

١٦- إعداد المخططات التفصيلية.

١٧- التنسيق بخصوص تنفيذ كل مشروع مع الشركاء

١٨- تنفيذ عناصر التنمية المقترحة في كل مشروع.

قائمة أولية بالقرى المستهدفة بالتنمية في مناطق المملكة

المنطقة	القرية التراثية											
الرياض	سدوس	البلدة القديمة بالغاط	البلدة القديمة بأشيقر	البلدة القديمة بشقراء	البلدة القديمة بالمجمعة		البلدة القديمة بأثيثة	البلدة القديمة بالأفلاج	البلدة القديمة بالتويم	البلدة القديمة بالحوطة	البلدة القديمة بالرغبة	البلدة القديمة بالحريق
مكة المكرمة	قرية الحمرا بمحافظة الطائف											
المدينة المنورة	البلدة القديمة بالعلا	بلدة الجار في ينبع النخل	بلدة ينبع القديمة									
القصيم	البلدة القديمة بالخبراء	البلدة القديمة بعيون الجواء	البلدة القديمة بالمذنب									
الشرقية	قرى الأحساء	العقير										
عسير	قرية رجال ألمع	قرية آل ينفع بأبها	قرية المخض بأبها	قرية آل غيثان بخميس مشيط	قرية الميفا بالنماص		قرية آل خلف بسراة عبيدة	البلدة القديمة بظهران الجنوب				
تبوك	بلدية ضباء القديمة	بلدة الوجه القديمة	بلدة أملج القديمة									
حائل	البلدة القديمة بجبة	البلدة القديمة بالخطة	البلدة القديمة بالحائط									
الحدود الشمالية	قرية لينة	قرية لوقة										
جازان	البلدة القديمة بفرسان	قرى جبال بني مالك	قرى جبال الحشر بالداير	قرى جبال فيفا								
نجران	قرية اللجام	قرية أم الحوض	قرية السبت	قرية الزعفران	قرية هدادة ببدر الجنوب		قرية الحصن	قرية الشيهان	قرية صاغر			
الباحة	قرية ذي عين	قرية الملد	در الجبل بالباحة	قرية فهدة بالباحة	بلدة الظفير بالباحة		البلدة القديمة ببلجرشي					
الجوف	قرية كاف بالقريات	البلدة القديمة بدومة الجندل	قرية عين الحواس									

مبان تراثية بتاروت – القطيف

قائمة بالقرى المختارة بواقع قرية واحدة من كل منطقة

المنطقة	القرية المختارة
الرياض	البلدة القديمة بالغاط
مكة المكرمة	قرية الحمراء بمحافظة الطائف
المدينة المنورة	البلدة القديمة بالعلا
القصيم	البلدة القديمة بالمذنب
الشرقية	إحدى قرى الأحساء أو العقير
عسير	قرية رجال ألمع
تبوك	بلدة الوجه القديمة
حائل	البلدة القديمة بجبة
الحدود الشمالية	قرية لينة
جازان	بلدة فرسان القديمة
نجران	قرية اللجام
الباحة	قرية ذي عين
الجوف	البلدة القديمة بدومة الجندل أو قرية كاف

المرحلة الأولى

المنطقة	القرية المختارة
الرياض	البلدة القديمة بالغاط
المدينة المنورة	البلدة القديمة بالعلا
عسير	قرية رجال ألمع
حائل	البلدة القديمة بجبة
الباحة	قرية ذي عين
الجوف	حي الدرع
القصيم	بلدة الخبرا
القصيم	بلدة المذنب

٢- برنامج تحسين مراكز المدن التاريخية

نشأت معظم مدن المملكة من أحيائها التراثية، وأصبحت تلك الأحياء إلى عهد قريب تشكل نواة ومركزاً لتلك المدن، إلا أن النمو العمراني السريع وقلة الاهتمام بتلك المراكز أديا إلى فقدان كثير من مبانيها، وأصبحت ترزح تحت قرارات الهدم والإزالة وإهمال الملاك، ومع استمرار هذه الممارسات ستفقد المدن في سنوات قليلة هويتها ومراكزها التاريخية.

هدف البرنامج:

- تنمية عدد من مراكز المدن التي تحتوي على تراث عمراني مع خصائص ثقافية أخرى.
- المحافظة على ما تبقى من هوية هذه المدن التراثية.
- تحفيز الجذب السياحي في المدن.
- التوظيف الاقتصادي للتراث العمراني داخل المدن.

ثبت من التجارب الدولية أن الاستثمار السياحي في تنمية المباني التراثية في المدن له مردود اقتصادي واجتماعي وثقافي، ومن الأمثلة العالمية في هذا المجال ما يأتي:

- بلدة سان جمنيانو في إيطاليا التي يبلغ عدد سكانها سبعة آلاف نسمة يزورها سنوياً ثلاثة ملايين سائح من كل أنحاء العالم، وينفقون ما يقارب ٣٠٠ مليون يورو (مليار و٤٠٠ ألف ريال).

جدة التاريخية

صور عامة للدرعية

صور مبان تراثية في جدة القديمة

• هناك مدن عربية استفادت من تراثها العمراني واستثمرته بما يعود بالفائدة على الملاك والمستثمرين، مثل مدينة فاس في المغرب الأقصى التي تعد أحد أهم مواقع السياحة الثقافية في المغرب.

• هناك بلدة طيبة زمان جنوب الأردن القريبة من البتراء، وكانت في يوم من الأيام مهجورة، ولكن بتضافر جهود الدولة والمستثمرين تحولت من مبان خربة إلى قرى سياحية فندقية بمواصفات خمس نجوم، وهي اليوم مورد اقتصادي مهم للملاك والمجتمع المحلي، بل مفخرة للأردن كلها.

دور الهيئة في المحافظة على مراكز المدن

نفذت الهيئة برنامجاً للمحافظة على مراكز المدن التاريخية؛ بتنميتها عمرانياً واقتصادياً وسياحياً، وذلك بالتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والجهات ذات العلاقة، ونفذت عدداً من المشاريع، منها:

- تطوير وتنمية الدرعية التاريخية والمنطقة المحيطة بها.
- تطوير مركز مدينة جدة التاريخي.
- تطوير وتأهيل وسط مدينة أبها.
- تطوير وتأهيل حي أبو السعود التاريخي وسط مدينة نجران.
- تطوير وتأهيل وسط مدن البحر الأحمر (ضباء، الوجه، أملج).

وغير ذلك الكثير مما سيأتي تفصيله عند الحديث عن المشاريع الرائدة.

• تقوم الهيئة حالياً بتوفير مخططات شاملة لتطوير مراكز المدن، ومخططات تنفيذية لعناصر المشروع؛ إذ تم إعداد مراجع تصميمية للمشاريع وطرحها للاستشاريين لدراستها، وهناك الكثير من المشاريع التي بدأ العمل في تنفيذها مع البلديات المعنية.

٣- برنامج تأهيل وتطوير الأسواق الشعبية

اشتهرت كثير من مدن المملكة بأسواقها الشعبية العريقة التي تعبر عن التراث الاجتماعي والثقافي والعمراني في آن واحد، حيث يتم فيها مزاولة الأنشطة والحرف اليدوية والصناعات التقليدية وعرض المنتجات التراثية وبيعها.

ومن خلال المسح الميداني الذي قامت به الهيئة العامة للسياحة بغرض حصر المواقع السياحية والثقافية والتراثية في مناطق المملكة، تم رصد الكثير من الأسواق الشعبية التي تعد ركيزة مهمة في تنمية السياحة في المملكة، واتضح من المسح الميداني أن معظم تلك الأسواق تواجه كثيراً من القضايا، من أهمها:

١- اختفاء الصورة الذهنية التراثية للأسواق الشعبية.

٢- ظهور مبانٍ حديثة للأسواق الشعبية أدى إلى التشوه البصري
لتلك الأسواق.

٣- تداخل الأنشطة مع السيارات والمشاة.

٤- اختفاء بعض الأنشطة المميزة للأسواق.

٥- عدم وجود مواقع واضحة لممارسة النشاط الحرفي للحرفيين.

٦- أن نشاط السوق محدد بساعات محددة في يوم واحد من الأسبوع، وفي بقية الأيام يبقى السوق خالياً من الأنشطة وغير مستغل.

في ضوء ذلك بادرت الهيئة العامة للسياحة، بالتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية، إلى تبني مشروع لتطوير وتأهيل الأسواق الشعبية.

رؤية البرنامج وأهدافه:

أهداف رئيسة:

١- إعداد مخطط تطويري للسوق، وتحديد أنظمة البناء واستعمالات الأراضي داخل السوق والمناطق المحيطة.

٢- تشجيع إقامة الفعاليات التسويقية الشعبية الأسبوعية والموسمية.

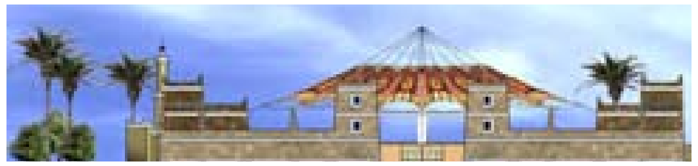

الأسواق الشعبية وتأهيلها

٣- إبراز الهوية العمرانية المميزة للسوق والمنطقة المحيطة.

٤- توطين أنشطة اقتصادية جديدة تدعم الحفاظ على الهوية المحلية، وتسهم في إيجاد فرص عمل للشباب السعودي.

أهداف فرعية:

١- تطوير وتحسين بيئة السوق؛ ليصبح نموذجاً يمكن الاستشهاد به عند تطوير الأسواق الشعبية المماثلة.

٢- حل المشاكل التخطيطية للسوق في ضوء الوضع الراهن للمدينة.

٣- تحفيز الاستثمار في السوق من خلال توفير فرص عمل واستثمار بدعم الحرف التقليدية وعرض وبيع المنتجات المحلية.

٤- إمداد السوق بالخدمات الأساسية والبنية التحتية.

٥- دعم الجانب السياحي والترفيهي والأنشطة الاجتماعية والثقافية في السوق.

٦- الاستغلال الأمثل للإمكانات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية بالسوق والمنطقة المحيطة.

٧- تقويم الأنشطة التجارية القائمة ودعمها وتطويرها بحيث تواكب متطلبات العصر من جهة، وتؤكد الهوية المحلية من جهة أخرى.

الجهات المشاركة في المشروع:

١- وزارة الشؤون البلدية والقروية.

٢- الهيئة العامة للسياحة والآثار.

٣- الملاك والمستثمرون.

وضمن عمل هذا البرنامج تم إنجاز التالي:

إعداد مخططات تصميمية وتنفيذية لتطوير ثمانية أسواق شعبية هي:

- سوق محايل عسير الشعبي بمنطقة عسير.
- سوق الثلاثاء الأسبوعي بالمخواة بمنطقة الباحة.
- سوق الخميس بالقطيف بالمنطقة الشرقية.
- سوق الخوبة بمنطقة جازان.
- سوق ظهران الجنوب الشعبي بمنطقة عسير.
- سوق النعيرية بالمنطقة الشرقية.

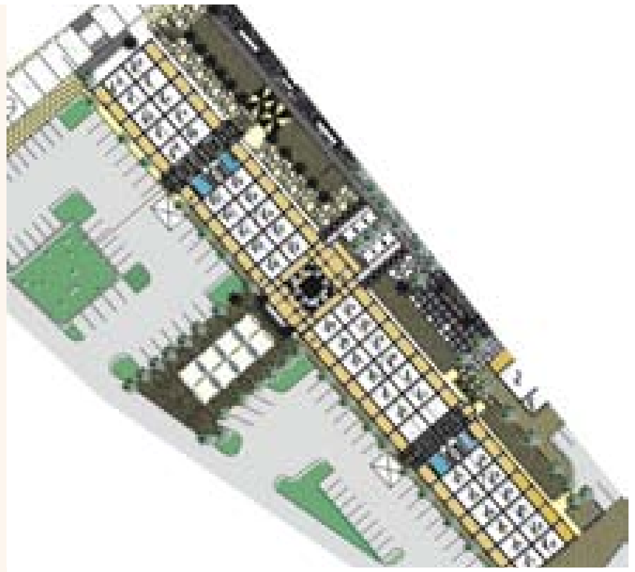

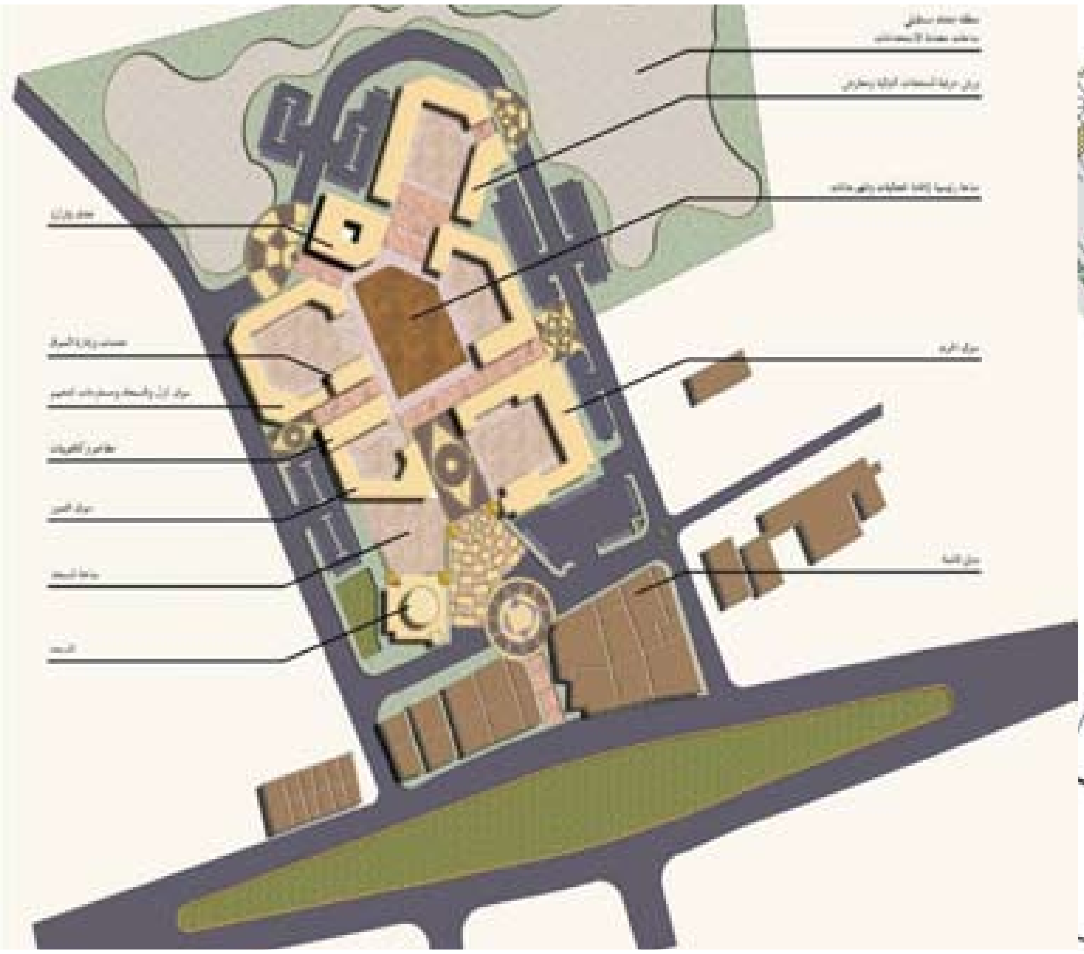

مشاريع تطوير الأسواق الشعبية

مشاريع تطوير الأسواق الشعبية

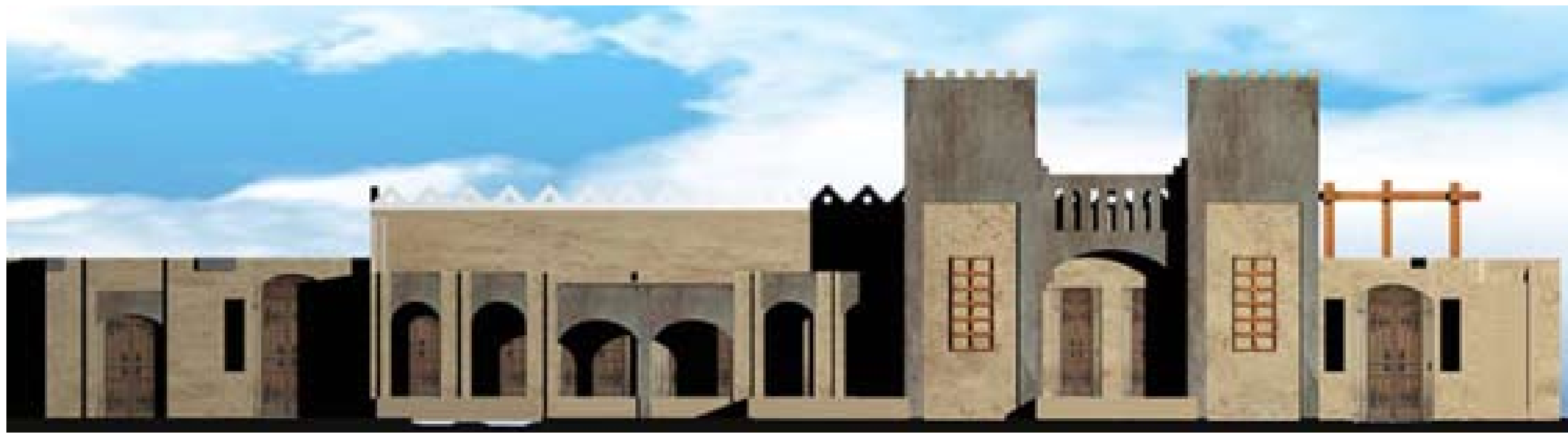

– سوق حائل الشعبي بمنطقة حائل.
– سوق القوز الشعبي بمحافظة القنفذة بمنطقة مكة المكرمة.

آلية سير عمل المشروع:

- تم اختيار أربعة أسواق كمرحلة أولى لهذا المشروع، وهي الأسواق الأربعة الأولى من القائمة السابقة، وتم ترسية إعداد الدراسات والمخططات التصميمية والتنفيذية لهذه الأسواق على مكتب استشاري تكفلت الهيئة العامة للسياحة بدفع كل تكاليف الدراسة بقيمة بلغت (٦٩٢٠٥٧ ريالاً) ستمئة واثنين وتسعين ألفاً وسبعمئة وخمسين ريالاً.
- تم تشكيل فريق عمل لمتابعة سير المشروع من الهيئة العامة للسياحة ووزارة الشؤون البلدية والقروية والبلديات المعنية.
- سار المشروع في عدة مراحل شملت عرض الوضع الراهن، والأفكار التطويرية، وعرض البدائل ومناقشتها ومراجعتها ثم عرضها على رؤساء البلديات لأخذ ملاحظاتهم وأفكارهم التطويرية للمشروع.
- تم الانتهاء من المخططات التصميمية والتنفيذية للمشروع، وتم إرسالها إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية والبلديات المعنية لاعتمادها بصورة نهائية.
- تم التنسيق مع البلديات لاستكمال الإجراءات اللازمة لتنفيذ مشاريع الأسواق وإعطائها الأولوية.
- تم ترسية المرحلة الثانية من المشروع، ممثلة في الأسواق الأربعة الأخيرة من القائمة السابقة، واتخذت معها نفس خطوات المرحلة الأولى من المشروع، وهكذا بدأت مخرجات البرنامج تؤتي ثمارها تباعاً.

بيت البلد في جدة القديمة

٤- برنامج تأهيل المباني التاريخية للدولة في عهد الملك عبدالعزيز

أمر جلالة الملك عبدالعزيز - رحمه الله - ببناء قصور في المناطق التي كان يزورها من حين إلى آخر، وعندما توسعت أعمال الدولة أمر - رحمه الله - ببناء مقار إدارية للدولة ومدارس في مناطق عدة من المملكة، ونظراً إلى أهمية هذه القصور وتلك المقار التاريخية اتجهت الأنظار إلى ترميمها وإعادة تأهيلها وتوظيفها، والقليل منها تم توظيفه، والباقي تطلب وضع خطة تنفيذية لتوظيفه. وتتميز هذه القصور والمقار بأشكالها وأحجامها المميزة، كما استخدمت في عمارتها مواد بناء محلية، وهي تقع في مراكز المدن؛ مما يجعلها علامات مميزة لنشوء ووحدة الدولة وعناصر بارزة للتراث العمراني في مواقعها؛ ومن هنا تأتي أهمية الاستفادة منها في إبراز تاريخ المؤسس والوطن من خلال إعادة تأهيلها وتوظيفها كمتاحف ومراكز حضارية وثقافية متعددة الاستخدام.

وهذه القصور وتلك المباني تنقسم إلى نوعين: قصور بناها الملك عبدالعزيز وسكنها أو نزل بها خلال رحلاته، وقصور ودور مملوكة لآخرين نزل بها خلال رحلاته، وفيما يلي قائمة تفصيلية بهذه الدور والقصور:

قلعة مارد – الجوف

مسلسل	اسم الموقع	المنطقة / المدينة	الحالة	الملكية الراهنة	ملاحظات
١	المصمك	الرياض	تم ترميمه	حكومية	تم توظيفه متحفاً يحكي قصة فتح الرياض وتوحيد المملكة
٢	المربع	الرياض	تم ترميمه	حكومية	ملحق بدار الملك عبدالعزيز
٣	قصر الملك عبدالعزيز بالبديعة	الرياض	تم ترميمه	حكومية	جارٍ توظيفه كمتحف للتعليم
٤	قصر الملك عبدالعزيز بالدوادمي	الرياض	تم ترميمه	حكومية	جاهز للتوظيف
٥	قصر الملك عبدالعزيز بالخرج	الرياض	تم ترميمه	حكومية	جاهز للتوظيف
٦	قصر أبو جفان	الخرج	جارٍ ترميمه	حكومية	
٧	قصر الزاهر	مكة المكرمة	تم ترميمه	حكومية	جارٍ توظيفه كمتحف لمكة المكرمة
٨	قصر السقّاف	مكة المكرمة	غير مرمم	حكومية	لم تتسلمه وكالة الآثار وعليه قضية تخص ملكيته
٩	قصر شبرا بالطائف	الطائف / مكة	تم ترميمه	حكومية	تم توظيفه كمتحف لمدينة الطائف
١٠	قصر المويه	المويه / الطائف	جارٍ ترميمه	حكومية	
١١	قصر خزام	جدة	بحاجة ماسة إلى الترميم	حكومية	
١٢	بيت نصيف	جدة	تم ترميمه	حكومية	موظف من قبل أمانة جدة
١٣	بيت العماري بجدة	جدة	غير مرمم	حكومية	غير مملوك لوكالة الآثار

مسلسل	اسم الموقع	المنطقة / المدينة	الحالة	الملكية الراهنة	ملاحظات
١٤	قصر الملك عبدالعزيز بنطاع	نطاع / الشرقية	تحت الترميم	حكومية	
١٥	قصر الملك عبدالعزيز بأم عقلا	أم عقلا/ الشرقية	يجري طرحه في منافسة للترميم	حكومية	
١٦	بيت الملا	الهفوف	تم ترميمه	حكومية	جاهز للتوظيف
١٧	قصر الملك عبدالعزيز بقبة	قبة / القصيم	جارٍ توثيقه وترميمه	حكومية	
١٨	قصر الإمارة بالغاط	الرياض	غير مرمم	خاصة	
١٩	شرطة الجبيلة	محافظة الدرعية	أعدت مقايسة لترميمها	حكومية	معاملتها مرفوعة لمحافظة الدرعية
٢٠	قصر الإمارة بوادي الدواسر	وادي الدواسر	جارٍ ترميمه	حكومية	
٢١	مبنى القشلة بجدة	مكة	حالته جيدة	حكومية	لا يزال مستخدماً من قبل وزارة الدفاع والطيران
٢٢	مباني جمرك العقير	الشرقية	طرحت للترميم	حكومية	
٢٣	قصر الإمارة بمركز القرية العليا	الشرقية	طرح للترميم	حكومية	
٢٤	قصر إبراهيم بالأحساء	الشرقية	تم ترميمه	حكومية	تم توظيفه باستخدامه في المهرجانات
٢٥	قصر شدا	أبها / عسير	رُمِّم من قبل بلدية أبها	حكومية	مستخدم كمتحف للتراث الشعبي (توظيف مؤقت)
٢٦	قصرالإمارة بالرس	القصيم	غير مرمم	خاصة	
٢٧	مبنى القشلة	حائل	تم ترميمها	حكومية	جاهز للتوظيف
٢٨	قصر الإمارة بنجران «قصر بن ماضي»	نجران	تم ترميمه	حكومية	جاهز للتوظيف ويتم استخدامه في المناسبات
٢٩	قلعة الملك عبدالعزيز بضباء	تبوك	تم ترميمها	حكومية	جاهزة للتوظيف

قصر شدا - أبها

مسلسل	اسم الموقع	المنطقة / المدينة	الحالة	الملكية الراهنة	ملاحظات
٣٠	قلعة الملك عبدالعزيز بحقل	تبوك	غير مرممة	خاصة	
٣١	قصر الإمارة بأملج	تبوك	جارٍ طرحه للترميم	حكومية	
٣٢	قصر الإمارة بالوجه	الوجه / تبوك	غير مرمم	خاصة	
٣٣	قصر الإمارة بالحديثة	الجوف / القريات	تم ترميمه	حكومية	جاهز للتوظيف
٣٤	قصر الإمارة بالعيساوية	الجوف	تم ترميمه	حكومية	جاهز للتوظيف
٣٥	قصر كاف	الجوف / القريات	تم ترميمه	حكومية	جاهز للتوظيف
٣٦	قصر الإمارة في لينة	الحدود الشمالية	غير مرمم	حكومية	طرح في منافسة للترميم
٣٧	مدرسة القرين بشقراء	شقراء الرياض	غير مرممة	حكومية	
٣٨	مدرسة الصانع بالمجمعة	المجمعة / الرياض	تم ترميمها	حكومية	جاهزة للتوظيف
٣٩	دار الهنا	مكة المكرمة	حالتها جيدة	حكومية	لا تزال مستخدمة
٤٠	مدارس الفلاح	مكة المكرمة	حالتها جيدة	حكومية	لا تزال مستخدمة
٤١	دار التوحيد بالطائف	الطائف / مكة	حالتها جيدة	حكومية	لا تزال مستخدمة
٤٢	المدرسة الأولى بالهفوف	الهفوف / الشرقية	تم ترميمها	حكومية	جاهزة للتوظيف
٤٣	المدرسة الأميرية بضباء	ضباء / تبوك	تم ترميمها	حكومية	جاهزة للتوظيف
٤٤	مدرسة عمر بن الخطاب بالقريات	القريات / الجوف	غير مرممة	حكومية	

القشلة – حائل

أهداف البرنامج:

١- إعادة تأهيل وتهيئة وتوظيف المباني التاريخية في عهد الملك عبدالعزيز كمراكز حضارية وثقافية تبرز تاريخ بناء وتوحيد الدولة في عهد الملك عبدالعزيز – رحمه الله –، وتعرف بتاريخ الدولة السعودية بأدوارها الثلاثة.

٢- الاستفادة من المباني في عرض تاريخ المدينة الواقعة بها والتعريف بموروثها الثقافي.

٣- إبراز البعد العمراني للمباني التاريخية في عهد الملك عبدالعزيز كعناصر مميزة تعكس الهوية العمرانية للمملكة وخصائص العمارة المحلية.

الاسم المقترح للبرنامج:

برنامج تأهيل المباني التاريخية للدولة في عهد الملك عبدالعزيز.

أدوار الجهات ذات العلاقة بالمشروع:

١- الهيئة العامة للسياحة والآثار تقوم بالدعم الفني، والاستشارات والعرض المتحفي، وتنفيذ أعمال الترميم والدراسات اللازمة لها.

٢- وزارة الشؤون البلدية والقروية تشارك في عملية التطوير والعناية بالبنية التحتية والخدمات المحيطة بمنطقة كل موقع.

٣- دارة الملك عبدالعزيز تقدم الوثائق والمعلومات ومواد العرض ومراجعة النصوص التاريخية.

٤- الجهات المسئولة عن شبكات المرافق تنفذ البنية التحتية المطلوبة.

عناصر التوظيف:

أ- عرض تاريخي عن القصر والمنطقة والفترة التي بني فيها.

قصر شبرا – الطائف

ب- عرض عن التطور الحضاري للمنطقة / للمحافظة التي يقع فيها المبنى.

ج- التوظيف الحي للقصر / مقر الإدارة في إقامة الفعاليات الآتية: الفعاليات الثقافية من محاضرات وندوات وأمسيات شعرية وعروض للفلكلور الشعبي وعروض أفلام عن تاريخ توحيد المملكة وإبراز التاريخ الوطني، وركن الصور التاريخية للمنطقة والرحالة الذين زاروها وركن الجامعات والكلية المحلية والتعليم العام، وركن الجمعيات المحلية.

د- الحرف والصناعات التقليدية.

هـ- ركن بيع الهدايا.

و- ركن الأسرة وركن الطفل لتعريفهم بتاريخ بلدهم.

ز- ربط توظيف القصر أو المقر ببرنامج تعليمي مدرسي.

٥- برنامج تأهيل التراث العمراني في موانئ البحر الأحمر

في إطار استراتيجية الهيئة العامة للسياحة والآثار الهادفة إلى المحافظة على التراث العمراني في المراكز التاريخية للمدن الواقعة على البحر الأحمر، من خلال التطوير المستديم لها وتأهيلها وتطويرها لتكون وجهات سياحية ثقافية مميزة؛ فقد شاركت الهيئة، بالتعاون مع الهيئة الملكية للجبيل وينبع ووزارة الشؤون البلدية والقروية، في العمل على إعداد الوثائق اللازمة للتأهيل والتطوير من خلال مجموعة من الاستشاريين العالميين المختصين.

أهداف المشروع:

١- المحافظة على مباني التراث العمراني المتبقية في مراكز المدن التاريخية في شمال البحر الأحمر، وهي: ينبع وأملج والوجه وضباء؛ لتكون وجهات

العقير - الأحساء

سياحية ثقافية مميزة على مستوى المملكة.

٢- تأهيل المواقع والمباني وتوظيفها ضمن مخطط شامل للتطوير.

٣- توضيح حدود المراكز التاريخية ومناطق الحماية بها وكيفية التعامل معها.

٤- تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر التي تواجه هذه المواقع.

٥- تقديم البدائل المتاحة للحماية والمحافظة والتأهيل.

٦- تقديم التوصيات اللازمة للخطوات التنفيذية للحماية والتطوير المستقبلي.

٧- تحديد أهم قضايا التسويق، والتي من المتوقع تأثيرها في مقترحات المخطط الشامل.

٨- تحديد العلاقة بين الخدمات السياحية الرئيسة الموجودة في المنطقة ومحيطها.

٩- توفير إطارعمل للسيطرة على عملية الحركة والوصول إلى الموقع.

١٠- تقديم وثائق التنفيذ لمشاريع رائدة.

الرؤية لكل مدينة:

- ضباء: وجهة سياحية ثقافية عائلية على البحر الأحمر.
- الوجه: أفضل وجهة لقضاء إجازة قصيرة.
- أملج: نقاط جذب تاريخية وثقافية ملائمة لشرائح متعددة.
- ينبع البحر: تجربة تاريخية متكاملة تحفل بتراث البحر الأحمر المتميز.

مخرجات المشروع:

١- فكرة واستراتيجية التطوير السياحي.

مسجد عمر- الجوف

مسجد قصر إبراهيم - الهفوف

٢- خطة تطوير الأعمال السياحية.

٣- إعداد المخططات الشاملة، وأفكار التصميم العمراني، والاستراتيجية السياحية الفراغية لكل مدينة من المدن الأربع (ضباء، الوجه، أملج، وينبع).

٤- الخطة التنفيذية.

٥- إرشادات التخطيط والحماية والتصميم للمنطقة التاريخية بكل مدينة من المدن الأربع.

٦- خطط الحماية والإدارة لكل مدينة من المدن الأربع.

٧- المشروع الرائد بكل مدينة من المدن الأربع كالآتي:

أ- ضباء: المشروع الرائد (متحف قلعة الملك عبدالعزيز).

ب- الوجه: المشروع الرائد (السوق الاحتفالي والحرفي).

ج- أملج: المشروع الرائد (سوق أملج).

د- ينبع: المشروع الرائد (الفندق التراثي ببيت الخطيب).

٨- مواصفات المواد لخدمات المباني.

الجهات المشاركة:

١- الهيئة العامة للسياحة والآثار.

٢- وزارة الشؤون البلدية والقروية.

٣- الهيئة الملكية للجبيل وينبع.

٤- بلديات المدن الأربع (ينبع، أملج، الوجه، وضباء).

صور متنوعة من قصر الملك عبدالعزيز بالدوادمي

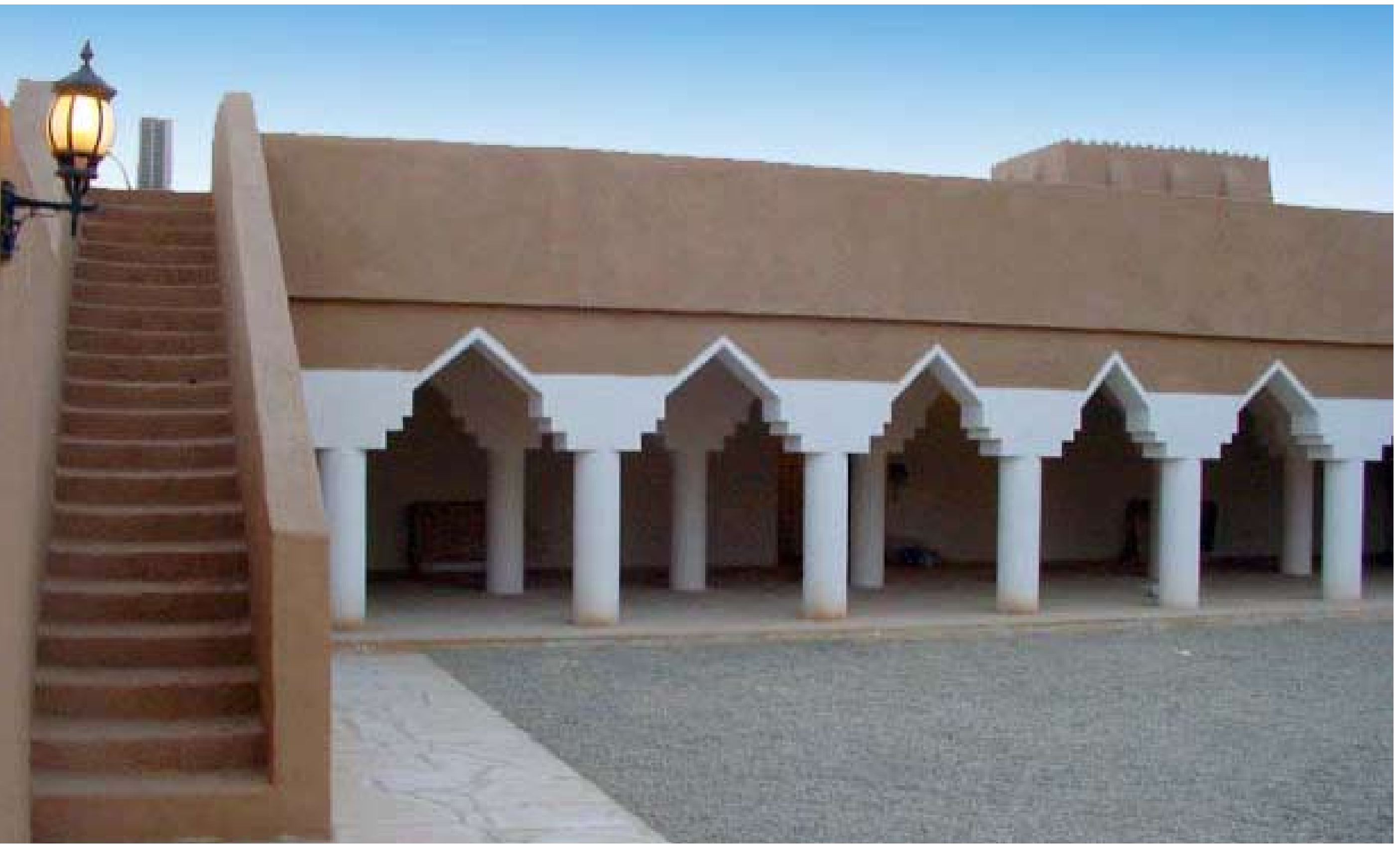

٦- برنامج تأهيل واستثمار مباني التراث العمراني المميزة المملوكة للمواطنين

تضم المملكة العربية السعودية الكثير من المباني التراثية التي تعود ملكيتها إلى المواطنين، ويصعب نزع ملكيتها لإحدى جهات الدولة بحال من الأحوال. ولكون هذه المباني إذا تركت من دون تطوير ستتدهور حالتها الإنشائية يوماً بعد يوم؛ فقد سارعت الهيئة إلى اقتراح برنامج دعم وتأهيل واستثمار مباني التراث العمراني المملوكة للمواطنين، وذلك للأهمية الآتية:

- تنمية المباني التراثية تسهم في استدامة التنمية، وتشجع على إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ مما يعود بالنفع على السكان والمستثمرين، ويوجد فرص عمل جديدة.
- أصالة المباني التراثية وطابعها العمراني الفريد تشجع على الاستثمار السياحي وإقامة الفعاليات المتنوعة.
- المحافظة على الهوية العمرانية المحلية.
- المحافظة على أثر معماري مميز من خلال استثماره وإعادة تأهيله.
- تحقيق المصالح المعطلة للملاك.
- إضافة منتج سياحي متميز على الخريطة السياحية للمدينة التي يقع فيها المبنى التراثي.
- تجربة قياسية لتأهيل مباني التراث العمراني المملوكة للمواطنين.

تلك هي أهداف البرنامج التي يسعى إلى تحقيقها.

رؤية البرنامج:

دعم وتأهيل المباني التراثية المملوكة للمواطنين، وذات المنافع المعطلة، بتنميتها اقتصادياً وثقافياً وعمرانياً، بأسلوب مستديم يحافظ على تراثها، ويجعلها مورداً اقتصادياً ومصدراً لفرص العمل.

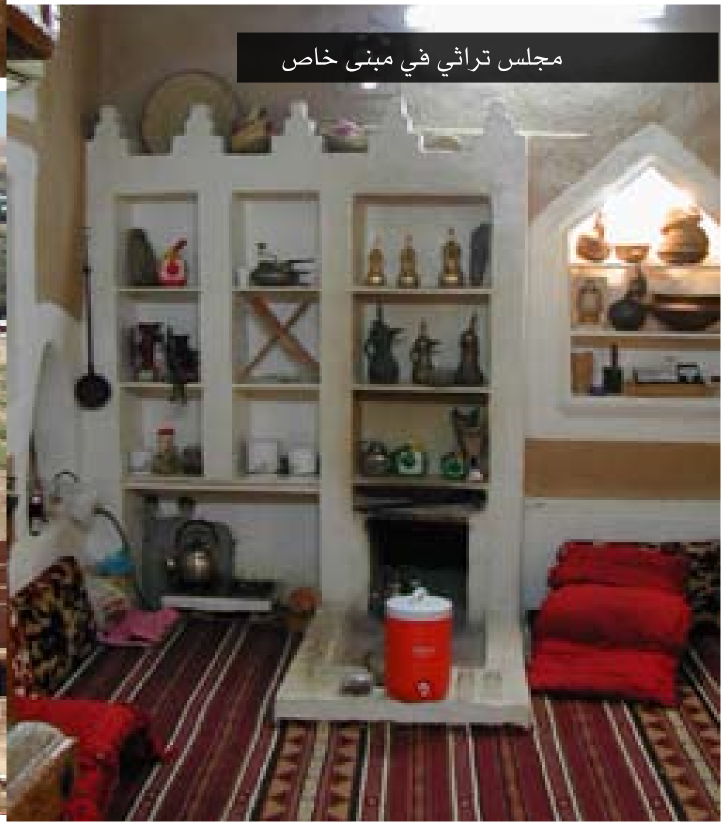

مجلس تراثي في مبنى خاص

البلدة القديمة – المجمعة

نماذج من التجارب العالمية:

ثبت من التجارب الدولية أن الاستثمار السياحي في تنمية المباني التراثية له مردود اقتصادي واجتماعي وثقافي، ومن الأمثلة على هذا المجال ما يلي:

- فندق جراند كونتننتال (Grand Hotel Continental) الذي كان قصراً سكنياً في القرن الـ١١هـ / ١٧م، وتم تأهيله وإعادة توظيفه كفندق بعد إضافة المرافق الضرورية له. وقد اطلع الفريق المبعوث من المملكة العربية السعودية على تجربة تحويل هذا المبنى التاريخي إلى فندق بمواصفات خمس نجوم، مع أن هذا الفندق يقع على أحد الشوارع الضيقة التي تؤدي إلى ساحة في مركز المدينة.
- سلسلة فنادق البارادوس في إسبانيا.
- سلسلة فنادق شاتوروليه في فرنسا.
- فندق شاتو دولا بيولين في مدينة إكس بروفانس جنوب فرنسا، وهو عبارة عن قصر تراثي تم تحويله إلى فندق خمس نجوم.

بدائل الدعم والتأهيل:

- نزع ملكية المبنى لصالح الهيئة أو لصالح إحدى الجهات الحكومية، ثم إعادة تأهيله وتوظيفه التوظيف الأنسب، وهذا البديل يعتمد على أهمية المبنى وتصنيفه.
- تقوم الدولة، ممثلةً في الهيئة العامة للسياحة والآثار أو في وزارة الشؤون البلدية والقروية، باستئجار المبنى أو نزع ملكيته ثم تأجيره لمستثمر.
- تقديم الدعم الفني لملاك المبنى، والمساهمة في تنفيذ الترميم والتوظيف، وتوفير المبالغ المالية المخصصة لهذا الغرض، باستحداث بند في ميزانية الهيئة العامة للسياحة بحيث تنحصر الإعانة المالية

أعمال تنقيب في جامع الإمام محمد بن سعود بالدرعية

على أصحاب المباني التراثية ذوي الدخل المحدودة، أو توفير المبالغ المالية بإنشاء جمعية تعاونية لترميم المباني التراثية المملوكة للمواطنين يتم دعمها من القطاعين العام والخاص.

• تقوم الهيئة العامة للسياحة والآثار، من خلال طرح المبنى التراثي كفرصة استثمارية، بدور الوسيط بين المالك والمستثمر؛ فتتولى إقناع المالك بقبول فكرة استثمار المبنى كحل لمشكلة تعطيل المنفعة من هذا المبنى، وتبحث عن مستثمر يقبل الدخول في هذا النوع من الاستثمار، وتسانده فنياً ومعنوياً، وتدعمه لدى الجهات الحكومية وغير الحكومية، آملةً نجاح فكرة استثماره، وذلك من خلال أحد البدائل التالية:

١- يمكن تأهيل وتوظيف المباني التراثية المميزة توظيفاً اقتصادياً كفنادق أو نزل أو مطاعم تراثية عن طريق استثمارها من قبل القطاع الخاص.

٢- أن يقوم المالك باستثمار المبنى التراثي مباشرةً من خلال إعادة تأهيله وتحويله إلى فندق تراثي أو مطعم أو نزل.

٣- أن يقوم مستثمر ما باستئجار المبنى التراثي من المالك، ويتولى إعادة تأهيله وتوظيفه.

٤- أن يتم التأهيل في إطار شراكة بين المالك والمستثمر بحيث يدخل المالك مساهماً في المشروع بقيمة المبنى التراثي وما يتبعه من أراض أو ملاحق وخلافها.

إطارات محتملة للتفاهم بين الملاك والمستثمرين:

١- المساهمة بقيمة العقار في المشروع، وذلك في حالة اختيار المالك، بعد تثمين المبنى التراثي، الدخول في ملكية المشروع، وفي هذه الحالة تكون

تأهيل مبنى تراثي في قرية المفتاحة - أبها

للمالك أسهم في المشروع تعادل الثمن المقدر للمبنى.

٢- البيع، وذلك في حالة إذا ما اختار المالك عدم الدخول في ملكية المشروع، ويمكن أن تدفع القيمة على عدد من الأقساط خلال فترة زمنية مناسبة يتفق عليها.

٣- الإيجار، بحيث يبرم عقد إيجار سنوي طويل الأجل (لمدة يتفق عليها) بين المالك والمستثمر، ويلزم المستثمر بدفع الإيجار السنوي ابتداءً من نهاية السنة الأولى لتشغيل المشروع. ويقدر الإيجار وفقاً للطريقة التصاعدية بحيث يزيد كل سنة بنسبة ثابتة يتفق عليها، أو يقدر وفقاً للنظام المحاسبي للفنادق؛ حيث توزع الإيرادات وفقاً للنسب التالية: ٦٠٪ مصاريف تشغيل، ٢٠٪ للمالك، ٢٠٪ للمستثمر، أو يقدر الإيجار تصاعدياً بحيث يزيد كل خمس سنوات بنسب متزايدة يتفق عليها، أو يكون إيجاراً سنوياً ثابتاً، إضافة إلى حصة من صافي الأرباح يتفق عليها.

٤- التعامل بطريقة (P.O.T)، وهي البناء ثم التشغيل ثم الإرجاع، وفيها يقوم المستثمر بتنفيذ المشروع وتشغيله لمدة زمنية متوسطة الأجل ثم يعود المشروع في نهايتها إلى المالك.

تمويل المشروع:

يتم تمويل المشروع من خلال المصادر التالية:

- المساهمة النقدية للمستثمر أو الشركاء المستثمرين.
- قروض من وزارة المالية على غرار قروض الفنادق، على أن تكون نسبة الدعم من وزارة المالية ٥٠٪ باعتباره مشروعاً فندقياً.

قرية الظفير - الباحة

بيت الكاتب – الطائف

بيوت تراثية – ينبع البحر

قرية تراثية – جيزان

بيت السبيعي للتراث – شقراء

الزخارف الداخلية بمجلس تراثي – حائل

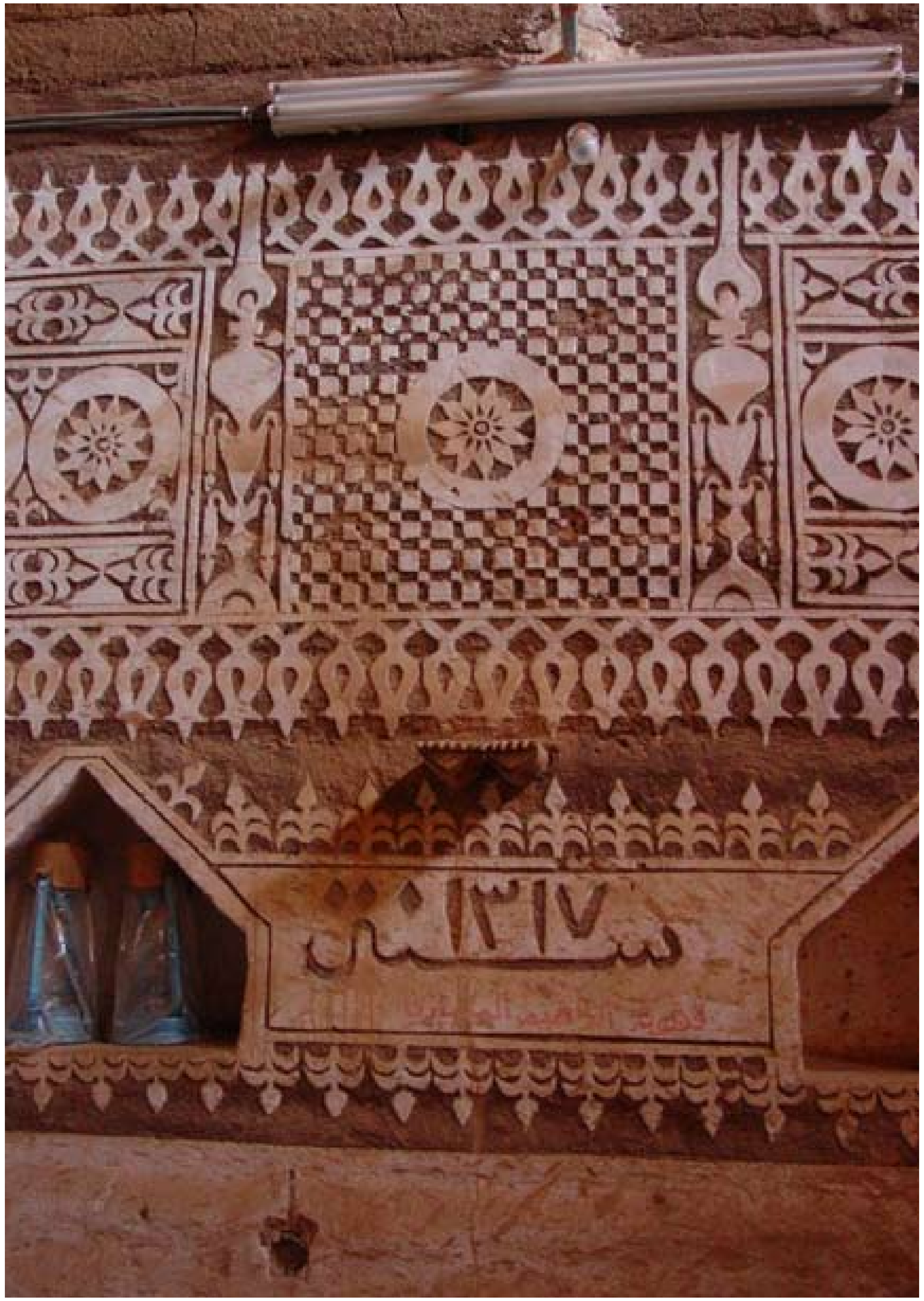

• قروض تجارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث يقوم المستثمر، بدعم من الهيئة العامة للسياحة والآثار، بالحصول على قروض من جهات تمويلية متخصصة، ويفضل عدم اللجوء إلى هذا النوع من القروض إلا في حالة عدم كفاية المساهمة النقدية للمستثمر وقروض وزارة المالية.

وفيما يلي قائمة أولية بالمباني المستهدفة في هذا المشروع بمناطق المملكة:

الرياض: بيت الحسينان (قصر الملك فهد سابقاً)، وقصور آل مقبل.

مكة المكرمة: بيت الكعكي بالطائف، وقصر السليمان بالطائف.

القصيم: قصر العقيلي بالمذنب.

الشرقية: بيت العفالق بالأحساء، وبيت البيعة بالأحساء.

عسير: قصور ابن مشيط بخميس مشيط، وبيت ابن صمان في أحد رفيدة.

تبوك: بيت السيد عبدالرحمن محمد بضباء، وبيت الشريف هزاع بالوجه.

حائل: قصر النايف بجبة.

جازان: بيت حسين الرفاعي بفرسان، وبيت النجدي في فرسان، وبيت المحلة في فيفاء.

الباحة: بيت ابن كدسة بلجرشي، وبيت ابن رقوش بالباحة.

نجران: قصر العان، وقصر ابن حيدر.

الجوف: قصر العيشان بسكاكا.

٧- تأسيس شركة لاستثمار مباني التراث العمراني المملوكة للدولة:

تعد المباني الأثرية والتراثية أحد الموارد الرئيسة للسياحة الثقافية، ومورداً اقتصادياً مهماً تعتمد عليه المجتمعات المحلية كثيراً في الدول المتقدمة، وقد قامت وكالة الآثار والمتاحف بترميم عدد كبير من هذه المباني المملوكة للدولة إلا أن جهود الوكالة لم تتجاوز عملية الترميم باستثناء حالات قليلة؛ فعدم استخدام هذه المباني، بعد أن تم ترميمها، أسهم في تدهورها؛ مما جعلها في حاجة إلى الترميم مرة أخرى.

ومن هذا المنطلق جاءت فكرة استثمار المباني الأثرية والتراثية، ويمكن تطبيق برنامج استثمار المباني الأثرية على نوعية معينة من المباني كالقلاع والقصور والمنازل ومقار الإدارة ومحطات سكة الحديد والقرى التراثية، ويمكن استثمار هذه المباني في الإيواء والضيافة السياحية من خلال شركة تنشأ لهذا الغرض، ووفق ضوابط محددة؛ لتكون مخرجاً لتحقيق الاستفادة من هذه المباني، وحلاً لهذه الإشكالية.

أهمية تأهيل واستثمار المباني الأثرية والتراثية:

- استثمار هذه المباني يسهم بشكل إيجابي في استدامة التنمية، ويشجع على إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ مما يعود بالنفع على السكان والمستثمرين.
- تنمية هذه المباني يحميها من الاندثار، كما أن التواجد الدائم للزوار داخلها يوفر الحماية لها.
- استثمارها يوفر إيرادات مالية مهمة للدولة يمكن من خلالها الإنفاق على عمليات الترميم؛

مبنى تراثي بجدة التاريخية

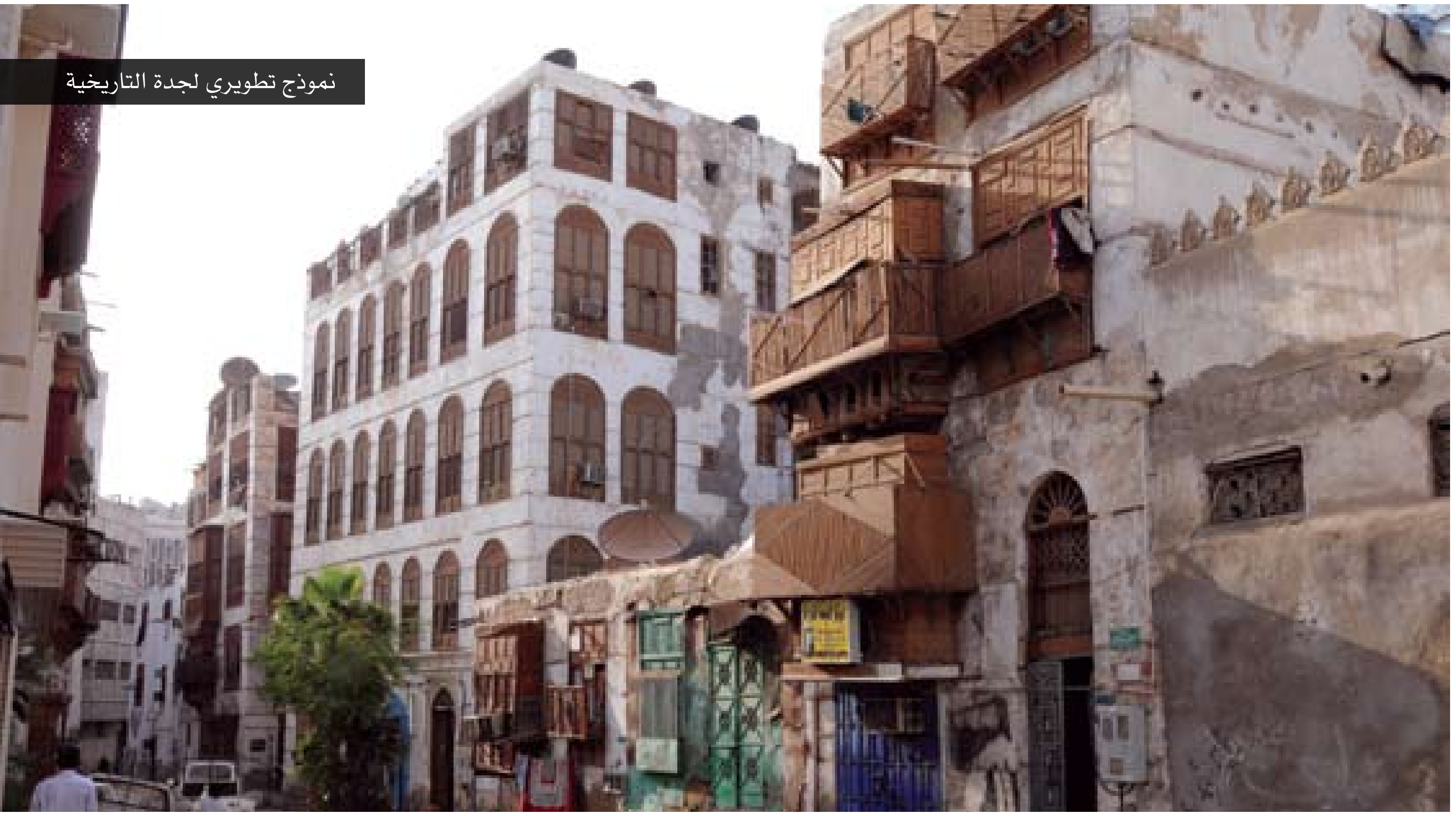

نموذج تطويري لجدة التاريخية

مما يقلل من الأعباء المالية على ميزانية قطاع الآثار.

• تفعيل هذه المباني سياحياً يوجد فرص عمل جديدة، ويزيد من نمو وتشغيل الخدمات المساندة كالفنادق والشقق المفروشة والمطاعم والنقل... إلخ.

• تنمية الوعي بأهمية هذه المباني والمحافظة على استمرارية التراث الوطني.

رؤية البرنامج:

تأهيل أنواع معينة من المباني الأثرية والتراثية، وتحويلها إلى مواقع إيواء وضيافة سياحية، من خلال شركة تملكها الدولة والقطاع الخاص، بأسلوب يحافظ على حماية هذه المباني، ويجعلها مورداً اقتصادياً للمنطقة التي تقع فيها، ومصدراً لفرص العمل، ووعاءً لنشاطات متنوعة من المنتجات السياحية. ويطلق على سلسلة هذه المباني، بعد تأهيلها، اسم تراثي يميزها، ويساعد على تسويقها وترويجها، مثل: شذا زمان حي الطريف، شذا زمان قصر شبرا، شذا زمان قلعة تبوك... إلخ.

بعض مجالات التوظيف الاقتصادي وإعادة التأهيل الممكنة:

فنادق ونزل تراثية، وحدات سكنية مفروشة، مطاعم تراثية، مقاهٍ شعبية، أسواق شعبية، محال لبيع التحف والهدايا التذكارية، مكاتب للخدمات المساندة المطلوب توافرها في الموقع مثل: مكاتب منظمي الرحلات، ومراكز المعلومات السياحية، ومكاتب تأجير السيارات، وفروع للبنوك وغيرها، ومتاحف خاصة، ومواقع لإقامة الفعاليات والبرامج السياحية، ومراكز للحرف والصناعات التقليدية تمارس فيها عمليات الإنتاج والبيع والتدريب.

التمويل:

يتم تمويل الشركة من خلال المصادر التالية:

• مساهمة الدولة في الشركة، ممثلةً في صندوق الاستثمارات العامة، بنسبة معينة.

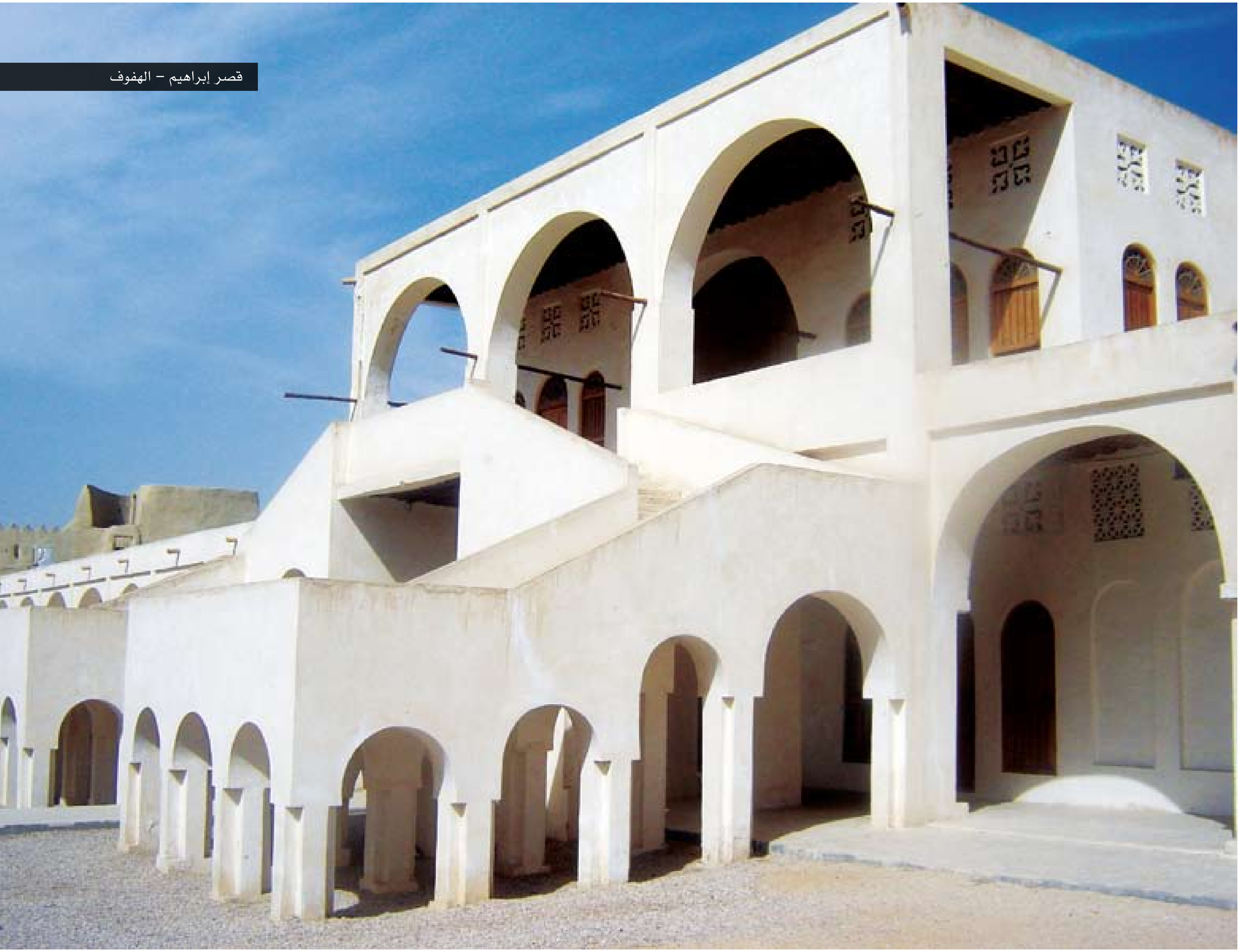

قصر إبراهيم – الهفوف

× مساهمة من مؤسسة معاشات التقاعد.
× مساهمة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
× مساهمة تحالف مستثمرين من القطاع الخاص.
× قروض تجارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، بحيث يحصل المستثمرون، بدعم من الدولة، على قروض من جهات تمويلية متخصصة.

المشاريع ذات الأولوية

يتم اختيار عدد من المباني المملوكة للدولة، موزعةً على مناطق المملكة؛ لتبدأ الشركة تأهيلها كمرحلة أولى. ويتم اختيار هذه المباني وفق معايير محددة، منها: جاهزية السوق السياحي في المنطقة التي يقع فيها المبنى، ومناسبة المبنى للتأهيل، وكونه تمت فيه أعمال الترميم الأساسية، والقدرة الاستيعابية للمبنى، وتوافر الخدمات الأساسية، سواء في المبنى أو ما حوله، ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع. ووفقاً للمعايير المشار إليها فإن قائمة المباني ذات الأولوية يمكن أن تتضمن الآتي:

١- جانب من حي الطريف بالدرعية.
٢- المباني التراثية في العقير.
٣- قلعة المويلح بمنطقة تبوك.
٤- بيت الجبرتي في ينبع.
٥- قلعة تبوك في وسط مدينة تبوك.
٦- محطة سكة الحديد بالمدينة المنورة.
٧- قلعة أعيرف بحائل.
٨- قلعة شمسان في أبها.
٩- قلعة الدقل في أبها.
١٠- قلعة الدوسرية في جازان.
١١- قلعة عسفان بالقرب من جدة.

بادرت الهيئة العامة للسياحة والآثار، على أرض الواقع،

مشاريع تأهيل المباني التراثية بالمنطقة الشرقية

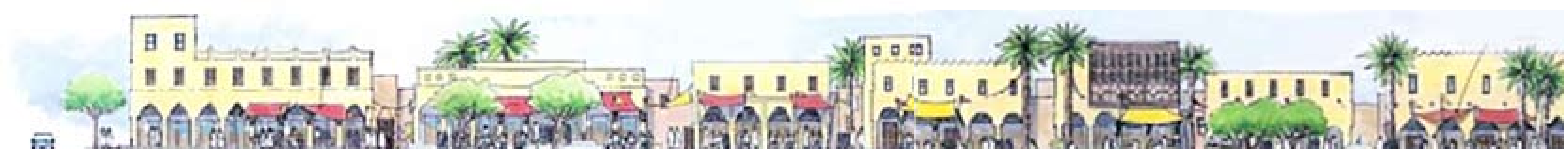

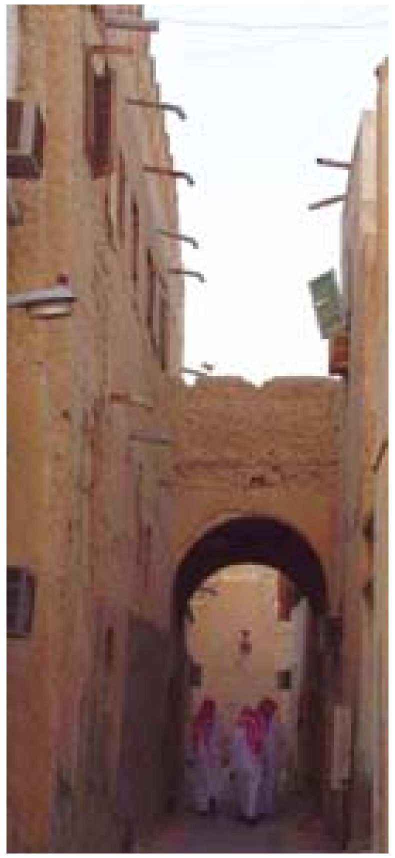

الفصل الثالث
مشاريع رائدة

صورة عامة للدرعية التاريخية

وبالتعاون والشراكة مع عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية، إلى تنفيذ مجموعة من المشاريع الطموحة التي تعد نموذجاً يحتذى به في تطوير مناطق التراث العمراني، وبعضها الآخر لا يزال قيد التنفيذ، ويسير وفق البرنامج الزمني الموضوع له.

ومن هذه المشاريع:

١- مشروع الدرعية التاريخية.
٢- مشروع جدة التاريخية.
٣- مشروع وسط الهفوف التاريخي.
٤- مشروع وسط مدينة الطائف التاريخي.
٥- مشروع بلدة الغاط التراثية.
٦- مشروع قرية رجال ألمع التراثية.
٧- مشروع قرية ذي عين التراثية.
٨- مشروع البلدة التراثية في جبة.
٩- مشروع تطوير بلدة العلا التراثية.
١٠- مشروع سوق القيصرية بالهفوف.

وفيما يلي عرض موجز لهذه المشاريع:

١- مشروع الدرعية التاريخية

تعتمد فكرة التطوير على الانطلاق من المزايا التي تتمتع بها الدرعية، وعلى أهمية العمل على أبعاد متعددة المستويات؛ فهناك بُعد حضاري يجعل المكان محوراً للتطوير، كما أن للدرعية بُعداً دولياً ترقى منه لتكون في مصاف التراث الإنساني العالمي، وهذا ما تحقق بالفعل عندما قدم مشروعها إلى منظمة اليونيسكو؛ لتسجيلها وضمها إلى التراث الإنساني العالمي. وللدرعية أيضاً بُعد وطني يمثل العمق التاريخي لنشوء الدولة السعودية، وأخيراً للدرعية -

مثل غيرها من مدن المملكة – بُعد محلي يهتم بتطوير الخدمات والمرافق، وجعل المدينة مكاناً أفضل للمعيشة.

أهداف المشروع:

١- تطوير الدرعية كمركز حضاري تشع منه رسالة الدرعية الحضارية على المستويات المحلية والوطنية والعالمية.

٢- تطوير الدرعية كنموذج لعمران الواحات.

٣- المحافظة على بيئة الدرعية من التدهور، وإعادة توازنها الطبيعي.

٤- بناء حياة الإنسان الاجتماعية من خلال مساهمته في التطوير.

٥- تطوير المنطقة اقتصادياً من خلال التنشيط الزراعي والسياحي والترفيهي.

٦- تسجيل حي الطريف بالدرعية التاريخية كموقع تراث ثقافي عالمي.

خطة سير عمل المشروع:

- تم تسليم مسودة ملف التسجيل وخطة الإدارة لمنظمة اليونيسكو.
- تم تصميم الأعمال المتحفية والمحافظة على أطلال قصر سلوى، إضافة إلى الأعمال الهندسية التي تمت فيه.
- تصميم شبكة البنى التحتية والخدمات والعروض الخارجية لحي الطريف، وعرض الصوت والضوء، ومركز استقبال الزوار، والسوق التراثي، ومجمع المطاعم.
- تم الانتهاء من تصاميم المتاحف (متحف الخيل والحرب، معرض الحياة الاجتماعية، ومتحف المال).

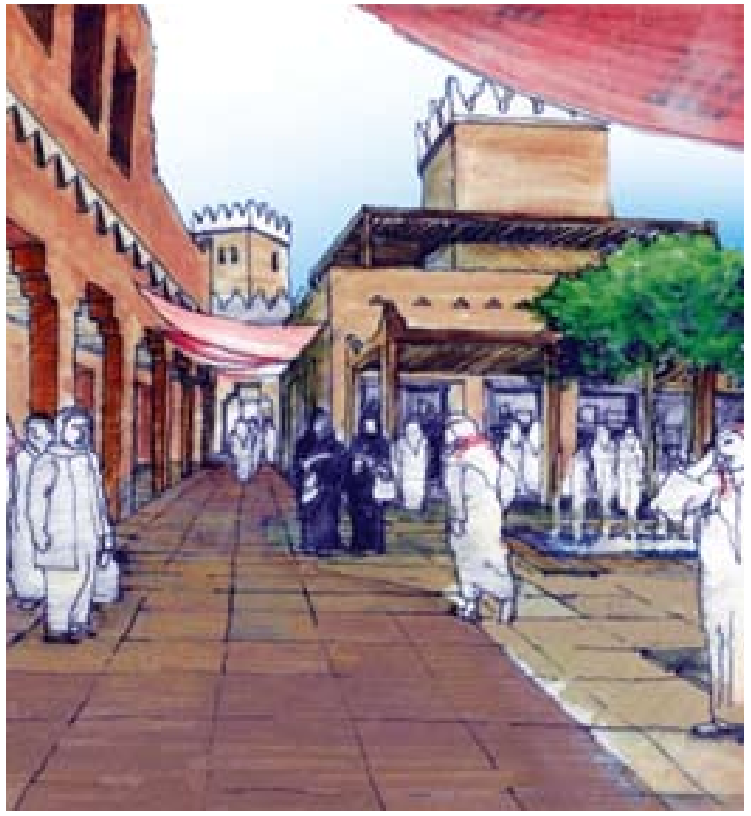

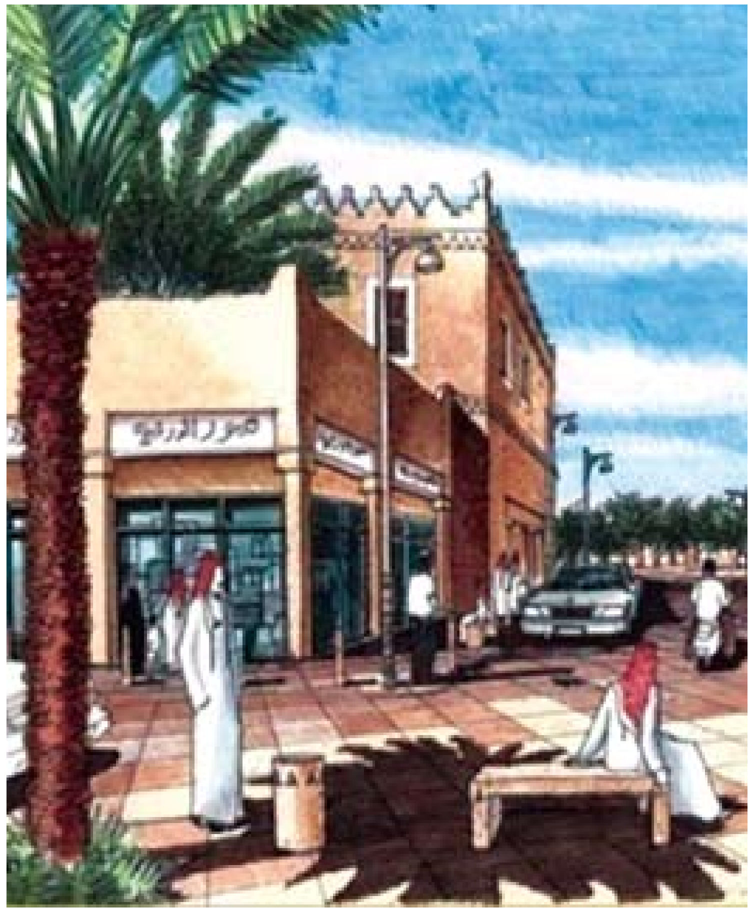

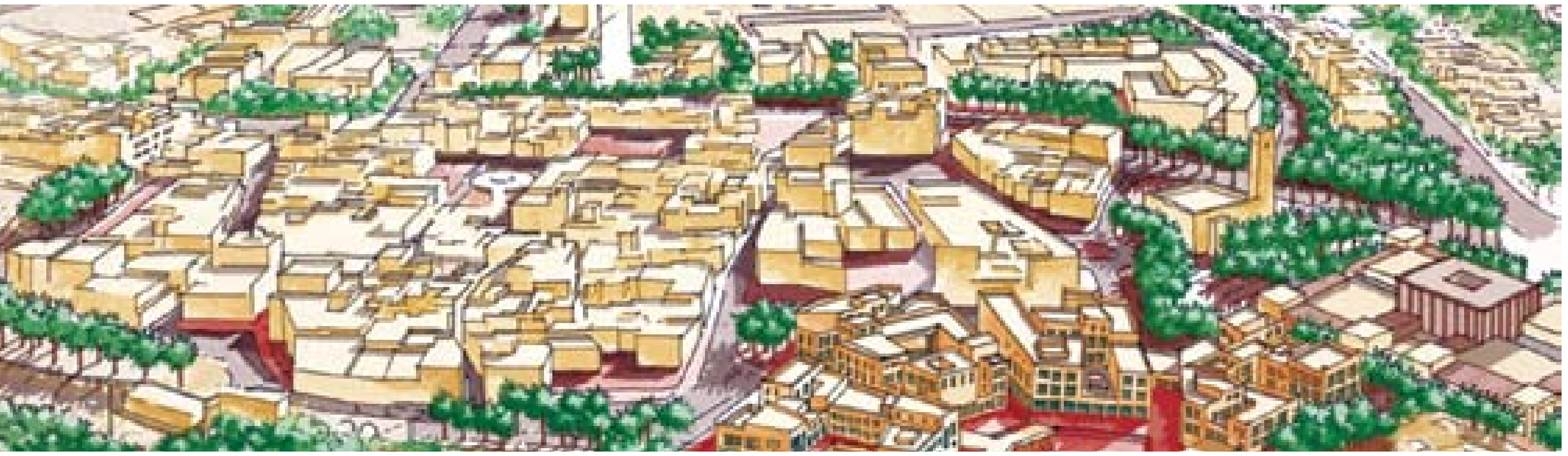

تصور لتطوير الدرعية التاريخية

صور عامة للدرعية التاريخية

الدرعية التاريخية

• تم الانتهاء من تصاميم مركز استقبال الزوار في حي الطريف.
• تم الانتهاء من التصاميم الخاصة بمشروع مركز توثيق الدرعية التابع لدارة الملك عبدالعزيز في قصر إبراهيم بن سعود، وكذلك مشروع مقر إدارة حي الطريف في قصر فهد بن سعود.
• الانتهاء من إعداد وثائق الترميم للمباني التراثية التالية داخل الدرعية، وهي: قصر ناصر بن سعود، قصر عمر بن سعود، مسجد البريكة، مسجد وسبالة موضي، قصر الضيافة، حمام الطريف، مسجد سعد بن سعود، قصر عبدالله بن سعود، قصر ثنيان بن سعود، بيت المال، برج فيصل، أسوار الطريف، الآبار التراثية، بيت المزارع والأطلال المجاورة لقصر عبدالله بن سعود وعمر بن سعود، ومجموعة المباني الطينية المخصصة للمتاحف.
• تم ترسية مشروع المنطقة المركزية بحي البجيري، وبدأت أعمال التنفيذ التي تشمل: مؤسسة الشيخ محمد بن عبدالوهاب الثقافية، والساحة العامة، والمطلات على الوادي، والطريف، ومبنى الزوار، ومسجد الظويهرة، ومنشآت الخدمات، ومتنزه الدرعية، ومواقف للسيارات تحت منسوب الأرض.

الجهات المشاركة:

• الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.
• الهيئة العامة للسياحة والآثار.
• محافظة الدرعية.
• بلدية محافظة الدرعية.
• الملاك والقطاع الخاص.

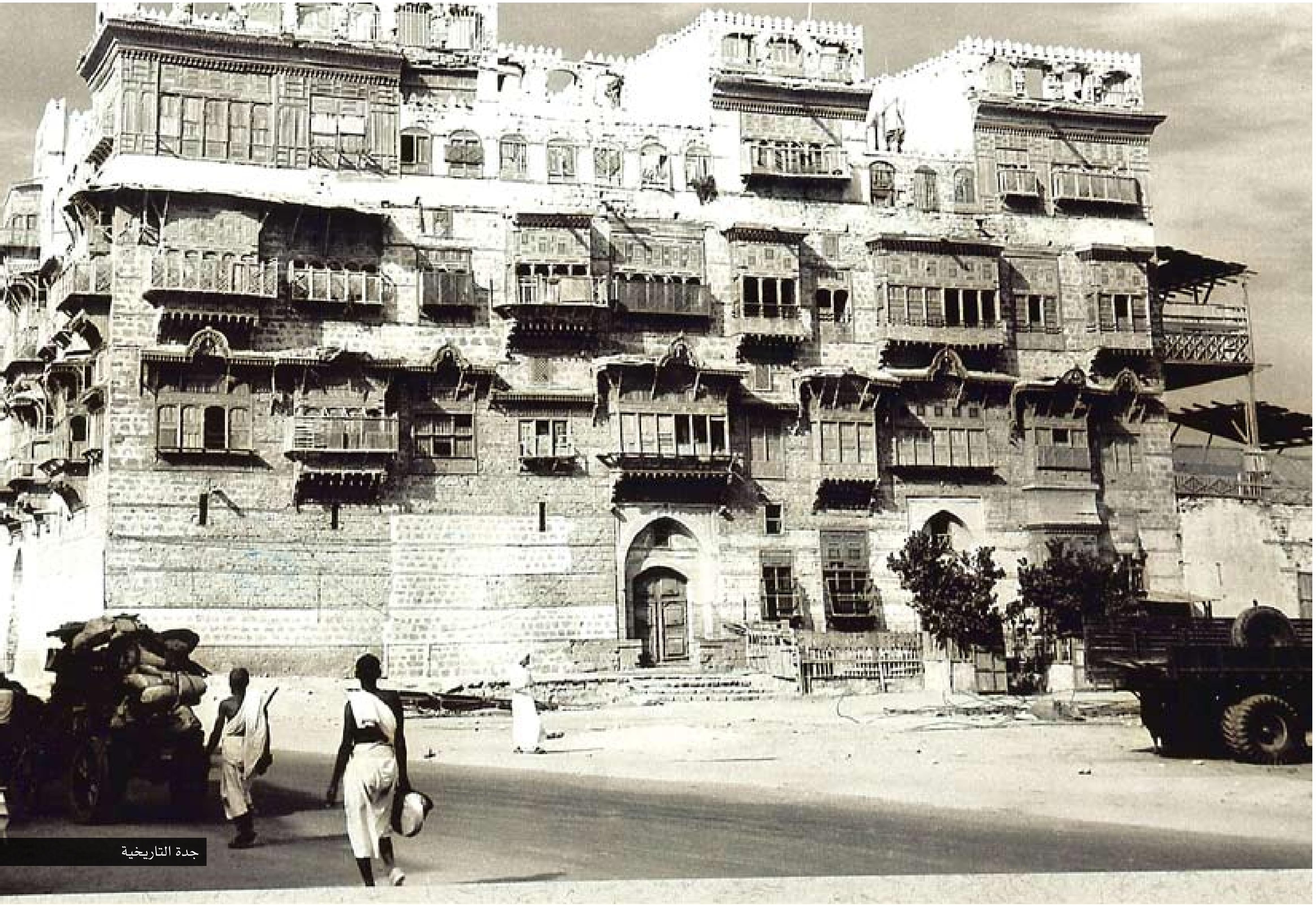
جدة التاريخية

٢- مشروع جدة التاريخية

تعتبر جدة التاريخية وجهاً حضارياً للمملكة بما تحويه من تراث ثقافي ومعماري مميز يعكس جانباً من الهوية الأصيلة للمملكة، ولقد نمت مدينة جدة القديمة التي تحيط بها الأسوار نمواً رأسياً عبر العصور، وتشكلت من تكتلات كثيفة من المنازل وقصور التجار والمساجد والمنارات، وتخللتها بعض الساحات الصغيرة والأزقة المتعرجة، وكانت المدينة مكونة من أربع حارات داخل الأسوار التي كانت تحميها من ناحية اليابسة، وهي: محلة الشام، ومحلة مظلوم، ومحلة اليمن، ومحلة البحر. وأمام عملية التطور والزحف العمراني أزيلت الأسوار، ولم يبق منها سوى البرج الجنوبي الشرقي، كما تأثرت وحدة المدينة التاريخية؛ ففي عام ١٣٨٦هـ/١٩٦٥م أنشئ شارع الذهب في قلب المنطقة القديمة، وهو شارع مزدوج وعريض يتجه من الشمال إلى الجنوب. ونتيجة لإنشاء هذا الشارع انقسمت جدة القديمة إلى قسمين: قسم شرقي، وآخر غربي، وقد نما القسم الغربي؛ ليصبح منطقة البلد التجارية المركزية بينما أصبح القسم الشرقي منطقة السوق التقليدية، وانعكس هذا النمو على قيمة الأرض؛ مما انعكس بدوره على فرص الاستثمار، وبناءً على ذلك ازدهر القسم الغربي، وأزيلت كل معالمه ومبانيه التراثية الواقعة على الشاطئ، واستبدلت بها مبان حديثة، بينما استمر القسم الشرقي مهملاً مع تغير بطيء. كما أدى هذا النمو في القسم الغربي إلى إنشاء العديد من المباني العالية في شارع الملك عبدالعزيز، وازداد الضغط على المباني التاريخية، وتسارعت خطى الهدم والإزالة؛ لإفساح المجال للمباني الحديثة.

وخوفاً على مصير المنطقة التاريخية في جدة قررت الدولة التحرك سريعاً لوقف ذلك الزحف ورياح التغيير السريعة، وكان هناك تنسيق من قبل الهيئة العامة للسياحة والآثار ووزارة الشؤون البلدية والقروية وأمانة محافظة جدة؛ لتطوير منطقة جدة التاريخية. وآتت الجهود التي بذلت في السابق ثمارها في إبقاء جانب كبير من تراث جدة العمراني، وحمته من الإزالة، غير أن برامج التأهيل والتنمية لم تكن بنفس مستوى جهود المحافظة؛ مما دفع عدداً من الملاك إلى المطالبة باستفادة أكبر من أملاكهم التي تقع في منطقة ذات قيمة عالية. ومن جانب آخر تزايدت الرغبة في الاستفادة من السياحة؛ لبعث مزيد من الحيوية في المنطقة التاريخية.

ومن هنا تبنت أمانة محافظة جدة مشروع تطوير منطقة جدة التاريخية الذي يرمي إلى الجمع بين سياسات الحماية والمحافظة وبرامج التأهيل والتنمية والتوظيف الجيد الذي يحقق رضا الملاك والتنمية المستديمة لهذا الجزء المهم من المدينة.

أهداف المشروع:

- المحافظة على المنطقة التاريخية بكل مقوماتها؛ لتستمر رمزاً ثقافياً يعكس الهوية الحضارية للمدينة وأصالتها.
- تحويل المنطقة التاريخية إلى منطقة جذب سياحي، وتسويقها كمنتج سياحي مميز، محلياً وعالمياً.
- العمل على تلبية متطلبات تسجيل المنطقة التاريخية على قائمة التراث العالمي باليونيسكو.
- الوصول بالمنطقة التاريخية بجدة إلى أن تصبح نموذجاً للمحافظة على مثيلاتها من مدن المملكة الأخرى.

مشروع دراسة وإعادة تأهيل وتطوير المنطقة التاريخية – جدة

- إحياء الحرف والصناعات التقليدية والتراث غير المادي الذي كان سائداً في المنطقة التاريخية وتوظيفه اقتصادياً.
- تنمية الموارد البشرية لسكان المنطقة التاريخية من المواطنين، أفراداً ومؤسسات، وتأكيد مشاركتهم في عملية التأهيل والتطوير والتنمية العمرانية.
- تشجيع المستثمرين على الاستثمار في الممتلكات الحالية.

سير عمل المشروع:

- قامت أمانة محافظة جدة، بمشاركة الهيئة العامة للسياحة والآثار، بتبني مشروع تحت اسم «مشروع الملك عبدالعزيز للمحافظة على المنطقة التاريخية بجدة وتنميتها».
- تم وضع خطة عمل لتنفيذ المشروع الذي يرمي إلى الجمع بين سياسات الحماية والمحافظة وبرامج التأهيل والتنمية والتوظيف الجيد الذي يرضي الملاك والتنمية المستديمة.
- تم إعداد دراسات ومخططات لتطوير وسط جدة، بما فيه منطقة جدة التاريخية، عن طريق مكتب استشاري.
- تعمل الهيئة العامة للسياحة والآثار على تسجيل بعض المواقع الثقافية المهمة في المملكة، ومن ضمنها منطقة جدة التاريخية، ضمن قائمة التراث العالمي باليونيسكو.
- يجري العمل على تنفيذ برنامج لتطوير المنطقة التاريخية تم بالفعل اعتماده، بجملة مشاريعه البالغة (٤٢) مشروعاً يتكفل بتمويلها القطاع العام، ممثلاً في أمانة محافظة جدة والهيئة العامة للسياحة والآثار والجهات الحكومية المعنية، إضافة إلى القطاع الخاص، بالمشاركة مع شركة جدة للتطوير والتنمية العمرانية.
- تنفذ المشاريع الجديدة على ثلاث مراحل تمتد على مدار عشر سنوات بتكلفة قدرت بنحو ٥٠٠ مليون ريال سعودي، وتشمل مشاريع تطويرية وسياحية وخدمية لتحويل المنطقة التاريخية في وسط جدة إلى نموذج للتراث العالمي، كما تشمل المشاريع: شبكات مياه وكهرباء، ومتاحف ومكتبات تاريخية، وفنادق راقية بتصاميم تراثية، فضلاً عن ترميم المباني التاريخية القديمة وتطويرها.

تصور تخيلي للمشاريع التأهيلية بجدة التاريخية

البرنامج الزمني للمراحل الثلاث لاكتمال المشاريع هو:

- أربع سنوات في المرحلة الأولى.
- ثلاث سنوات في المرحلة الثانية.
- ثلاث سنوات في المرحلة الثالثة.

من المشاريع المقترحة أيضاً:

- ترميم مجسمات السفن القديمة، وكذلك ترميم بيوت الفنانين والتشكيليين والمصورين والممثلين.
- إنشاء متحف مدينة جدة التاريخية، وإحياء المقاهي والمطاعم الشعبية ومعهد الحرف اليدوية، وتأسيس مكتبة نصيف الأثرية.
- توفير واسطة نقل خفيفة ومناسبة للنسيج التاريخي.
- تم إبرام عقود كثيرة لتطوير جدة التاريخية من جميع النواحي، وجارٍ تنفيذها، منها عقد مشروع صيانة وتحسين الشوارع والممرات والبرحات وإنارة المنطقة التاريخية بقيمة تقارب ثلاثين مليون ريال، وعقد تصميم واجهات المحال واللافتات.

وهكذا كان للمشروع الضخم رؤية، وأهداف، واستراتيجية وسياسات مقترحة، ومهام لكل لجنة، وخطط عمل، وورش خاصة تناقش الاقتراحات، وتوجد الحلول المناسبة لبعض القضايا، ثم علاقات قوية بالجهات المختصة في الداخل مثل جامعة الملك عبدالعزيز، ومناقصات دولية ومكاتب استشارية في الداخل والخارج، ثم تمويل مالي وأدوار موزعة على الوزارات المعنية، ثم تنفيذ محدد بوقت محدد، ثم جانب توعوي دعائي من خلال وسائل الإعلام المختلفة؛ فالمشروع ضخم ومهم جداً، ومن زار جدة منذ عشر سنين فليزرها الحين؛ ليعرف القول من الفعل، والجد من الهزل.

تصور لتطوير جدة التاريخية

٣- مشروع وسط الهفوف التاريخي

نمت مدينة الهفوف نمواً أفقياً عبر العصور، وتشكلت من تكتلات كثيفة من المنازل والقصور الدفاعية، والأسواق والمساجد، وتخللتها بعض الساحات الصغيرة والأزقة المتعرجة، وكانت المدينة مكونة من أربع حارات تحيطها الأسوار، وهي: حارة الكوت، وحارة النعاثل، وحارة الرفعة الشمالية، وحارة الرفعة الجنوبية.

عناصر التراث العمراني المتبقية في مركز مدينة الهفوف:

- قصر إبراهيم.
- المدرسة الأولى بالهفوف.
- القيصرية.
- بيت البيعة.
- شارع الحدادين.
- رباط آل أبي بكر وسكة آل أبي بكر.
- مسجد الجبري.
- منزل الأمير سعد بن جلوي (منزل العفالق)
- مسجد الدبس.
- بقايا الأحياء القديمة.

الهدف العام للمشروع:

تأهيل المنطقة التاريخية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً وسياحياً وعمرانياً بأسلوب مستديم يبرز معالمها وتراثها العمراني والثقافي، ويشجع الملاك على حماية ممتلكاتهم، ويجلب الاستثمار، ويوفر فرص عمل، ويوظف صناعة السياحة والأنشطة الاقتصادية والثقافية المختلفة الأخرى.

الأهداف التفصيلية:

- إعداد دراسة تخطيطية تركز على العناصر المرتبطة بنمو السكان، وتسد احتياجاتهم، وتحسن البيئة الحضرية، وتحافظ على النشاط العمراني.

المدرسة الأميرية بالهفوف

المدرسة الأميرية بالهفوف

قصر إبراهيم بالهفوف

مبنى الخان بالعقير

- المحافظة على المنطقة التاريخية بكل مقوماتها؛ لتستمر رمزاً ثقافياً يعكس الهوية الحضارية للمدينة وأصالتها.
- إعداد مخطط حماية وتطوير وإدارة التراث الثقافي بمركز مدينة الهفوف التاريخي.
- تحويل المنطقة التاريخية إلى منطقة جذب سياحي، وتسويقها كمنتج سياحي مميز محلياً وعالمياً.
- إحياء الحرف والصناعات التقليدية والتراث غير المادي الذي كان سائداً في المنطقة التاريخية وتوظيفه اقتصادياً.
- تشجيع المستثمرين على الاستثمار في المملكة.

سير عمل المشروع:

- قامت بلدية محافظة الهفوف، بمشاركة الهيئة العامة للسياحة والآثار، بتبني مشروع تحت اسم «تطوير وسط مدينة الهفوف».
- تم وضع خطة عمل لتنفيذ المشروع، وتم تقديم النسخة النهائية للدراسة التي تركز على سياسات الحماية والمحافظة وبرامج التأهيل والتنمية والتوظيف الجيد الذي يحقق رضا الملاك والتنمية المستديمة لهذا الجزء المهم من المدينة.
- تعمل الهيئة العامة للسياحة والآثار، مع أمانة محافظة الأحساء، على إعادة بناء سوق القيصرية بالطرق التقليدية، والمحافظة على قيمته الثقافية والاقتصادية؛ مما سيأتي تفصيله في نهاية الحديث عن هذه المشاريع الرائدة.

الجهات المشاركة في المشروع:

- وزارة الشؤون البلدية والقروية.
- أمانة محافظة الأحساء.
- الهيئة العامة للسياحة والآثار.

قصر شبرا – الطائف

٤- مشروع وسط مدينة الطائف التاريخي

تتميز مدينة الطائف بتراثها العمراني الثري؛ فهي تضم مجموعة من المباني، من أشهرها: قصر شبرا، وبيت الكاتب، وبيت الكعكي، وغير ذلك كثير.

وتمتاز الطائف بوجود الكثير من المباني ذات الطابع التراثي والعناصر المعمارية من حيث شكل المبنى والمسقط الأفقي والواجهات وما تحتوي عليه من أبواب وشبابيك ورواشن ومشربيات وشوابير، مع استخدام الفناء في مناطق معينة بالطائف، ومراعاة الشكل الخارجي للمبنى، وتناسقه مع المنازل المحيطة، من حيث المظهر والارتفاع وطابعه المعماري، وتكتله وتوجهه بشكل صحيح.

وتضم منطقة السوق كثيراً من المباني التراثية ذات الطابع الخاص، وترغب الهيئة العامة للسياحة ووزارة الشؤون البلدية والقروية، ممثلةً في بلدية محافظة الطائف، إعادة تأهيل المراكز التاريخية، وتطوير وإعادة تأهيل الوسط التاريخي لمدينة الطائف (منطقة الأسواق القديمة)، مع المحافظة على

نموذج تخيلي للسوق الشعبي – الطائف

النشاطات الحالية للسوق وما يحويه من تراث عمراني وتطويره كوجهة اقتصادية وسياحية مستديمة.

تعريف بالمشروع:

تعرضت المباني التراثية في وسط مدينة الطائف التاريخي للكثير من عمليات الهدم والإزالة وإعادة البناء، وظهرت مكانها المباني التجارية الحديثة.
ويعتبر الحفاظ على النسيج العمراني، خلال عملية إعادة البناء، بمنزلة العمل الإيجابي المميز على الصعيد التراثي؛ إذ لا يزال في الإمكان أن يشعر زوار السوق بالطابع التاريخي، والأجواء التي تعيد إلى الذاكرة روح المدن والأسواق العربية القديمة التي تتميز بالساحات والممرات الضيقة والمتعرجة بشكل عفوي.
ويقع سوق الطائف القديم في قلب البلدة القديمة بالطائف، وهو مثال ممتاز للسوق العربي بطابعه القديم ذي الخلفية التاريخية، وقد انتشرت في السوق المباني الحديثة العصرية لتحل محل المنازل القديمة المبنية باللبن أو بالأحجار المحلية. ومما

مبنى تراثي بوسط الطائف

بيت الكاتب

يلفت الأنظار حقاً ما نراه من تباين بين مشروعات المباني العصرية التي تتسع بسرعة وبين المناطق السكنية المجاورة فيما وراء المناطق التجارية، والتي تركت لتندثر. ومما جعل الأمر تصعب السيطرة عليه إلى حد كبير تزايد عمليات المضاربة على الأراضي؛ مما رفع سعرها ارتفاعاً هائلاً.

وبعض هذه المباني شُيد بشكل تجاري بحت لا يحمل أي مميزات أو عناصر ذات قيمة معمارية معينة، ولا يتوافق مع طبيعة السوق، وسارت عملية إضفاء الطابع العصري على السوق بخطى سريعة للغاية خلال السنوات الأخيرة بحيث وصلت إلى الحد الذي أصبحت فيه عمليات الترميم أو التجديد غاية في الصعوبة، وإن احتفظ القليل من هذه المباني بالسوق بطابعه القديم حتى يومنا هذا. وهذه المباني جديرة بالحفاظ عليها؛ لما تحمله من سمات الفن المعماري الحجازي أو العثماني المتأخر، وهي تعاني من التدهور المعماري، والإنشائي، وتتطلب معالجة سريعة للترميم وإعادة التأهيل، وذلك ضمن خطة لإعادة التأهيل والاستخدام.

أهداف المشروع:

يهدف هذا المشروع بشكل أساسي إلى تطوير وإعادة تأهيل السوق القائم بمركز مدينة الطائف التاريخي، وذلك ضمن دراسات متخصصة تضع في الحسبان الأبعاد التراثية والتاريخية والثقافية، إضافة إلى إنعاش الحركة التجارية للسوق.

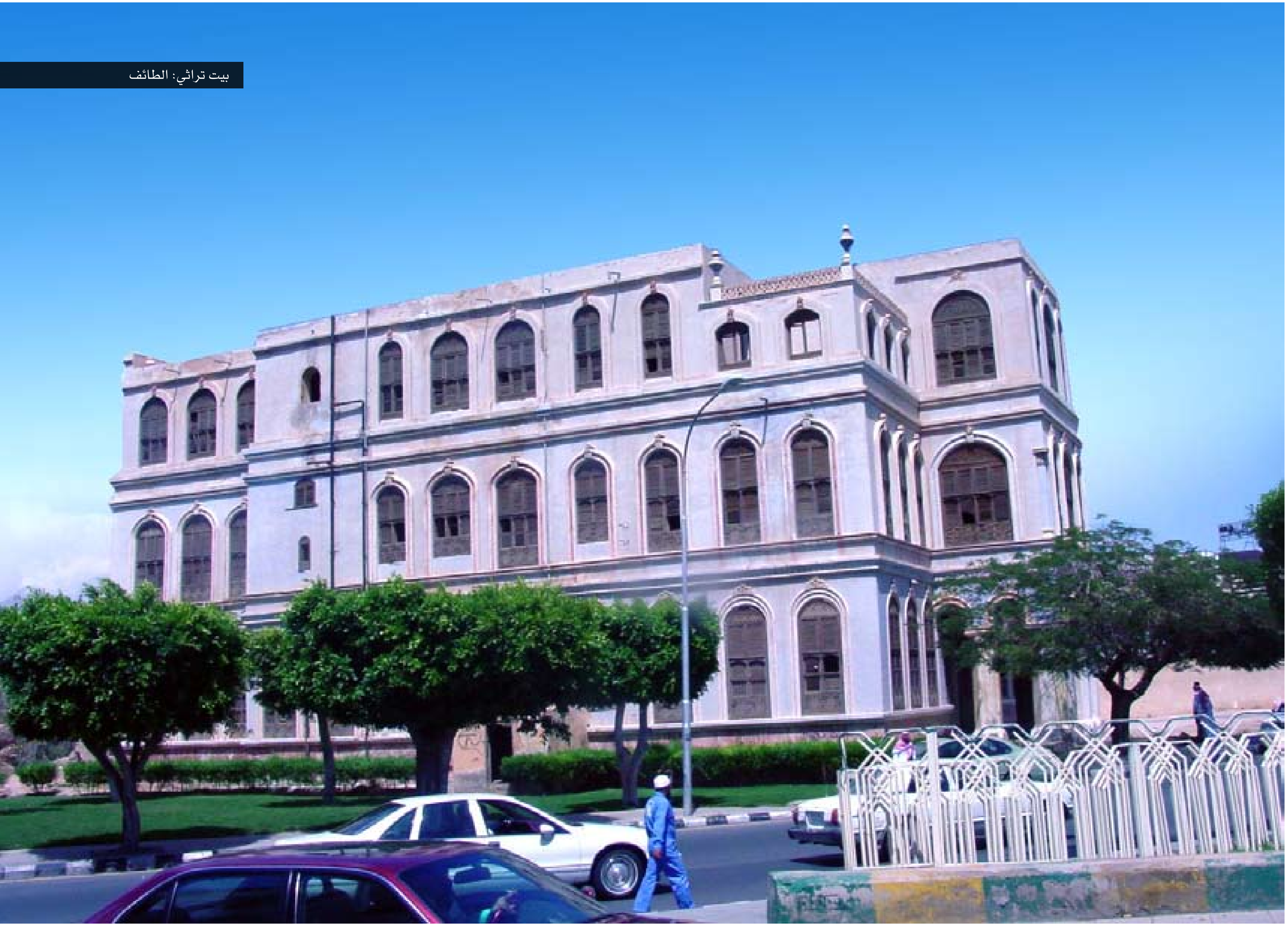
بيت تراثي: الطائف

أهداف المشروع التفصيلية:

- إعداد مخطط عمراني ومعماري لتطوير وإعادة تأهيل السوق الشعبي بمركز مدينة الطائف من خلال وضع البدائل الملائمة لتأهيل وتفعيل السوق.
- تطوير وتحسين بيئة السوق الحالية من الناحيتين المعمارية والعمرانية، وتحسين الممرات، وخطوط شبكة المرافق.
- الربط الفراغي والحركي للسوق مع المنطقة المحيطة.
- دعم الجانبين السياحي والترفيهي في السوق الشعبي بما يعود بالفائدة على المستثمرين والزوار.
- إبراز الهوية العمرانية المميزة للأسواق القديمة.

سير عمل المشروع:

- قامت الهيئة العامة للسياحة والآثار، بمشاركة أمانة محافظة الطائف، بإعداد دراسة عمرانية عن وسط مدينة الطائف التاريخي تحت اسم «مشروع تطوير وإعادة تأهيل الأسواق الشعبية بمركز مدينة الطائف التاريخي».
- تم إنجاز المخطط العام، ووُضعت خطة عمل لتنفيذ المشروع، والعمل جارٍ على تنفيذ وتطوير المشروع من خلال بلديّة الطائف، بالاشتراك مع الهيئة العامة للسياحة والآثار.

بيت الكاتب – الطائف

الهيئة العامة للسياحة والآثار
Saudi Commission for Tourism & Antiquities

٥- مشروع بلدة الغاط التراثية

تقع محافظة الغاط في منطقة الرياض، وتبعد عنها شمالاً بنحو ٢٥٠كم، وعن بريدة جنوباً ٩٠كم، وعن الزلفي غرباً ٣٥كم، وهي من المحافظات القابلة لتطبيق برامج سياحية على نطاق مقنن، لكنها تواجه تحدياً رئيساً في غياب قاعدة اقتصادية محددة لجذب الاستثمارات، وإيجاد فرص عمل؛ لذلك قامت الهيئة العامة للسياحة والآثار بحصر الموارد السياحية في محافظة الغاط، وتم تصنيفها إلى ما يلي:

١- المكونات: تتكون البلدة القديمة من مجموعة بيوت طينية تربط بينها ممرات ضيقة، وهي مثال لطابع البناء القديم للمنطقة الوسطى في المملكة من ناحية التكتل العام، وتتقسم إلى ستة أحياء هي: الزويلية، العقدة، العوشزة، الجديدة، المدينية، الظهيرة، وتتخذ البلدة التكوين الشريطي، ويعود ذلك إلى عدد من المحددات الطبيعية؛ فالمجاورات السكنية في البلدة محددة بمجاري السيل المؤدية إلى الوادي.

٢- المهددات: انعدام الاستخدام المناسب لمباني البلدة، وانعدام الاهتمام والصيانة.

٣- العلاقات والارتباط: ترتبط أجزاء البلدة القديمة بعضها مع بعض بروابط عدة، إضافة إلى التجانس في مادة وأسلوب البناء، لكنَّ ثمة سوءاً في العلاقة بين نسيجها العمراني والطريق المفروض على الموقع، سواء من الناحية التخطيطية أو الوظيفية؛ فالبيئة المحيطة بالبلدة القديمة عبارة عن جبال وأودية أخذت مكانها على الخريطة السياحية للمحافظة.

٤- المظهر العام: تغلب على البلدة البيوت الطينية

قصر الإمارة بالغاط

المحتوية على فناء داخلي باستثناء بعض العناصر المبنية بالطوب الأسمنتي.

٥- المعالم المميزة: هنالك الكثير من المعالم المتميزة في البلدة القديمة يمكن أن تطور كمراكز للأنشطة السياحية والثقافية المختلفة مثل: قصر الإمارة، والسوق القديم، والمرقبين المتبقيين من سور البلدة أو مسجد العوشزة وغيرها.

إعادة تأهيل وتوظيف الأحياء التقليدية في البلدة

يتم ذلك عن طريق الترميم الجزئي أو الكلي أو إعادة البناء لبعض العناصر، ثم توظيفها بالشكل المناسب، سواء لمجموعة المباني الطينية في الأحياء السكنية الستة، أو لمجموعة المعالم المتميزة كالآتي:

ا- قصر الإمارة

يقع غرب البلدة القديمة، وقد بناه الأمير ناصر بن سعد السديري، وزار القصر الكثير من السفراء المعتمدين في المملكة، سواء من الدول العربية أو الأوروبية أو وسائل الإعلام.

يعاني القصر من اهتراء بعض العناصر الخارجية كالشبابيك والأبواب، والساحة الأمامية للقصر غير مهيأة، وفيها بعض المخلفات، والتمديدات الكهربائية الظاهرة تشوه المنظر العام للقصر وللمنطقة.

الاستخدام المقترح للقصر: متحف لمحافظة الغاط يعرض تاريخ المحافظة وتراثها ونشاطات سكانها ونهضتها المعاصرة، ويمكن تحويل جزء من القصر إلى نزل؛ فالقصر يستوعب أكثر من استخدام، ويمكن أن يؤثث جزء ليحاكي واقع الحياة التقليدية في البلدة.

البلدة التراثية بالغاط

٢- مسجد العوشزة

يعتبر الأقدم بين مساجد القرية، وحالته البنائية تحتاج إلى تدخل ترميمي عاجل؛ فحدود المسجد غير معروفة، كما أن هناك أجزاء من السطح متهدمة، ومنطقة السرحة بالمسجد في حاجة إلى تنظيف وإعادة تبليط، ويؤكد المسؤولون توافر المخططات المعمارية للمسجد، وبعض الصور القديمة التي يمكن الاستفادة منها في عملية الترميم، ومن الممكن إدراج المسجد ضمن برنامج العناية بالمساجد القديمة.

أهداف المشروع بصفة عامة:

إلى جانب إعادة تأهيل وتوظيف الأحياء التقليدية في البلدة، بما احتوت عليه من معالم متميزة كقصر الإمارة ومسجد العوشزة المشار إليهما من قبل، هناك أهداف كثيرة للمشروع تنحصر في الآتي:

١- الاهتمام بالمباني التراثية والنسق التقليدي للبلدة وإظهاره.

٢- إظهار تضاريس البلدة وطبيعة المناطق المحيطة.

٣- الاهتمام بالمتنزهات الرئيسة في البلدة والمناطق المفتوحة المخصصة للترفيه.

٤- زيادة الأنشطة الاجتماعية والثقافية في البلدة لاستغلال البنية التحتية بشكل أفضل.

٥- توافر الخدمات السياحية المساندة في البلدة القديمة كالمطاعم والمقاهي الشعبية والنزل الصغيرة داخل المباني المرممة.

٦- إضافة مركز للمعلومات السياحية، وتوفير الأنشطة الداعمة للسياحة كاللوحات الإرشادية والإنارة وتحسين مسارات المشاة، وإعادة فرش الطرق الرئيسة بطريقة جذابة، والتحكم في حركة السيارات، والاهتمام بمداخل البلدة القديمة، ودورات المياه، وغير ذلك.

٧- إقامة مركز للحرف التقليدية في الموقع المخصص للبلدية بعد معالجته.

٨- معالجة الوحدات المشيدة بالخرسانة؛ لتتناسق مع الطبيعة التقليدية للمباني المحيطة، واستغلال الفراغات البينية كمراكز

تصور لمشروع تطوير الغاط

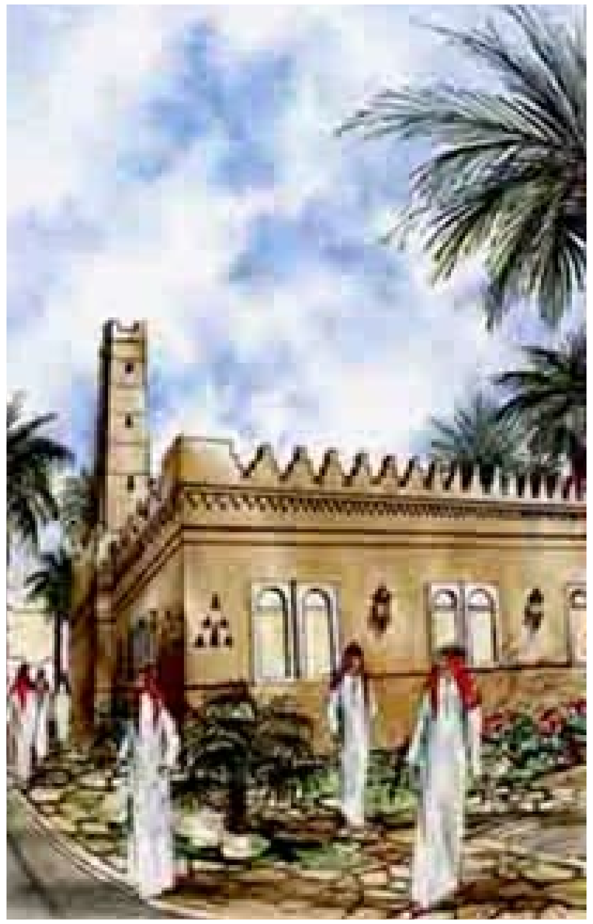

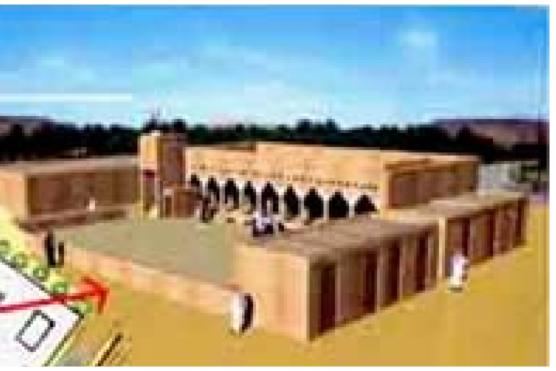

للتجمع، وممارسة الأنشطة، وتحسين ارتباط البلدة بعضها ببعض، وبالطريق الخادم.

٩- إعادة إحياء وتشغيل السوق القديمة في البلدة؛ لزيادة التفاعل الإيجابي للمشروع.

أدوار الجهات المشاركة في التنفيذ:

١- الهيئة العامة للسياحة والآثار

إعداد الدراسة الشاملة للتطوير، والمشاركة في الإشراف على التنفيذ، والمساهمة في تأهيل وتدريب الكوادر المحلية، وإعداد الدراسات التفصيلية للمشروع، وتسويق المشروع، وتنفيذ مركز المعلومات السياحية بالبلدة، والدعم الفني لأعمال الترميم، وتنفيذ متحف الغاط بقصر الإمارة.

٢- وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف

ترميم مسجد العوشزة، بالتعاون مع برنامج العناية بالمساجد القديمة.

٣- وزارة الشؤون الاجتماعية

المساعدة في تأسيس جمعية تعاونية لتطوير البلدة القديمة.

٤- وزارة الزراعة:

المساعدة في استصلاح المزارع الموجودة في البلدة.

٥- وزارة المياه والكهرباء

تحسين مستوى الخدمة في البلدة القديمة (كهرباء ومياه).

٦- وزارة النقل.

تحسين رصف الطرق الرئيسة والفرعية، وتطوير مداخل البلدة.

٧- محافظة الغاط وبلدية الغاط وأهالي الغاط وجمعياتهم الخيرية ثم القطاع الخاص

كل هذه الجهات تؤدي الأدوار الموكلة إليها لتحقيق بقية أهداف المشروع.

صورة جوية للبلدة التراثية بالغاط

٦- مشروع قرية رجال ألمع التراثية

تقع قرية رجال ألمع في الجزء التهامي من منطقة عسير في محافظة رجال ألمع، وتحديداً غرب مدينة أبها السياحية بنحو ٥٤كم، وتبعد عن الطريق العام الذي يربط بين مدينة محايل عسير ودرب بني شعبة نحو ٠٠٥ متر؛ لذلك تعتبر قريبة من مواقع التمركز السياحي في مدينة أبها، كما أنها تعتبر محطة يقصدها السائح، خصوصاً بعد افتتاح مشروع العربات المعلقة «تلفريك السودة السياحي» الذي ينحدر من أعالي جبال السودة إلى مسافة قريبة من القرية. وتميزت قرية رجال ألمع بنسيجها العمراني المميز من حيث مبانيها الحجرية التي تتفاوت في ارتفاعاتها ما بين ثلاثة إلى خمسة أدوار بطابع معماري فريد له واجهات جذابة في تصميماتها ونوافذها وأبوابها. كما تمتاز مباني القرية بارتباطها بعضها مع بعض، مراعية في ذلك اختلاف المناسيب والارتفاعات بين المباني، وعملية تصريف مياه السيول، واختلاف مستويات القرية بوضع أسنان من الدرج وضعت بحسب مقاسات جيدة عند اختلاف المستويات الأرضية؛ لكون المنطقة جبلية، كل تلك السمات العمرانية أعطت قرية رجال ألمع جاذبية سياحية.

ولقد سعى أهالي القرية، تحدوهم روح التعاون، إلى إعادة إعمار قريتهم؛ لكي تبقى شامخةً أمام التاريخ بما تحمله من ذكريات الماضي، وتفتح أبوابها للزوار والسائحين، وبعدما أثبت الأهالي مقدرة قريتهم على الجذب السياحي برز هنا الدور الحكومي لتسهيل العقبات أمامهم؛ فتم ربط قرية رجال ألمع بمنطقة أخرى لها وزنها في النشاط السياحي، ألا وهي منطقة السودة، وذلك عن طريق العربات المعلقة، وتوفير حافلات نقل لتوصيل الزوار من محطة وصول العربات إلى قرية رجال ألمع.

صور متنوعة لمشروع تطوير وتأهيل قرية رجال ألمع

كما تم إعداد مشروع تطويري للقرية يشمل الطريق المؤدي إلى القرية ومدخلها وساحة العروض الشعبية فيها، وتوفير الخدمات المساندة والمرافق العامة بالقرية.

رؤية المشروع:

المحافظة على القرية، وتأهيلها، وتنميتها عمرانياً وثقافياً واقتصادياً.

الأهداف التفصيلية للمشروع:

- المحافظة على مباني القرية التراثية.
- تقديم القرية كنموذج لكيفية تأهيل مواقع التراث العمراني سياحياً.
- إشراك الأهالي في إعادة تأهيل قريتهم بما يعود عليهم بالمنفعة.
- تشجيع المستثمرين على الاستثمار في القرية.

العناصر التطويرية بالمشروع:

- الربط المكاني للقرية مع المنطقة المحيطة بها.
- تطوير الاستعمالات والأنشطة داخل القرية.
- تحسين الطرق والممرات ومداخل القرية ومواقف السيارات.
- ترميم مباني القرية وإعادة توظيف بعضها.
- تطوير متحف القرية.
- إنشاء مركز للزوار.
- المعالجة المعمارية لواجهات المباني القديمة بما في ذلك مسجد القرية.
- معالجة الوضع الراهن لمسرح القرية.

الجهات المشاركة في المشروع:

الوزارات المعنية، والقطاع الخاص، والجمعيات الخيرية.

صور متنوعة لمشروع تطوير وتأهيل قرية رجال ألمع

قرية ذي عين

٧- مشروع قرية ذي عين التراثية

تقع قرية ذي عين جغرافياً على سفوح جبال السراة الغربية مباشرة حينما تقابل النازل من عقبة الباحة عبر الطريق الأسفلتي المؤدي إلى تهامة ناحية اليسار، وتحيط بها المرتفعات الجبلية من النواحي الشمالية والجنوبية والشرقية، أما ناحيتها الغربية فتطل مباشرةً على وادي راش حيث تعد هذه الناحية واجهة القرية الأساسية.

وقرية ذي عين عبارة عن مبان متراصة تفصل بينها فواصل صخرية معقدة استغلت كأساسات وحوائط في أحيان كثيرة لمبانيها التي ترتفع نحو مئتي متر فوق سطح البحر، وتمثل مباني هذه القرية المشيدة على هذا المرتفع شكلاً بيضاوياً، وتطل كل مبانيها على الناحية الغربية للقرية.

واعتمد أهالي قرية ذي عين على ما وهبهم الله من مياه عذبة ومتدفقة على مدار العام من الناحية الجنوبية من قريتهم، ممثلةً في هذه العين ذات الشهرة في منطقة تهامة والسراة، حتى أن القرية نسبت إليها؛ فلا تعرف إلا بقرية ذي عين؛ إذ تنبع هذه العين من أسطح تغذيها مباشرةً الأمطار الساقطة على أعلى السراة بشكل دوري؛ لذلك عمد الأهالي إلى حفر أفلاج صغيرة تؤدي إلى الحقول الزراعية بطول خمسين متراً تقريباً، وتم رفعها عن مستوى أحد الروافد الصغيرة بطريقة فنية تتوافق مع طبيعة وتضاريس الجهة الجنوبية من المرتفع الجبلي لتصب على هيئة شلال صغير بارتفاع متر ونصف المتر، ينحدر على ممر حجري

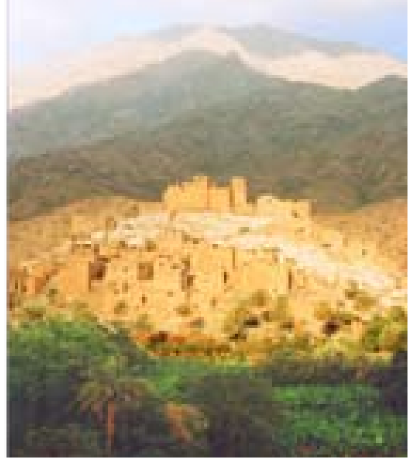

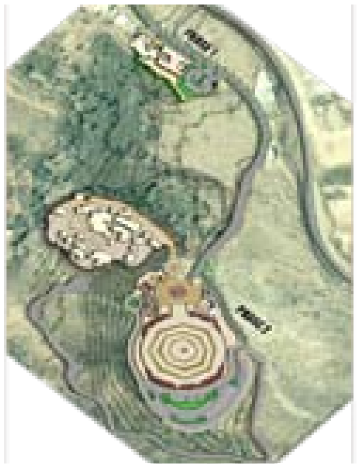

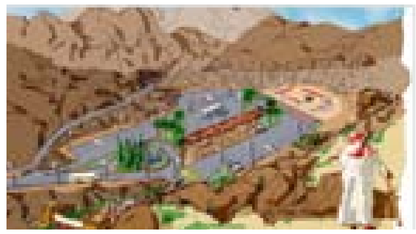

يشابه المصطبة بأطوال ٣×٤ أمتار، والغرض منها التحكم في اتجاه المياه عن طريق ثلاث فتحات جانبية بمساحة ٥٠×٥٠سم، وقد استغل الأهالي هذه المصطبة في توزيع المياه على الحقول الزراعية.

رؤية المشروع:

اكتمل إعداد مشروع عن قرية ذي عين يهتم بتنميتها من النواحي العمرانية والسياحية والثقافية، ويحافظ على المباني التراثية في القرية.

مراحل المشروع:

لما كانت المباني التراثية متناثرة في سفوح الجبال، وعلى مقربة من قممها في قرية ذي عين بمنطقة الباحة؛ فقد تم تنفيذ المشروع على مراحل بحيث يختار في كل مرحلة مجموعة من المباني التراثية تركز عليها خطوات التطوير والتأهيل.

أهداف المشروع:

الحفاظ على مباني القرية التراثية بترميمها وتأهيلها واستثمارها سياحياً، وربط التكتلات السكنية المتناثرة بعضها ببعض عن طريق الممرات والطرق الممهدة.

الجهات المشاركة:

الوزارات المعنية والقطاع الخاص والجمعيات الخيرية.

صور متنوعة لمشروع تطوير وتأهيل قرية ذي عين

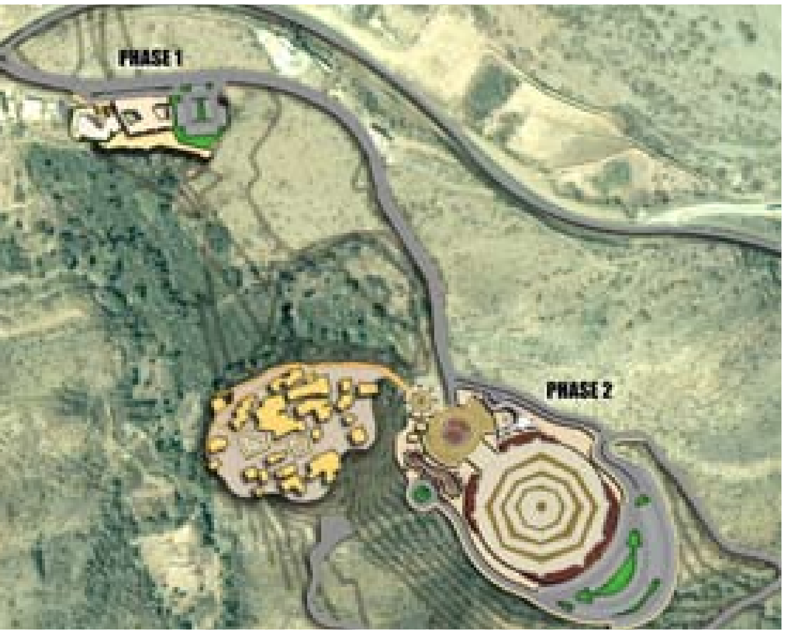

٨- مشروع البلدة التراثية في جبة

يقع مركز جبة في محافظة جبة، في جوف النفود، إلى الشمال الغربي من مدينة حائل على بُعد نحو ١٠٣كم، وهي مركز تابع لإمارة منطقة حائل، ويحدها من الشمال والجنوب صحراء النفود، ومن الغرب جبل أم سنمان، ومن الشرق جبل الغوطة. وتقع جبة عند تقاطع الطرق التجارية بين نجد وبلاد الشام والعراق؛ فهي نقطة مهمة للقوافل.

النسيج العمراني القديم في جبة

كانت مباني التراث العمراني القديم في جبة كثيرة، ومحاطة بأسوار، لكنها بدأت الاندثار، وصارت تجاورها المباني الحديثة غير المتوافقة مع محيطها، كما صارت المباني التراثية غير مأهولة وفي حاجة إلى ترميم وإعادة تأهيل. ويتألف نسيج القرية من الكثير من المكونات المهمة، منها: مركز القرية الذي يضم قصر النايف، والجامع القديم، وقهوة الصقية، والساحة المركزية بعناصرها التجارية، كما تضم القرية جبل أم سنمان بنقوشه الصخرية الكثيرة، وبعض المطلات والمزارع.

أهداف المشروع:

- المحافظة على هوية جبة التاريخية والثقافية.
- التوظيف الاقتصادي للتراث العمراني.
- الاستفادة من المقومات السياحية المتميزة في جبة وتوظيفها.
- تنظيم المنطقة المركزية في جبة؛ نظراً إلى ما تحويه من مبان تراثية.
- تأهيل الموقع الأثري في جبل أم سنمان.
- الترميم الجزئي أو الكلي لمباني التراث العمراني وعناصرها المختلفة.

صور متنوعة لمشروع تطوير وتأهيل لبلدة جبة التراثية

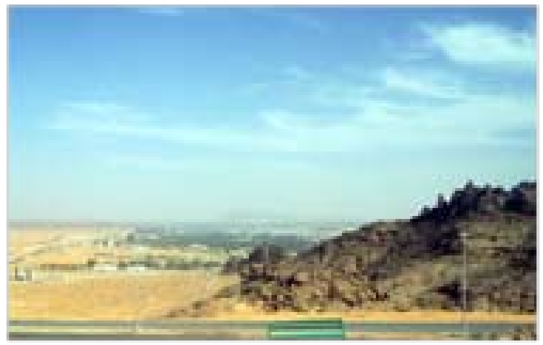

عناصر التطوير

عند الحديث عن تطوير قرية جبة التراثية فإن هناك عناصر يجب العناية بها؛ إذ إنها تعتبر بذرة التنمية السياحية في هذه القرية، وأهم مقوماتها، وتتحصر في الآتي: مدخل القرية من الطرق الرئيسة، المحال التجارية في مركز القرية، الساحة المركزية والمباني المطلة عليها الساحة ذاتها، قصر النايف، المسجد الجامع، قهوة الصقيه، المواقع الأثرية بجبل أم سنمان، والمزارع وأسوارها والمطلات.

قصر النايف

مبنى قديم يعود تاريخ بنائه إلى عام ١١٧١هـ، ومبني تراثي تاريخي مهم عبارة عن بيت كبير من الطين تهدم جزء كبير منه في الجهة الشمالية، وكان من قبل مقراً لإمارة جبة، ومقراً لضيافة الرحالة والمستشرقين. ويشتمل القصر على بئر قديمة، ومناخة واسعة، وقاعات عرض للأسلحة والأواني القديمة والأدوات، والمطبخ التراثي، وقاعة عرض الصور وغيرها، وكلها قاعات مكدسة، وتحتاج إلى وسائل عرض حديثة.

مقترح التطوير:

- ترميم المباني ودراسة إمكانية إعادة تشغيله.
- إعادة بناء الجزء المتهدم من القصر وتحويله إلى نزل.
- إعادة تأهيل القصر؛ ليكون متحفاً يعرض تاريخ وتراث جبة.
- تحويل ساحة القصر إلى مركز للأنشطة الترفيهية والثقافية.
- إعادة تنظيم وتطوير البازار المفتوح وخيمة الاستقبال الرئيسة.
- الاستفادة من المزرعة المتصلة بالقصر.

صور متنوعة لمشروع تطوير وتأهيل لبلدة جبة التراثية

صور متنوعة لمشروع تطوير وتأهيل بلدة العلا التراثية

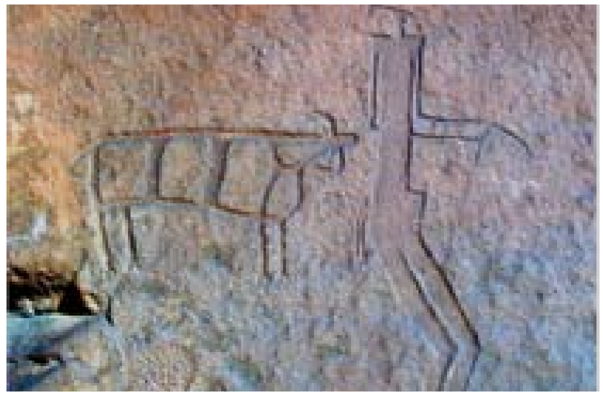

صور من البلدة التراثية في جبة - حائل

المسجد الجامع

يطل على الساحة المركزية مباشرة، وهو موقع استراتيجي عند تطوير الساحة المركزية، وهناك مقترح بهدم المسجد وإعادة بنائه أو معالجة واجهاته. ويعاني المسجد من وجود شروخ في جدرانه، كما يتميز بعدم وجود مداخل مميزة ومؤكدة له، وإنما مداخله جانبية وصغيرة.

جبل أم سنمان

جبل ضخم جميل المنظر يتكون من قمتين شمالية وجنوبية بينهما منخفض؛ لذلك سمي بأم سنمان، ونقوشه الصخرية ترجع إلى أكثر من سبعة آلاف عام، وهو أكبر مواقع النقوش الثمودية التي اكتشفت في المملكة حتى الآن، وقد بلغت (٥٤٣١) نقشاً و(١٩٤٤) رسماً لحيوانات مختلفة.

مقترح التطوير

تحويل الموقع إلى متحف مفتوح يعرض الرسوم بتسلسلها التاريخي، وتحديد مسارات مخصصة للزيارة، ورصفها بطريقة مناسبة، وإنشاء مركز للزوار، وإعادة تأهيل الحديقة، واستكمال حماية وتسوير ما بقي من المواقع المحيطة.

مدة المشروع: ثلاثون أسبوعاً شاملةً عمل المخرجات الأساسية من رسوم ومخططات، وتحاليل للوضع الراهن، وسير عمل اللجان التوجيهية والتنفيذية، ثم تسليم المشروع.

الشركاء في المشروع: الهيئة العامة للسياحة والآثار مع بعض الوزارات المعنية والقطاع الخاص.

٩ – مشروع تطوير بلدة العلا التراثية

تقع البلدة القديمة بالعلا ضمن النطاق العمراني للمدينة الحديثة، لكن المدينة القديمة مهجورة كاملة؛ إذ هجرها أهلها إلى البلدة الحديثة.

رؤية المشروع

المحافظة على العناصر العمرانية التراثية في البلدة، وإيقاف التدهور المستمر لمبانيها من خلال وضع عدة أهداف اقتصادية مناسبة لتوظيفها سياحياً.

هدف المشروع

المحافظة على المكونات التراثية في البلدة القديمة بالعلا، واستثمارها بشكل يضمن استمرارها، ومنعها من التدهور.

عناصر التطوير:

- توظيف جانب من البلدة القديمة كنزل تراثي.
- دعم الأهالي فنياً في ترميم مساكنهم القديمة المقترح ترميمها وتأهيلها.
- تطوير السوق القديم وإحياؤه.
- ترميم بيت البلدية وتوظيفه كمتحف.
- توظيف بيوت الأوقاف.
- توظيف عدد من المباني؛ لتقديم الخدمات لزوار القرية من مطاعم ومقاه شعبية وغيرها.
- تنظيف وتسهيل الممرات وتصريف مياه الأمطار.
- إغلاق الأماكن التي تكثر فيها الانهيارات، وتمثل خطراً على سلامة الزوار.
- إعادة تأهيل الساحات عمرانياً.

مراحل التطوير

تم اختيار عدد كبير من المباني في القرية القديمة، ووُضعت المخططات التنفيذية، وجار التنفيذ على مراحل.

صور متنوعة لمشروع تطوير وتأهيل بلدة العلا التراثية

الجهات المشاركة في المشروع

الهيئة العامة للسياحة والآثار، محافظة العلا، الوزارات المعنية، أهالي القرية، والقطاع الخاص.

١- مشروع سوق القيصرية بالهفوف:

- كان سوق القيصرية بالهفوف محوراً تجارياً رئيساً لمنطقة الأحساء لعدة قرون.
- استقطب السوق الكثير من المستهلكين الذين يقومون بشراء المستلزمات اليومية والحياتية.
- يحظى السوق بشهرة لدى المستهلكين في الأحساء، وفي منطقتي الشرقية والرياض بل في دول الخليج.
- تعرض السوق لحريق مروع أتى على كل مكوناته.
- سارعت الجهات المعنية وبلدية الأحساء إلى إعادة بناء السوق، بالاشتراك مع الهيئة العامة للسياحة والآثار، وذلك وفقاً للطرق التقليدية التي تحافظ على قيمة السوق الثقافية والاقتصادية.
- تجرى عمليات البناء باستخدام المواد وطرق البناء التقليدية؛ لضمان الحفاظ على الطابع التاريخي للسوق؛ مما سيحافظ على جاذبيته حال افتتاحه، ومن المتوقع أن يستغرق بناء السوق ١٨ شهراً.

مراحل المشروع:

- وضع المفاهيم والمخططات التنفيذية.
- أخذ الموافقات عليها.
- ترسية المشروع.
- البناء والانتهاء.
- الافتتاح.
- تم ترسية المشروع، وتجرى الآن عمليات البناء.

الجهات المشاركة في المشروع:

- أمانة محافظة الأحساء.
- الهيئة العامة للسياحة والآثار.

صور متنوعة لمشروع تطوير وتأهيل بلدة العلا التراثية

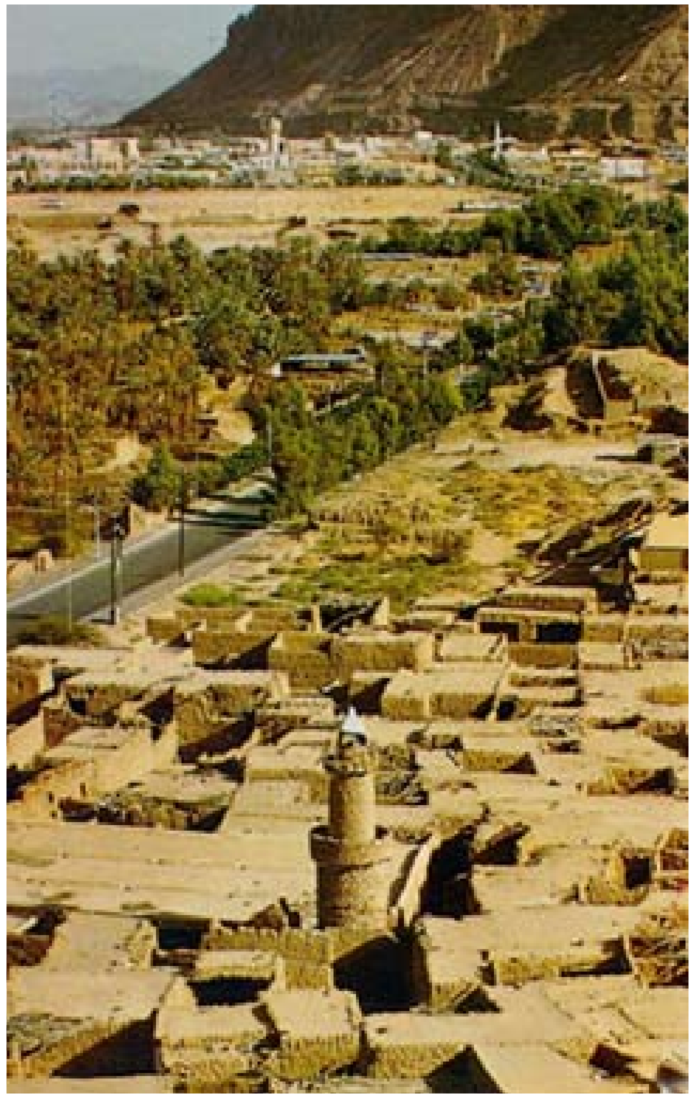

صور متنوعة لمشروع تطوير وتأهيل بلدة العلا التراثية

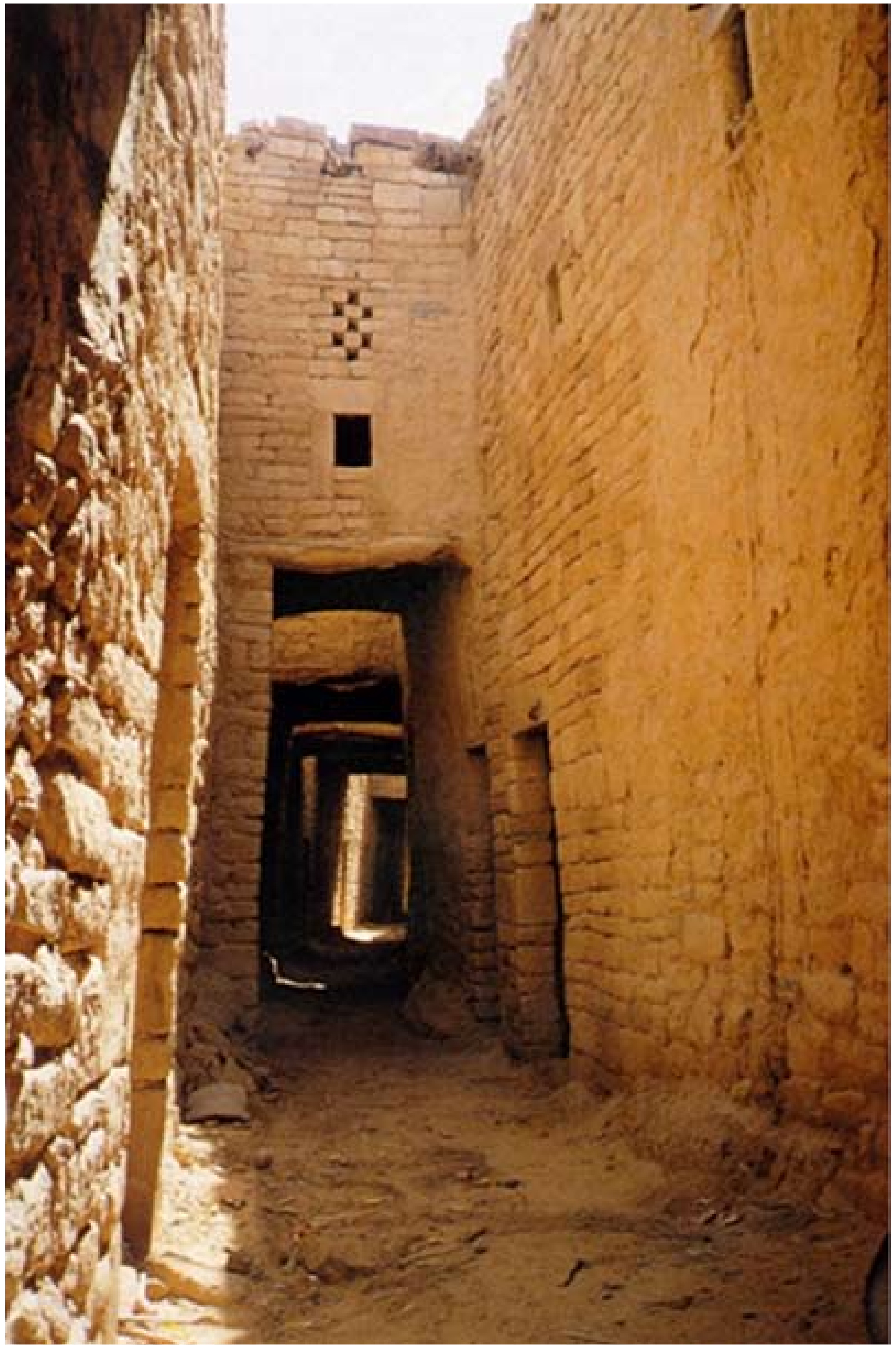

المراجع:

- الاستغلال الاقتصادي للآثار في المملكة العربية السعودية، المجلد الثاني، الرياض، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- توجهات القطاع الخاص نحو الاستثمار في مواقع التراث العمراني، ورقة عمل مقدمة من الغرفة التجارية الصناعية بالرياض في ندوة (التراث العمراني وسبل المحافظة عليه وتنميته واستثماره سياحياً) المنعقدة في مركز الملك عبدالعزيز التاريخي بالرياض، شعبان ١٤٢٤هـ/أكتوبر ٢٠٠٣م.
- دراسة جدوى استثمار المباني التراثية والمواقع الأثرية في الإيواء والضيافة، مشروع الفنادق الأثرية، ٢٠٠٨م.
- العمير (د.عبدالله بن إبراهيم): التراث التقليدي بين الاهتمام والاستنزاف، ندوة (الآثار في المملكة العربية السعودية.. حمايتها والمحافظة عليها)، الرياض، المجلد الأول، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- فضل الله (د.علي فضل الله): تصميم البرامج التدريبية لحماية الآثار الإسلامية، ندوة (الآثار في المملكة العربية السعودية.. حمايتها والمحافظة عليها)، الرياض، المجلد الأول، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

صورة جوية لمركز الملك عبدالعزيز التاريخي بالعاصمة الرياض

الهيئة العامة للسياحة والآثار
Saudi Commision for Tourism & Antiquities

الهيئة العامة للسياحة والآثار
Saudi Commision for Tourism & Antiquities

www.scta.com.sa
www.islamicurbanheritage.org.sa

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨٠٢٢-٤٣-٦